جـــامعـــة– مـــولـــود مـعـمـــري –تـيـــزي وزو
كـلـيـــة الـحـقـــــوق و الـعـلـــــوم الـسـيـاسـيـــة
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص دراسات متوسطة

العنوان:
التنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة البحر الأبيض المتوسط 2016-1991

مذكرة ضمن نيل متطلبات شهادة الماستير في العلوم السياسية
تخصص دراسات متوسطة

من إعداد الطالبين

رزقي أعمر

كسيلي مسينيسا

تحت إشـراف الأسـتـاذة :

د. خلاصي خليدة

أعضاء اللجنة:

د. عطيش يمينة..... رئيسا

د. خلاصي خليدة..... مشرفا

د. قساس يونس..... مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر وتقدير

نتقدم أولا بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة الدكتورة **خلاصي خليدة** على مساهمتها

القيمة في انجاز هذا العمل.

كما يتجه الشكر الخالص إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تأطير مشوارنا الدراسي.

والشكر الجزيل والمسبق لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهــداء

أهدي هذا العمل لأغلى الناس في الوجود إلى أمي وأبي

أتمنى أن يحفظهما الله لي ويطيل عمرهما

وإلى كل عائلتي، إخواتي وأخواتي

وكل الأصدقاء وزملاء الدراسة في كلية العلوم السياسية

وأتمنى أن يكون بحثي هذا تكملة للبحوث السابقة

وأن يقدم مساهمة في البحوث المقبلة إن شاء الله

ماسينيسا

إهــداء

إلى روح أمي رحمها الله ولو أنني تمنيت أن تكون معي اليوم وتكون فخورة

إلى أبي العزيز الذي حرص على تربيتي ومساعدتي طوال مشواري الدراسي

إلى أخي ياني وغيلاس اللذان كنا دائما معي في وقت الشدة

إلى جدتي وجدي أطال الله في عمرهما

واللذان إن لم يكونا معي لا كانت الحياة صعبة

إلى كل أفراد عائلتي أينما كانوا

إلى عمي طاهر الذي شجعني وساعدني طوال مشواري الدراسي

إلى كل سكان قرية تيغيلت الحاج أعلي

إلى أصدقائي وصديقاتي في الجامعة

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث.

أعمر

ⵄⵎⵔ ⵄⵍⵄ

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر المتوسط

المطلب الأول : مفاهيم عامة

المطلب الثاني : التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثالث : التنافس التقليدي على منطقة المتوسط

المبحث الثاني : مظاهر التنافس على منطقة البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الحاضرية لحوض البحر الأبيض المتوسط

الفصل الثاني : الاستراتيجية الاوروبية في منطقة البحر الابيض المتوسط

المبحث الاول : اطر و مسارات التعاون الاورومتوسطي

المطلب الاول: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957–1989

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

المبحث الثاني: آفاق وتطلعات الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الأول: التحديات والفرص أمام الشراكة الأورومتوسطي

المطلب الثاني: تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

الفصل الثالث : الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المتوسط

المبحث الأول : البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية

المطلب الأول : المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي

المطلب الثاني : السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي

المبحث الثاني : المبادرة الأمريكية تجاه دول حوض البحر المتوسط

المطلب الأوّل : الشراكة الاقتصادية و الأمنية

المطلب الثاني : المشروع الشرق أوسطي في مواجهة مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية

الفصل الرابع :مشاهد مستقبلية للتنافس الأوروبي الأمريكي في البحر المتوسط

المبحث الأول : استمرار التنافس الأمريكي – الأوروبي

المطلب الأول : التنافس على تحديد مسار السلام في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني : استمرار التنافس الأمني – الاقتصادي على منطقة المغرب العربي

المبحث الثاني : التنسيق و التعاون الأمريكي – الأوروبي في مواجهة التحديات التي تواجه منطقة المتوسط

المطلب الأول : التنسيق و التعاون في المجال الأمني

المطلب الثاني : التنسيق و التعاون في المجال الإقتصادي

المبحث الثالث : احتمال نجاح أحد المشروعين مقابل فشل المشروع الآخر

المطلب الأول : نجاح المشروع الأمريكي على المشروع الأوروبي المتوسطي

المطلب الثاني : نجاح المشروع الأوروبي – المتوسطي في مقابل فشل المشروع الأمريكي المتوسطي

الخاتمة

مقدمـــــة

مقدمة :

تعتبر منطقة المتوسط من أهم مناطق العالم و هذا يعود إلى موقعها الجيو سياسي حيث أنها تتوسط العالم و القارات الثلاثة، كذا إشرافها على مضايق هامة، و احتوائها على الموارد الأولية جعلها محل تنافس القوى الكبرى خاصة الأمريكية و الأوروبية حيث أن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي انتقل التنافس في المنطقة من القوتين العظميتين إلى تنافس بين قوة عظمى و هي الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت أن تحافظ على مصالحها في المنطقة، و بين قوة إقليمية هي دول الإتحاد الأوروبي وجدت في تفكك الاتحاد السوفيتي مناسبة أرادت أن نستغلها لكي نملأ الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفيتي في المنطقة المتوسطية و العالم. كما أن التغيير في طبيعة الصراع الدولي من صراع عسكري صرف إلى صراع تكنولوجي و اقتصادي زاد اهتمام القوى الدولية بثورات المنطقة المتوسطية، خاصة الثورات النفطية عندئذ راحت القوى الدولية الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي تضع مشاريع أمنية و اقتصادية و عسكرية و طالبت دول المنطقة الدخول فيها.

تعد دول جنوب المتوسط محور المنطقة المتوسطية و لذلك كانت هذه الدول من أكثر الدول المتوسطية المستهدفة بهذه المشاريع كمشرع الشرق أوسطية الذي يستهدف إدخال إسرائيل و الدول العربية المواجهة لإسرائيل في علاقات اقتصادية و تجارية. و تكون إسرائيل محور هذا النظام و المشروع الاقتصادي الأمريكي مع دول المغرب الكبير و المعروف بمشروع " إيزنشتات" إقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المغرب، و المشروع الأمني العسكري الأمريكي الذي يستهدف إقامة علاقات أمنية بين الحلف الأطلسي و الدول المتوسطية و المشروع الأوروبي المتوسطي الذي يهدف إلى إقامة نظام متوسطي يجمع الدول المتوسطية مجتمعة عبر إنشاء منطقة اقتصادية موحدة، و إقامة علاقات أمنية و عسكرية موسعة.

1-أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل واحدة من أهم مراكز التنافس الأمريكي الأوروبي الذي محل التنافس الأمريكي السوفيتي في هذه المنطقة و الذي انتهى مع نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي.

و بذلك شهدت العلاقات الدولية تغيرات من نظام دولي ثنائي القطبية إلى آخر أحادي القطبية، اقتصاديا، هذا التحول أكد انتصار النظام الرأسمالي الذي نقض على ضمته الولايات المتحدة الأمريكية و حليفاتها من دول أوروبا الغربية هذا التحول في النظام العالمي ولد واقع لتناقص جديد بسبب منطق النمو الرأسمالي داخل المعسكر المهيمن.

و يلاحظ أنه في الوقت الذي يحظى هذا الموضوع باهتمام واسع من الدارسيين و الكتاب الغربيين، نجد أنه لا يلقى القدر الكافي من الاهتمام لدى الباحثين العرب على الرغم من أهميته البالغة مستقبل المنطقة.

2-مبررات اختبار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع البحث التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط يعود لأسباب عدة و دوافع عدة منها ما هو ذاتي، و منها ما هو موضوعي.

أ- الذاتية :

إن الموقع الجغرافي و الجوار أمر حتمي يفرض نفسه على الحكومات و الأفراد معا، فالانتماء إلى منطقة إلى منطقة البحر المتوسط يلزمنا بضرورة الاهتمام و محاولة فهم التحولات الدولية المتصارعة، فاختيار الموضوع تابع من ميولاتنا الشخصية و محاولة إرخاء الفضول العلمي المتعلق بالظاهرة محل الدراسة، و ذالك من خلال تعميق الفهم و التدقيق في طبيعة العلاقات و الارتباطات الناتجة عن التحولات الدولية الراهنة.

ب- الموضوعية :

إن الدوافع الموضوعية لاختيار الموضوع مرتبطة بأهمية الدراسة، حيث تكتسي العلاقات المتوسطية و الدراسات المتعلقة بها أهمية كبرى في ضوء التطورات الدولية و الظروف الراهنة ،و يمكننا أن نلخص أهمية دراسة موضوع التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط في النقاط التالية :

- التغلغل في عمق طبيعة العلاقات الأورو متوسطية، و أهميتها، و كذا دراسة و تحليل العوامل و المتغيرات التي تحكم هذه العلاقة.
- التوصل إلى نتيجة عبر معرفة هدف كل طرف من الأطراف المتنافسين.
- معرفة أثر هذا التنافس على أمن دول المنطقة، لأن الدول المتوسطية رأت في هذا التنافس مؤشرا على استعمال حرب شاملة في المنطقة تكون الدول المتوسطية أو ضحاياها.

3-أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

1) التعرف على طبيعة التنافس الأمريكي. الأوروبي في المنطقة بغية تحديد أهداف و وسائل الطريفين و المفاصلة بينها من حيث التوافق مع مصالح المنطقة المتوسطية بصفة عامة، و كذا تقدير الآثار التي يمكن أن تنجم عن هذا التنافس و الخيارات المتاحة لدول الجنوب المتوسط.

2) استكشاف نوايا الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية.

3) الإستفادة من نتائج البحث لرسم سياسيات متوسطية مستقبلية تخدم المنطقة المتوسطية.

4-إشكالية الدراسة :

تعالج هذه الدراسة إشكالية التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط و تعد من أبرز و أعقد الإشكاليات المطروحة في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، و تحول التعالم من ثنائية قطبية إلى أحادية قطبية، و كذالك ظهور الإتحاد الأوروبي كنون إقليمية تريد فرض سيطرتها على المنطقة. فعليه فإن إشكالية بحثنا هي كالتالي :

ماهي طبيعة التنافس الأوروبي الأمريكي و إلى أي مدى ساهمت كل من الإستراتيجيتين في تغيير واقع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا أن نطرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع :

1) ما هو مفهوم التنافس ؟

2) ما هي الأهمية الجيوسياسية و الإقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط ؟

3) ما هي إستراتيجية الدول الأوروبية للهيمنة على منطقة المتوسط ؟

4) ما هي إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على منطق البحر المتوسط؟

5) ما هي السيناريوهات التي يمكننا توقعها في المستقبل بين الطرفين للسيطرة و الهيمنة على منطقة المتوسط ؟

5-الفرضيات :

انطلاقا من الإشكالية التي تدور حول التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط و الأسئلة الفرعية التي تلتها وضعنا مجموعة من الفرضيات و هي بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات المطروحة مسبقا هي كما يلي :

1) منطقة المتوسط تمثل محور هام في التنافس الأوروبي الأمريكي في النظام العالمي الجديد نظرا لموقعها الإستراتيجي و خيراتها النفطية و الطبيعية.
2) ترمي السياسة الأوروبية المتوسطية إلى محاولة إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة حوض المتوسط، و إلى محاولاتها إدارة المنطقة عسكريا و اقتصاديا بشكل مستقل عن الولايات المتحد الأمريكية، و ذلك بالتعاون مع بقية الدول المتوسطية.
3) ترمي السياسة الأمريكية المتوسطية إلى احتواء دول الإتحاد الأوروبي، و منعها أن يكون لها حق إدارة أمن المنطقة المتوسطية و إلى المحافظة على مصالحها العسكرية و الإقتصادية داخل المنطقة.

6-حدود الدراسة :

أ- النطاق الزماني :

ترتكز الدراسة على الفترة الزمنية التي شاهدت سقوط الإتحاد السوفياتي أي بداية التسعينات حيث أن هذه الفترة عرفت تحولات عدة منها نحول العالم من ثنائية إلى أحادية قطبية. و كذا يرون الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط.

ب- النطاق المكاني :

سأتطرق إلى موضوع التنافس الأمريكية الأوروبي على منطقة المتوسط، و هذا بإبراز مكانة و أهمية هذه المنطقة من خلال موقعها الجغرافي و أهميتها الإقتصادية و الجيوسياسية.

7-الإطار المنهجي للدراسة :

للإجابة عن إشكالية الدراسة سنوظف مجموعة من المناهج العلمية الخاصة بإنجاز مثل هذه الدراسات و هي كالتالي :

- المنهج التاريخي : الذي لا يكفي بسرد الوقائع و تكديسها، بل يذهب كذالك إلى تقديم تصورات للظروف المحيطة و المتحكمة بظهور الزاهرة محل البحث، و سنحاول

الاستفادة منه عند دراستنا لأهمية الحوض الحضارية لكي نحيط بما يجري من حوادث تتصل بالموضوع.

- المنهج الوصفي : الذي يستهدف إلى إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث عن طريق التعريف بها و اكتشاف ملامحها كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري في توصيف البيئة الأمنية و الإقليمية للمنطقة المتوسط.
- المنهج الإحصائي : بهدف إلى التعرف على الأدلة و الأسباب من البيانات و الإحصاءات و الجداول التي سنستعين بها في التحليل.
- منهج تحليل المضمون : و هذا لتحليل الوضع الأمني، و الاستكشاف المدلولات وا لمعاني التي طرحتها بعض الوثائق و النصوص كالوثائق الصادرة عن المشاريع الأوروبية و الأمريكية في منطقة المتوسط.

8-الإطار النظري للدراسة :

للإجابة عن إشكالية الدراسة سنوظف مجموعة من النظرية، فقد ارتأينا التركيز على نظرية المباريات بحيث نستخدم هذه النظرية في دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالمنافسة و الصراع على المكاسب، كما تركز على الأطراف المتصارعة و المتنافسة دول مجموعة من القيم و المصالح.

كما اعتمدنا أيضا على نظرية التكامل التابعة للوظيفة الجديدة التي يتزعمها البريطانيين إرنست هاس و وليندربوغ، و هي نظرية تطورت على أساس المفاهيم الأولى للوظيفية الجديدة التي تعتبر نظرية إقليمية و ليس مقاربة عالمية، و هي النظرية التي وضعت أساسها على الحذر الأول الذي يبدأ به بناء الإتحاد الأوروبي.

9-أدبيات الدراسة :

عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدراسات من طرف الباحثين و المحللين، و هذا يعود إلى أهمية هذه المنطقة و بعدها الاستراتيجي.

و من أهم الدراسات المتعلقة بمنطقة المتوسط نجد ما قدمه مصطفى بخوش حول حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة و تحليلاته للرهانات و الأهداف. و هناك دراسات أخرى كدراسة عزوز كردون التي اهتمت بموضوع "الأمن في المتوسط و الذي وقف على تحليل عراقيل استقرار المنطقة و ناد بضرورن إقامة دورا استراتيجي في إطار تعاون إقليمي لتحقيق الأمن في المتوسط. و هناك أبعنا كتاب إبراهيم الدسوفي الذي يتكلم عن القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط و دون أن تنسى ما قدمه « Jean Louis Reiffers : La méditerranée aux portes de l'an 2000 »، و ما قدمه أيضا بشار خضر في كتابه "أوروبا و الوطن العربي القرابة و الجوار".

10- تقسيم الدراسة :

سنتناول إشكالية الدراسة في خطة تتكون من أربعة فصول و كل فصل يحتوي على مباحث لديه مطالب و هي كالآتي :

- في الفصل الأول سنتناول الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط، أي أننا سوف نتكلم على الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية، و الحضارية لمنطقة المتوسط.
- أما في الفصل الثاني فسوف نتحدث عن الإستراتيجية الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و ذالك بالتحدث عن أطر و مسارات التعاون الأورو متوسطي، ثم سوف نتكلم على العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة.
- أما الفصل الثالث سوف نتحدث عن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المتوسط و بعدها الأمني، و كذا المهام الجديدة للأسطول السادس و حلف الشمال الأطلسي، ثم سنتناول المبادرة الأمريكية تجاه دول حوض المتوسط، و ذالك عن طريق مشروعين إنزنشتات و مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- أما في الفصل الرابع سوف نتحدث عن السيناريوهات المستقبلية للتنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط، و ذلك بطرح 3 سيناريوهات، الأول يتناول استمرار

التنافس الأمريكي الأوروبي، أما السيناريو الثاني فهو التنسيق و التعاون الأمريكي في مواجهة التحديات التي تواجه منطقة المتوسط، أما السيناريو الثالث فهو يتكلم عن احتمال نجاح أحد المشروعين مقابل فشل الآخر.

الفصل الأول

الفصل الأول : الأهمية الجيوسياسية و الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

ليس من السهل تحديد مفهوم "البحر الأبيض المتوسط" لارتباطتعريفه بالجيوسياسة و السياسة الطبيعية للمنطقة[1]. إن المتوسط بالمنظور الجغرافي، هو مسطح مائي شاسع يشغل مساحة قدرها 2,512 مليون كلم^2، و يرتبط إسما و واقعا بالعالم القديم الذي كان ما كيندر يرى فيه قارة واحدة متصلة و شاسعة أركانها المقسمة إلى ثلاث فصوص متلاحمة التي تمثل ثلثي اليابس، و أطلق عليها تسمية "الجزيرة العالمية" و التي يراها تشمل 7 أثمان سكان العالم. و يعتبر البحر الأبيض المتوسط شبه مغلق يتصل، له ثلاث فتوحات يتصل بها بالبحار و المسطحات، و هي عبارة عن نقاط تحكم ذات أهمية إستراتيجية قصوى. و هذه النقط هي: مضيق جبل طارق، الممرات المائية التركية الثلاث (البوسفور، الدردنيل و بحر مرمره) و كذا قناة السويس. و نجد البحر الأبيض المتوسط يمتد جغرافيا من ساحل المغرب من جهة المحيط الأطلنطي غربا إلى إيران شرقا، و من آسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي و الساحل العربي الإفريقي و الصحراء[2]. يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية بكون البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية و كون الساحل الجنوبي فيه مكمل و متكامل مع الساحل الشمالي، فإن هذا البحر عبارة عن بحيرة حقيقية متصلة لفصلها[3].

و حسب المعادلة الشهيرة لماكيندر "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض و من يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم" و مستقبل العالم حسب ماكيندر يتوقف على حفظ التوازن بين الاقاليم الساحلية،

---

[1] - روبرتو أليوبني : "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص"، ***ترجمة (سلوى حبيب)***، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، ع. 188، (1994)، ص 66

[2] - إبراهيم الدسوقي : "القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، ***السياسة الدولية***، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، ع.188، (1994)، ص 84

[3]- حامد الله ربيع : "البحر المتوسط و الإستراتيجيات المدى، حول سياسة عربية للبحر الأبيض المتوسط"، ***قضايا عربية***، بغداد، ع.4 أفريل 1980

كما يذهب الباحث و الدكتور جمال حمدان إلى أن منطقة "الهلال الداخلي" أو المسمات كذالك منطقة الارتطاماستطاعت أن تؤكد وجودها و تفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر و البر، و أن تخضع أحدهما أو كلاهما لسيطرتها.

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر المتوسط

يعود سر اهتمام القوى الاستعمارية منذ القديم بحوض البحر الأبيض المتوسط إلى تعدد أهميته الإستراتيجية : الجيوساسية و الأمنية، و الاقتصادية و الحضارية. هذه الأهمية هي التي أدت إلى انجذاب عدة قوى نحو هذا الحوض، إلى حد إشعال الحروب فيه و التي ما تزال بقاياها و آثارها تلوح في الأفق المتوسطي. و ما زال هذا الاهتمام يتزايد نحو هذه البقعة من العالم، فالبحر الأبيض المتوسط لا يمثل الملتقى الجغرافي فحسب، بل الجيوساسي و الاقتصادي و العسكري و غيره فهو عبارة عن محور رئيسي من محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.

المطلب الأول : مفاهيم عامة

1-مفهوم مصطلح القوة

في العلاقة الكلاسيكية تعرف القوة على أنها "قدرة تفاعل ما على تحقيق أهدافه على الرغم من المقاومة التي تواجهه[1]، فالقوة حسب هذا الفهم واقعة اجتماعية، و في الوقت نفسه كتلة علائقية تؤثر في الروابط التي تقوم بين فاعلين، هم دول في غالب الأحيان. و هذه القوة تتأسس على موارد يتيح استخدامها بلوغ أهداف معينة قد تكمن في منع دولة فاعلة أخرى من بلوغ هدفها. إذا قد لا يهدف استخدام القوة إلى تحقيق توسع حتمي فقط، بل يمكن

[1] - جميل محمود محمد مراد : "أثر الصراع الإيراني على الاستقرار في الجمهوريات الإسلامية، دراسة حالة في أثار تفكك الإتحاد السوفيتي على النظام السياسي الدولي"، ***ندوة مستقبل العلاقات العربية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى***، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 8 – 9 أفريل 1996، ص 9

أن يكون إستخدامها دفاعيا أيضا. ويفترض هذا الفهم بصورة صريحة أو مضمرة وجود وضعية صراع أو تنافس معلن أو خفي ما دام بلوغ هدف ما يرتبط بقهر مقاومة ما.

2-مفهوم مصطلح الإستراتيجية :

يحتمل موضوع الإستراتيجية اليوم أهمية خاصة، بل أصبح شائعا، لما لهذا من بريق و معان كبيرة، و على الرغم من أن الإستراتيجية قديمة قدم المجتمعات البشرية، إلا أنها اليوم تبدو أكثر إغراءا للبحث فيها، لكونها تعبر عن واقع العصر و مكوناته، حيث تدخل في جميع مجالات حياة الدول الداخلية و الخارجية من سياسة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية. هذا بجانب أنها أصبحت موضوعا للدراسات النظرية و الأكاديمية، كما تقوم معظم الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، بوضع الإستراتيجيات المختلفة على الصعيدين الداخلي و الخارجي لمواجهة مختلف مصادر التحديات و المخاطر الإقليمية منها و الدولية و هناك أنواع متعددة من الإستراتيجيات ضمن الإطارين الداخلي و الخارجي نذكر منها الإستراتيجية السياسية و الإستراتيجية الاقتصادية و الإستراتيجية التحديثية التطويرية و الإستراتيجية العسكرية[1]. أما تعريف الإستراتيجية بمفهومها الشامل فهي تعني :"علم و فن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية، و المصممة بشكل متفاعل و منسق باستخدام و توظيف الموارد المتاحة للدولة (الثورة، و الطاقات البشرية و الوقود) لتحقيق أهداف وطنية بصورة مثلى"[2].

3-مفهوم مصطلح التنافس و مصطلح الصراع

السؤال المحوري في هذا البحث هو : هل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية في المنطقة الأورو متوسطية علاقة تنافس أم صراع؟ و الإجابة على هذا

[1]- غانم محمد صالح، أمين الخليج العربي بين إستراتيجيات القوى العظمى و تصورات القوى الإقليمية، ***مجلة فصلية تصدر عن المركز الإعلامي لدول الخليج العربي***، بغداد، ص 6.

[2] - السيد عليوة : الأمن القومي العربي و مضاعفات حرب الخليج" ***السياسة الدولية***، العدد 81، يوليو 1985، ص 33

التساؤل لا بد من تحديد مفهوم كل من المصطلحين على حدة،حتى تظهر من حقيقة هذه العلاقة إذ أن مفهوم التنافس يختلف عن مفهوم الصراع، لذلك لا بد من تعريف كل منهما.

فالتنافس يعني "النزعة الفطرية التي تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظمة و اللاحاق به و تنافس القوم في الأمر، أي تسابقوا فيه و تباروا دون أن يلحق بعضهم الضرر ببعض[1]، و يتضمن السلوك التنافسي أو العلاقات الاتباعية، استخداماإستراتيجية توضع بهدف الحصول على زيادة في الموارد المحدودة لها تتضمن أبعاد الآخرين عن هذه الموارد.

و تشابه التنافس مع التعاون في أنه يشكل جزءا من سلسلة الميول و الاتجاهات التي تظهر بصورة عالمية بين كافة البشر، و يرتبط التنافس بالصراع ارتباطا وثيقا، و غير ذالك، فما يميز المنافسة عن الصراع أنها تكون أي المنافسة محكومة من خلال مجموعة من القواعد و المعايير المشتركة بين ما يحوي الصراع اختلافا في القيم و المعايير. إلا أن هذا التسيير لا يعد حاسما و فاصلا حيث تميل المنافسة بشكل عام إلى خلق درجة من درجات التباين في القيم[2].

أما الصراع في اللفظ فيعني "صارعه، مصارعة و صراع غلبه في المصارعة او اصطرع القوم، تصارعوا و تصارع الرجلان، أي حاول كل منهما أن يصرع الآخر[3]، و هناك مفهوم آخر للصراع على أنه تنازع الإرادات الوطنية و هذا ينتج عن الاختلاف في دوافع الدول في تصوراتها و أهدافها و تطلعاتها، في مواردها و إمكانياتها، مما قد يؤدي إلى

---

[1] - محجوب عمر : أمن الخليج و ارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء الصراع العربي الإسرائيلي، ***المستقبل العربي*** العدد 70، ج 8، 1981، ص 23 - 24

[2]- شارلوت سيمور سميث : موسوعة علم الإنسان المفاهيم و المصطلحات الأنتربولوجية، ***ترجمة مجموعة من أساتذة علم الإتباع بإشراف محمد الجوهري***، المجلس الأعلى للثقافة، ص 659

[3] - جميل محمود، محمد مراد : أثر الصراع الإيراني على الاستقرار في الجمهوريات الإسلامية، دراسة حالة في تفكك الإتحاد السوفيتي على النظام الإسلامي الدولي، ***ندوة مستقبل العلاقات العربية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى***، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 8 – 9 أفريل 1996، ص 9

اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق. و لكن يظل الصراع بكل توتراته و ضغوطاته دون نقطة الحرب المسلحة[1].

إذن يمكن القول أن التنافس يختلف عن الصراع، و الأفراد يتنافسون على شيء دون أن يدركوا أنهم يتنافسون عليه، أو يتنافسون دون أن يسعى أحدهم إلى منح الآخر من تحقيق أهدافه. لذلك فالتنافس قد يرقى ليصبح صراعات عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين، و تعمل على الحيلولة دون تحقيق غايتهم أو تحييدهم، بإخراجهم من اللعبة أو حتى تدميرهم، و يمكن أن نعرف التنافس على أنه : الحصول على أكبر قدر ممكن من المصالح الذاتية دون الإضرار بمصالح الآخرين[2].

المطلب الثاني : التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط

يمتد البحر الأبيض المتوسط من المحيط الأطلسي غربا إلى آسيا شرقا و هو يفصل أوروبا عن إفريقيا كما أنه يتوسط القارات الثلاث : إفريقيا، آسيا و أوروبا، و من هنا جاء إسم المتوسط، و قد اشتقاسمه من كلمتين لاتينيتين هما :

Medius أي المتوسط، Terra أي الأرض، و قد أطلق عليه الرومان إسم Mari Nostrum و يعني بحرنا.

تشهد منطقة حوض المتوسط تباينا إقتصاديا شديدا بين صنفيها ففي الشمال الغربي نجد دولا متقدمة و غنية أما في الجنوب، فالدول متخلفة، و تظهر التباينات الاقتصادية على النصوص من الإحصائيات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، مستوى الاستثمار هياكل الإنتاج، المالية العامة و المبدلات التجارية.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 9

[2]- نفس المرجع السابق، ص 10

كما تعتبر المنطقة تباين تكنولوجي و ثقافي فهناك تباين تكنولوجي واضح بين الضفتين الشمالية و الجنوبية يتمثل في قلة استخدام التقنيات الحديثة و عوامل الإنتاج المتطورة و كذا عدم تفور الإمكانيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة و التكنولوجيا المتطورة، كما أن دول الضفة الجنوبية لا يزال مستوى التعليم بها ضعيفا حيث أنها تتبع طرقا تقليدية من التعليم و طرقها البداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة.

كما و أن منطقة المتوسط تعتبر منطقة توتر و عدم استقرار على مر التاريخ كانت لا تزال منطقة البحر المتوسط منطقة صراع و توترات، حيث ورثت أقدم النزاعات أهما : الصراع العربي الإسرائيلي، النزاع في قبرص، النزاع في بحر ايجة ...الخ[1]

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهدا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي و الصيني في الشرق الأسيوي كمصر، بابل و بلاد ما بين الرافدين،فارس، فينيقيا، قرطاجا و نوميديا في الشمال الإفريقي ، روما، و بيزطا، الحضارة العربية الإسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية[2]، و كان من نتائج التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم و الحضارات بين مختلف المراحل التاريخية ذات طابع نزاعي و صراعي تارة و علاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة و المصالح المشتركة تارة أخرى[3].

---

[1] - العلالي الصادق : العلاقات الثقافية الدولية، الجزائر، ***ديوان المطبوعات الجامعية***، 2006، ص 20

[2] - قاسم نادية : ندوة برشلونة، هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2002، ص 35

[3]- تيقنونين إبراهيم : المغرب العربي في ضل التوازنات الدولية، التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا، **رسالة ماجستير غير منشور**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2005، ص 1969

كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيوساسي فحسب و إنما على المستويين الاقتصادي و الحضاري كذلك مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الكبرى[1].

المطلب الثالث : التنافس التقليدي على منطقة المتوسط

عرفت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منذ فترات بعيدة صدمات و أزمات إقليمية كبرى بين مراكزها و سواحلها و عند مداخلها و لقد ساد في فكر السياسيين و الاستراتجييناعتقاد مفاده أن من يسيطر و يتحكم في مداخل البحر المتوسط يستحوذ على القوة من خلال مراقبة المناطق الجيو استراتيجية، مما يفسر الجولات التنافسية المتعددة عبر الأزمة على المنطقة و يستند التنافس الدولي على منطقة المتوسط على نظريتين. أسا سيتين للسيطرة و هما كالتالي :

1-النظرية الرومانية للسيطرة على المتوسط :

تقوم هذه النظرية أساسا على مبدأ أن من يتحكم على السواحل الجنوبية يصل إلى السيطرة و التحكم الفعلي على السواحل الشمالية[2]، فحسب هذه النظرية فإن السيادة الرومانية على أوروبا ما كانت أن تكون حقيقية دون سيطرة مماثلة على شواطئ البحر المتوسط الجنوبية، و هذا يعبر عن الإستراتيجية الرومانية في التعامل مع البحر الأبيض المتوسط لخلق دولة رومانية عظمى على سواحل المتوسط تمتد غربا و شرقا.

2-النظرية العربية الإسلامية للسيطرة على المتوسطة:

تتبين لنا هذه النظرية من الدور الراسخ تاريخيا الذي لعبتة الدولة العثمانية ما بين القرنين 17 و 18 في حوض البحر الأبيض المتوسط و هذا من خلال استغلالها المميز

[1]- أحمد كاتب : خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2001، ص 10

[2] - د. صامد عبد الله ربيع : مرجع سابق، ص 130

للاسطول البحري في مراقبة البحر المتوسط، و كل السفن الأوروبية التجارية منها و الحربية فحولت البحر المتوسط إلى بحيرة عربية بتغلغلها وسط و جنوب أوروبا[1].

لقد أثرت هاتان النظريتين على السلوكات التوسعية و زيادة التنافس على السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم خاصة ما بين كل من فرنسا و بريطانيا و نجد أن "نابوليون بونابرت" من أكبر المتأثرين بهاتين النظريتين و الذي كان يسعى من خلال احتلاله لمصر إلى استخلاف الدولة العثمانية التي توصلت في عز توسعها إلى احتلال مدينة Toulouse الفرنسية مما زاد من تحفيز بريطانيا على احتلال قناة السويس في عام 1861[2].

أدركت القوة الاستعمارية كفرنسا و بريطانيا و ألمانيا أهمية العوامل الجغرافية و المتغيرات الديناميكية كأهمية الاهتمام و التحكم في مداخل و مخارج البحر الأبيض المتوسط بغرض تحقيق القوة و المصلحة الوطنية كذا لجلب الموارد الأولية و فتح الأسواق التجارية لبضائعها. مما شدد التنافس بين هذه القوى فسعت إلى تقسيم الأدوار و مناطق النفوذ فيما بينها. مما أدى بها إلى خلق نزاعات حول هذه المناطق و النفوذ و محاولة توسيعه و ظهرت حروب فيما بين الأطراف كحرب البلقان الأولى ما بين 1912 و 1913 و بعدها الحرب العالمية الأولى ما بين 1914 و 1918. و التي انتهت بمؤتمر باريس 1919 للسلم. و أما عن الحرب العالمية الثانية فكانت أكبر حرب قامت على أساس تناقض المصالح ما بين القوى الاستعمارية التي أدت إلى نتائج و خيمة على منطقة البحر الأبيض المتوسط كونها تحولت إلى مسرحا للعمليات العسكرية و التي عرفت استخدام تقنية و

[1] - د.بكر مصباح تنيره : التطور الإستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، (بيروت : مركز الوحدة العربية، ط2، 1985)، ص 99

[2] - سعد الدين إبراهيم : "المخططات الاستعمارية في الوطن العربي"، لندن : القبس الدولي، ع 1053 (جوان 1989)، ص8

تكنولوجية عسكرية متطورة كسلاح الغواصات و التطور في صناعة الطائرات[1]. كما الحال في الحرب العالمية الأولى ثم إنهاء الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاق يالطا 1945، و بعدها جاء عقد مؤتمر واشنطن في نفس العام لتأسيس منظمة دولية لرعاية السلم و الأمن الدوليين. إلا أن أخطر ما عرفته هذه الفترة هو تجريب السلاح النووي الفتاك على ناكزكي و هيروشيما اليابانية لأول مرة في التاريخ.

[1]- Emile Ténime : « La migration européenne en Algérie au XIX siècle, migration organisée ou migration toléré ? », de l'occident musulman et de la méditerranée confluence méditerranée n°41, paris (janvier 1987), pp 31 – 45

المبحث الثاني : مظاهر التنافس على منطقة البحر الأبيض المتوسط

من المقولات الشهيرة لكلا وزفيش و المعبرة عن قضايا الحرب و الأمن مقولته الشهيرة التالية : "لكل عصر من العصور نوع من الحروب المميزة، و له شروطه الخاصة و قيوده و مفاهيمه المسبقة، و السلفية و نتيجة لذالك لكل عصر نصيبه الخاص من نظريات فن الحرب.

و نجد أن النظام العالمي الجديد الذي خلف عصر الحرب الباردة قد أحدث تغيرات سياسية و اقتصادية و عسكرية كان لا بد لها من فرض و جودها على السياسات الإستراتيجية كما أصبحت العولمة الرداء الواسع الذي تحتجب و راءه كل التغيرات العسكرية[1].

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط

إن الموقع الجغرافي المميز و الإستراتيجي و الذي يحظى به حوض البحر الأبيض المتوسط مقارنة بباقي البحار قد زاد من أهميته الكبرى، إلى جانب الثروات الوطنية الإستراتيجية التي يحتويها مما جعل من هذه المنطقة تصبح عبارة عن القلب النابض لشريان اقتصاد القوى الدولية كما تساهم المنطقة بفعالية في نشاط الاقتصاد العالمي مما جعل القوى الكبرى تتسابق نحو السيطرة على المنطقة و ثرواتها و جعلها تحت نفوذها مما يضمن لها مصالحهاالاقتصادية واستمراريتها فمنطقة البحر المتوسط تكتسي اهميتها الاقتصادية من كونها معبرا أساسيا و هاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية. فهي تنشط و تسهل في

[1]- بسام العسلي : العولمة و المتطلبات الإستراتيجية الجديدة،الدفاع العربي (نوفمبر 2000)، ص ص 16 – 17

الآن نفسه عمليات تصدير و استراد و تصريف البضائع هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية إكتساها البحر الأبيض المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة[1].

بعد حفر قناة السويس في 1869 سمحت هذه الأخيرة بربط القوى الأوروبية العظمى بمستعمراتها الجديدة،و بعد اكتشاف النفط في المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تنام 2/3 من إحتياط العالم من النفط عملت القوى الكبرى على إقامة، و نقل شركات التنقيب على النفط إلى المنطقة مما زاد من الحركية التجارية لسفن لنقل النفط نحو الأسواق الأمريكية و الأوروبية فتمركز نشاط أكبر للشركات العالمية للنفط في حوض البحر الأبيض المتوسط مثل Mobil.Shell[2].

يعتبر البحر الأبيض المتوسط الطريق البحري الأقصر و السهل للنقل و التنقل بين الشرق و الغرب و هو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة و المصدرة له شرقا و الدول المستوردة له غربا، فهو ينقل يوميا عبر مياهه ما يقارب حوالي 4 مليون طن.

كما تمر به يوميا حوالي 2500 سفينة تجارية، و حوالي 500 سفينة صيد اضافة إلى الحركية الكثيفية بين ضفتيه الشمالية و الجنونية[3] .

و تصل السلع المارة عبره إلى حوالي 13 % من الإجمالي العالمي كما يعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كافة تجمع السفن و يحتوي على موانئ كبيرة مثل ميناء مرسيليا، برشلونة و الجزائر.

إن منطقة المتوسط ليست مخزونا للطاقة النفطية فحسب بل تزخر بإمكانيات و موارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما للاقتصاديات هذه الدول و الواقعة على ضفافه، فنجد

[1]- د. محمود مرسي : دراسات الجغرافيا السياسية، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 453

[2] - Mohamed Boukhabza : guerre du golf, enjeux stratigiques et conséquences à long terme. Propescturée et stratgée(Alger, institue national d'étude de stratégie global, n°1, 1991) pp 83-85

[3]- د. محمد مرسي : مرجع سابق، ص 453

مثلا كل من الجزائر (المغرب تصدر زيادة على الغاز و النفط، الفسفاط و الحديد فهذه الدول تتحكم في 2/3 ثروات المنطقة[1]. إن البحر الأبيض المتوسط بالغ الأهميةبالنسبة لأطراف دولية عدة فالدول المتوسطية عامة المغاربية خاصة لا تغفل هذه الأهمية لأن عملية تصدير النفط و الغاز و المعادن و كذا استيرادهالاحتياجاتها الغذائية و أنشطتها الاقتصادية و إستردا الأسلحة و صيد الأسماك ترتبط تمر كلها من البحر الأبيض المتوسط. أما عن أوروبا التي لا يمكن لإقتصادها أن يستغني أكثر من شهرين عن النفط المتوسطي الذي غالبا ما ياتيها عابرا قناة السويس أو من الضفة الجنوبية عبر البحر المتوسط، فهي أكبر من يقدر أهمية هذه المنطقة.

أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر قوة خارجية عن حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد فهمت منذ البداية أن ضمان إمدادتها النفطية يمر عبر وضع جهاز أمني يسهر على مصالحها و هذه الأخيرة يحميها الأسطول السادس المتربص بالمنطقة.

المطلب الثاني : الأهمية الحضارية للبحر الأبيض المتوسط

تعاقبت على منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ بداية التاريخ عهد حضارات مختلفة فهذه البقعة من العالم تعتبر أكبر مهد شهد ميلاد أكثر الحضارات عراقة مثل الحضارة الهيلينية، الحضارة الفرعونية، حضارة ما بين الرافدين ،الحضارة الفينيقية، الحضارة الإغريقية، الحضارة الرومانية، الحضارة العربية الإسلامية و كذا الحضارة الأوروبية المعاصرة. يرى البعض أن هذه الحضارات شكلت نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة منها الإيجابية و منها السلبية[2]. و كذالك تحتضن الأصول الحضارية للبحر الأبيض المتوسط الأنبياء و الفلاسفة و صراع قرطاجة و روما، و

[1]- Commission des communautés européennes : la communauté européenne méditerranée et le moyen orient (Bruxelles : commission des communautés européennes, 1989). P8

[2] - أبو العلاء الزوي : السلم و الأمن في البحر المتوسط، (طرابلس، ب د ن ، 1989)، ص 9

القسطنطنية، و معارك سيلامين و الحروب الصليبية ،و لا زال البحر الأبيض المتوسط يعرف اليوم حضارة تاريخية حيث يزدهر الإسلام في شرقه و جنوبه و حيث الكاتوليكية في شماله[1].

إن الأجناس و الحضارات التي عاشت في منطقة المتوسط أبدعت و خلفت إرثا فنيا و علميا و أدبيا مرصوفا و عريقا، مما شكل أدات ربط بين المعارف الإنسانية و تقارب ذهنيات و أفكار شعوب المنطقة في ميادين كالفن و الثقافة و السياسة مما أدى إلى إنشاء مفهوم موجب و محدد لحضارة المنطقة ألا و هو حضارة البحر الأبيض المتوسط مما زاد من حرص و قناعة شعوب المنطقة على ضرورة حماية هذا الإرث و التراث المتوسطي الفريد و المميز، خاصة التراث الديني الأصيل و الذي يجمع بين الديانات السماوية الثلاث، الإسلام، المسيحية و اليهودية.

مما يعتبر أكبر دليل تاريخي و قاطع على تعايش الحضارات مما ينفي قطعيا إحتمال صدامها و صراعها فقد وصف المتوسط بأنه منبع النوروكونه ذو طابع حضاري جوهري لتجمع مختلف الحضارات و الثقافات فيه[2]. و أما عن أكبر و أعظم إنجاز إرتبط بالتاريخ الحضاري لحوض البحر الأبيض المتوسط و الذي يمتد به إلى التاريخ المعاصر في استمرارية مبهرة. فلما تحققت من قبل ألا و هو تأثير العرب المسلمين الذين استطاعوا تحت راية الإسلام أن يحققوا ما سماه ما كيندر "الأسطورية الأولى العالمية في التاريخ حيث أسقطوا بذلك وحدة البحر الأبيض المتوسط بمفهومه اللاتيني و حولوا هذا البحر إلى بحيرة عربية شبه خالصة.

---

[1] - محمد صادر عنتر : الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تحديد البحر المتوسط : إضافة الأمن العربي*؟ قضايا عربية*، بغداد، ع 4 (1980)، ص 150

[2]- د. نجدي الجزار، المتوسط "بحيرة سلام"، معلومات دولية ،دمشق، مركز المعلومات القومي، ع، 52 (تمر 1997)، ص8

يحتوي البحر الأبيض المتوسط على22 دولة[1]. و 8 من هذه الدول تقع في الضفة الجنوبية.

و نلاحظ أن هذه الدول مختلفة على بعضها في مستويات و جوانب عدة كما يبرز مما يلي:

أ- **الاختلافات على المستوى الديمغرافي و الاجتماعي** : و يمكن تقسيم هذا المستوى إلى مستويات جزئية ثلاث، متعلقة أولا بعدم تناسق الكتلة الديمغرافية ما بين دول الشمال و دول الجنوب المتوسطي، بمعنى وجود نمو سكاني غير متكافئ، ثانيا اختلاف الثقافات ما بين الدول، حيث يغلب الدين المسيحي و الثقافة الأوروبية على دول الشمال مقابل الطابع الإسلامي العربي لدول الجنوب ، ضف إلى ذلك تعدد اللهجات و هو عامل مشترك بين الضفين ليس من كونها متشابهة بل في تعددها. و ثالثا الاختلاف في المستويات المعيشية للفرد المتوسطي، و هذا التمايز كميا و كيفيا[2].

ب- **الاختلاف على المستوى الاقتصادي** : فهناك توزيع غير عادل للموارد أدى إلى ظهور بنيات اقتصادية غير متكافئة فدول شمال الحوض يفوق ناتجها الوطني الخام ما يعدل 45 مرة الناتج الوطني الخام لدول الجنوب[3]. ضف الى ذلك التفاوت في لبنة الصادرات و الواردات لطرفي المتوسط، فنجد مثلا أن دول الجنوب تتكون بنية صادراتها من النفط و الموارد الزراعية كما هو الحال بالنسبة للمغرب و تونس و أما عن الطرف الشمالي فصادراته تحوي بالدرجة الأولى السلع الإليكترونية و التجهيزات الصناعية و الخاصة بالنقل و كذا السلع النسيجية، و من زاوية أخرى

[1]- جدال حمدان : إستراتيجية الإستعمار و التحرر- القاهرة، دار الهلال، أبويل، 1967، ص 21 – 22

[2] - Jean Louis Reiffers, « La méditerranée aux portes de l'an 2000 » (paris institus de la méditerranée, Economica, 1997), p 4

[3]- Albert Bourguiinterdepandance et solidarité euro-maghrébine à l'horizon 2000 (paris, éditions publisud, 1991), p 271

هناك تفاوت شاسع في نسبة مساهمة ضفتي المتوسط في التجارة العالمية، ففي حين جزء من شمال المتوسط (ايطاليا، فرنسا، و إسبانيا) تفوق بنسبة تساوي أضعافا من مساهمة دول الجنوب في التجارة العالمية، ضف إلى ذلك نسبة المديونية التي تقع على عائق دول جنوب حوض المتوسط[1].

دوت أن ننسى الفوارق المتعلقة بمستوى التنمية التقنية فدول الجنوب تعاني من مشاكل التطور التقني و كيفية التوظيف الحسن و الناجح للمواد و الإمكانيات.

و لقد عرفت الفوارق ما بين مستويات المعيشة ما بين الدول المتوسطية في الجنوب و الدول المتوسطية في الشمال في الثلاثين سنة الماضية تطورات جد مختلفة. فالناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي في 1996 كان يقدر بـ 6744 مليون أورو أي 28 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا الشرقية و الوسطى، و 50 مرة أعلى من دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة عدم التكافئ (نشير إلى أنه في الوقت الراهن فإن الدخل في المتوسط حسب كل فرد هو حوالي 10 مرات أكبر في أوروبا من الدول المتوسطية الشريكة ، و يربالاقتصاديون أنه يجب انتظار 40 سنة من أجل تخفيض هذا الفارق[2].

ت- **الاختلافات على المستوى السياسي** : و هي متعلقة بطيعة الحكم و الأنظمة السياسية المتعددة و المختلفة حيث نجد مثلا أنظمة مونار كية دستورية كما هو الحال في إسبانيا، و أنظمة جمهورية كما هو في إيطاليا و فرنسا و أنظمة أخرى

[1]- بشار خضرر، أوروبا و الوطن العربي القرابة و الجوار، (ترجمة موزيف عبد الله)، بيروت، ***مركز دراسات الوحدة العربية***، ط1، 1993، ص 163

[2]- د. زايري بلقاسم و كوربالي بغداد : إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنظمة البحر الأبيض المتوسط، ***الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي آلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية***، الجزائر، 8 – 9 ماي 2004.

مونا ركية كما هو الحال في المغرب و أنظمة في طور البناء الديمقراطي مثلما هو الحال في تركيا[1].

[1]- Halem Ben Salem : Les nouvelles données polico-stratégique en méditérannée (paris, Fondation des études de défenses nationales, 1992), p 199

خلاصة الفصل

يتضح مما تقدم أن الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها حوض البحر الأبيض المتوسط منذ أقدم العصور، كانت من بين الأسباب المباشرة التي جعلت القوى الدولية تتنافس من أجل الاستحواذ على ثرواته ومحاولة احتواء دولة في أحلاف سياسية وعسكرية.

حاولت القوتين العالميتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أن يبسطا نفوذهما على البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية ودخلا في منافسة سياسة وعسكرية واقتصادية من خلال دعم وجودهما العسكري في المنطقة ببوارج حربية وإقامة عسكرية ثابتة ومتنقلة أثرت على أمن دول المنطقة المتوسطة وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية في أوربا حاولت دول الاتحاد الأوروبي أن تملأ الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفيتي وسعت إلى أن يكون لها مكانة في المنطقة المتوسطية عبر إقامة مشاريع أمنية واقتصادية مع دول المنظمة عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية – المتوسطية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الاستراتيجية الاوروبية في منطقة البحر الابيض المتوسط

لقد أصبح التوجه نحو الإقليمية بالتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة، من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينيات. وتشير معظم الدلائل على تزايد أهمية هذا التوجه في السنوات القادمة، فالاتفاقيات الموقعة لتكوين مناطق تجارة حرة في الدول الأمريكية، ودول الباسفيك، ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك تكثيف التكتل الاقتصادي ما بين دول أوربا الموحدة، سوف يكون لها تأثيرات هامة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، هذه الدول التي تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن بعض الدول النامية تسعى إلى إقامة شراكات واتفاقيات تجارة حرة مع دول جد متطورة، من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز المناخ الاستثماري وتحسينو تأهيل أداء مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أنه منذ 1990 يعاد تنظيم العلاقات من نوع شمال– جنوب من جديد، وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أُعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995، والرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة، غير أنها ستتطلب بعض التكاليف الانتقالية.

إن الجيل الجديد من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية يختلف عن اتفاقيات الشراكة في الستينيات أو اتفاقيات التعاون في السبعينيات، والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع، فهي تتضمن تعاونا ماليا، اقتصاديا، وتقنيا، محورا اجتماعيا وثقافيا وحوارا سياسيا وأمنيا.

إن تسليط الضوء على موضوع التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين شمال وجنوب البحر المتوسط، والقواعد التي حكمتها خلال العقود الماضية، واستخلاص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون. لذلك سنتناول في هذا الفصل دراسة مسار علاقات التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي ثم نحاول تقييم هذا التعاون ومدى انعكاساته على الدول المتوسطية.

المبحث الاول : أطر و مسارات التعاون الاورومتوسطي

إن السياسة المتوسطية الأوروبية تعني مجموع المواقف والاتجاهات التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، سواء الموجودة في أوربا من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي، أو في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط[1].

لقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط على مدى حوالي 40 عاما تطورا كبيرا ارتبط خاصة بتطور الاتحاد الأوربي نفسه، ولذلك فلقد تغيرت سياسات الاتحاد اتجاه المتوسط من مرحلة زمنية إلى أخرى.

يرى الأوروبيين أن دورهم في منطقة البحر المتوسط هو دور رئيسي وأساسي، ويسعون دائما إلى ترسيخ وتقوية هذا الدور في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك لعدة عوامل أهمها العوامل الثابتة بطبيعتها وتكوينها والتي لا تتغير بمرور السنين وتتابع الأحداث، كالجوار الجغرافي للمتوسط والموقع الاستراتيجي والمركز الحضاري لأوروبا، بالإضافة إلى العوامل الأخرى، كالتقدم الاقتصادي والتطور العلمي والثقافي.

وبالرغم من كل ما ذكرناه، إلا أن المتوسط يبقى بحر المتاعب والاحتراق نتيجة عدة عوامل منها: الانفجار السكاني والأصولية الإسلامية والإرهاب والهجرة غير المشروعة والنزاع

[1] – نازلي معوض أحمد: **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، السياسة الدولية، مصر، 1983، ص 32.

العربي الإسرائيلي، وما يقارب ثلاثين نزاعا مفتوحا أو كامنا والتخلف والفقر ونضوب الموارد المائية وتآكل التربة والتوترات الاقتصادية.

إن مثل هذا القدر من عوامل عدم الاستقرار في بحر شبه مقفل، لا يمكنه إلا أن يغذي الخوف على ضفتيه، خاصة تلك الأكثر غنى. لكن من المؤكد أن إقليم البحر المتوسط يشكل بفضل ماضيه وجوانب كثيرة من حاضره، منطقة ذات طابع متنوع تنوعا لا ينفي عنها بأي حال وحدتها، فهذه الوحدة وذلك التنوع من صنع الجغرافيا والتاريخ. ومع ذلك فمن المؤكد أيضا أن هذه المنطقة ليست منعزلة عن بقية العالم، بل إنها على العكس، تشكل إحدى الساحات الرئيسية للمواجهة والنزاعات التي تشهدها حقبتنا.

المطلب الاول: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989

تمثل هذه الفترة مرحلة الحرب الباردة، إلا أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أسياسيتين هما:

أولا:السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972.

كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي:

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك.
- الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء: فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.

- إسرائيل: فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية.

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحيه تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الضخم من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوربا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين. إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية أهمها:

- العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستهما.

- العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوربا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة، وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما[1].

وخلال فترة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل: اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول المنتسبة. كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع إسرائيل 1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1972،

[1]– نازلي معوض أحمد: ***السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية***، السياسة الدولية، مصر، 1983، ص 36.

واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970، وقبرص 1972. هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في جويلية 1963، بغرض تنظيم عملية انتسابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية.

وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها: الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية[1].

وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضمن الاتفاقيتين على معونات مالية، وعجزت الدولتان عن الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما.

وفي الأخير نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت

[1]– عبد المنعم سعيد: ***الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة[1].

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة- على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا

[1]– نادية محمود محمد مصطفى، ***أوربا والوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في ماي 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربة (تونس، الجزائر، المغرب) في أفريل 1976[1].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. ولكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ماي 1977، بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني التعاون التجاري وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.

- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.

- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

[1]– محمد محمود الإمام:"اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص19.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية. فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات[1]، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام 1996.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما

تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقية الجات، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو بعض القطاعات.

كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 6 من الجات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون. ويلاحظ أن المنتجات التي كانت تتميز فيها أغلب الدول المتوسطية، وهي الزراعية والمنسوجات، كانت تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل سنة تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع. إلا أن انضمام دول جنوب أوربا، ذات الإنتاج الزراعي الهام، إلى الجماعة الأوروبية، وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها، أكسبها وضعا أفضل، مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغاربية.

[1]– محمد محمود الإمام: "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، العدد السابع، القاهرة، 1997،ص20.

ومعلوم أن اسبانيا والبرتغال قد منحتا مهلة حتى 1996 لتحسين أوضاعهما بما يتماشى مع القواعد التي تسير عليها الجماعة الأوروبية.

ثالثا: تقييم السياسة المتوسطية الجزئية والسياسة المتوسطية الشاملة.

بالنسبة للسياسة المتوسطية الجزئية، سبق وأن أشرنا إلى أنها اتسمت بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، واعتمدت أدواتها على التفضيلات التجارية فقط، وجاءت خالية من المساعدات المالية والفنية والعلمية.

أما فيما يخص السياسة المتوسطية الشاملة، فإن تقييم اتفاقياتها يجب أن يرتكز على ما تضمنته هذه الاتفاقيات من أهداف، بالإضافة إلى الاعتبارات التالية:

- مقدار مساندة الاتفاقيات بمساعدات مالية من ميزانية الجماعة الأوروبية، وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

- القدرة على تشجيع صادرات الدول المتوسطية عامة، وإلى الجماعة الأوروبية خاصة، ومن ثم تشجيع الاستثمار الأجنبي للاستفادة من فرص التصدير إلى أوربا.

وسوف نتناول فيما يلي، تقييم بعض ميادين التعاون:

- التبـادل التجـاري:

فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية، كان لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على اقتصاديات البلدان المتوسطية النامية، حيث ارتفعت صادرات تلكم البلداناللاتحاد الأوروبي من 28% إلى 54%[1]، من مجموع المبيعات، حيث نجح المغرب مثلا في رفع صادراته الصناعية من 40% إلى 77%، كذلك حققت كل من تركيا، إسرائيل، مالطا، وقبرص نسبا عالية فاقت 70%، غير أن الحمائية التي كانت تهيمن على السياسات التجارية الخارجية في العديد من بلدان المنطقة، وكذلك

[1]– إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون:***الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة***، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص 580.

النقص في تصنيف وتنويع الصادرات الصناعية، أديا إلى عجز متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية.

جدول رقم 02: نسب صادرات بعض الدول المتوسطية إلى أوربا من جملة صادراتها للفترة 1974-1989

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	%66.9	%68.4	%58.2	%74
الجزائر	%52.4	%38.3	%58.1	%70.8
المغرب	%56.7	%61.3	%57.00	%59.9
الأردن	%2.7	%1.2	%2.4	%5.6
سوريا	%45.7	%52.3	%50.9	%37.2
لبنان	%17.1	%6.5	%7.5	%18.4
مصر	%18.4	%39.4	%43.5	%39.1

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997، القاهرة.

- التعاون المالي:

نصت الاتفاقيات المعقودة بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية، على مساهمة مالية من المجموعة للمساعدة في النمو الاقتصادي، وقد خُصصت هذه المعونات المالية في الميادين التالية:

- مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية.
- نشاطات التعاون التقني، سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في الميدان العلمي وميدان البحث والتكوين.

وتتألف في الواقع، مساعدات السوق المشتركة للبلدان المتوسطية من: معونات من ميزانية الجماعة الأوروبية وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار، إذ يرتفع مجموع الإسهامات المالية للجماعة الأوروبية بين 1975-1987 إلى 5.5 مليار إيكو، 56% من هذا المبلغ جاءت كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار[1].

إن مقارنة المبالغ في الأجيال الأولى للاتفاقيات المالية المعقودة في 1978-1991، تسمح لنا بملاحظة ما يلي:

- يترافق الانتقال من جيل إلى آخر بزيادة قيمتها 50%، لكن إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار، فإننا نلاحظ أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة من قبل الجماعة الأوروبية.

- يُظهر تحليل شتى أشكال المساعدة، خللا متزايدا لمصلحة قروض البنك الأوروبي للاستثمار التي تزداد بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية.

وفيما يخص كيفية توزيع التعاون في البروتوكولات المالية، فقد كان شديد التنوع، انطلاقا من تمويل مشاريع البنية التحتية (لاسيما في ميدان الطاقة)، وصولا إلى نشاطات التنمية الصناعية، كما أن التعاون من خلال الهبات والقروض الخاصة خدم في مجالات الإعداد والمعونة الفنية.

كما تم دمج قروض خاصة لمشاريع عدة، مع قروض البنك الأوروبي للاستثمار، كما أن بعض أنشطة هذا البنك تمت بتمويل مشترك مع ممولين آخرين كالبنك الدولي.

---

[1]– بشارة خضر: ***أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)***، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص191.

رابعا: السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995.

مع نهاية عام 1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة"، وفي ديسمبر 1990 أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

وفي 12 جويلية 1991[1]، طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991.

أولا: دوافع الجماعة نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، نحو سياسة متوسطية جديدة، ولعل أهم المتغيرات العالمية هي:

- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.

- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية.

[1]–محمد محمود الإمام:اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"***مرجع سبق ذكره***،ص35.

- رغبة أوربا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس بحرا أمريكيا، فكان طرح السياسة المتوسطية الجديدة ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بمقدّرات الشرق الأوسط، وهو الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية.

وعن أهم المتغيرات الأوروبية، التي دفعت الجماعة الأوروبية نحو السياسة المتوسطية الجديدة فتتمثل في: التجربة الاندماجية التي راحت أوربا تدشن لها منذ النصف الثاني من الثمانينيات، حيث دخلت في مرحلة تحول جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي لها، تحت شعار أوربا الموحدة.

ثانيا: مميزات السياسة المتوسطية الجديدة.

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية، مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات وعلى رأسها:

- مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة

وقد تحسن العون المالي المقدم من الجماعة الأوروبية حتى بالنسبة إلى التمويلات التي لا ترتبط بمشروعات تقليدية، مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي. كما أن العون المالي الأوروبي ساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعية، مثل: الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي، غير أن حجم الحاجات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة، لم يسمح لتلكم المساعدات والقروض أن يكون لها دور فعال في تنمية البلدان المعنية.

- تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية: فبالنسبة لمنتوجات النسيج والملابس، ساهمت المرونة التي اتسم بها تنفيذ إجراءات تقييد الصادرات منها وكذلك تحرير التجارة المتواصل في تلكم المصنوعات، إلى زيادة حصص البلدان المتوسطية المصدرة لهذه المنتجات نحو الاتحاد الأوروبي.

- أما بخصوص صادرات البلدان المتوسطية من المنتجات الزراعية: فقد استفادت من قرار المجلس الأوروبي رقم 92/1764، القاضي بإدخال تعديلات على جميع اتفاقيات الدول المتوسطية، ترمي إلى تعزيز صادراتها الزراعية، وبالفعل تم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ضمن ما يسمى بالحصص التعريفية، بالإضافة إلى الامتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة.

لكنه، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها النقدية، فإن الصادرات الزراعية منسوبة إلى إجمالي المبيعات ما برحت تتراجع، كما أن التبادل الزراعي من منظور إيرادات الدول المتوسطية، يؤكد على إخفاق سياسات التنويع في ميدان الإنتاج الزراعي في معظم البلاد المتوسطية، الأمر الذي لم يمكنها من تحسين نسبة اكتفائها الغذائي الذاتي.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"[1]، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي...إلخ.

على هذا الأساس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في أفريل وماي 1995، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة

●مؤتمر برشلونة

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تّم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر 1995، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

[1]– مفيد شهاب: "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، ***مجلة شؤون عربية***، العدد 88– 1996، ص 176.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية [*] ، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر[1]، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، و التي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.

أولا: أسباب انعقاد المؤتمر.

ُتعد عملية برشلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، وقبل الخوض في أسباب انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي، سنحاول تقديم بعض التعاريف لمفهوم الشراكة.

[*]- الدول المتوسطية هي: الجزائر،المغرب،تونس،مصر،لبنان،سوريا،الأردن،السلطة الفلسطينية،تركيا،إسرائيل،مالطا،قبرص.

[1]– وفاء بسيم: "التعاون الأورومتوسطي"، ***مجلة اقتصادية عربية***، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فُرض عليها من ثقافة ولغة[1]، كما يمكن القول أن الشراكة الأورومتوسطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية

هنا هو اتفاق وتعاون في ميدان أو ميادين معينة، وذلك لبلوغ أهداف محددة قد لا تكون بالأساس مشتركة.

لا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.

- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

[1]– نصيف حتي: "المأزق العربي"، ***مجلة المستقبل العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996، ص 94.

- الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تنعكس على معدّلات هذه الهجرة، وأهمها الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.

- خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها[1].

ثانيا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

لقد عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

وهكذا تم تدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ثالثا: صيغ الشراكة الأورومتوسطية.

لقد أشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المُباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام[1].

[1]– آر كيه رامازاني: "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، سنة النشر مجهولة، ص 08.

كما أكدُوا على ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم يرتكز على روح المشاركة مع احترام مميزات وخواص وقيم كل المشاركين، كما اعتبروا هذا الإطار المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية، التي يجب الحفاظ عليها، وعلى خصوصيتها. ومن هنا نستطيع القول: أن الشراكة الأورمتوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

1- الصيغة الثنائية: يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل شريك من الشركاء المتوسطيين.

[1]– من نص بيان مؤتمر برشلونة.

جدول رقم 03: تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

الشريك المتوسطي	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التطبيق
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصر	جوان 1999	جوان 2001	التصديق وشيك
الجزائر	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005
لبنان	ديسمبر 2001	جوان 2002	التصديق وشيك
سوريا	المفاوضات مستمرة	--	--

المصدر: مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، 2004.

ملاحظة: الدخول حيز التطبيق بالنسبة للجزائر هو من إضافة الباحث بالاعتماد على:جريدة الخبر اليومية، 31 أوت 2005.

إن الهدف النهائي للبعد الثنائي الجانب، هو إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية بحلول عام 2010[1].

2- الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع.

والتعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير، حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين، مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية المتكاملة.

رابعا- الأدوات التمويلية للشراكة:

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:

1-برنامج ميدا: يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[2]، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

[1]- محرك البحث Google: في 12016/05/0، ***الشراكة الأوروبية – المتوسطية***:
http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

[2]- مذكرات إعلامية أورومتوسطية،***الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004***، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"[1]، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي).

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.

- بنك الاستثمار الأوروبي: أُنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية[2].

[1]- مذكرات إعلامية أورومتوسطية ***الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004***، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]– محرك البحث Google: في 2016/05/19، ***بنك الاتحاد الأوروبي:***
http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974، وتندرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى.

يعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم الشراكة الأورومتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة. وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب-جنوب"، أو مع الاتحاد "جنوب- شمال".
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.

ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP)[1]، بُعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للإستثمار الخاص

[1]– محرك البحث Google: في 2016/05/19، ***بنك الاتحاد الأوروبي:***
http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

المبحث الثاني: آفاق وتطلعات الشراكة الأورومتوسطية

يمكن اختصار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأوروبية المتوسطية في الرموز الأربعة التالية: الاستقرار والأمن والحريات والتنمية. إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاستقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات وتراجع التنمية في البلاد المتوسطية النامية، كان دوما مبعثا للقلق ومدعاة لليقظة والحيطة لدى المجموعة الأوروبية، وإن يبقى الاستقرار في أوربا غير مهدد في حقيقة الأمر، مهما تفاقمت الأوضاع في ربوع العالم المتوسطي النامي. إلا أن الأمن في أوربا بمفهوم مقاومة الجرائم المستوردة، يبقى متأثرا بما ينشأ عن التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي، من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء البلاد المتوسطية الثالثة.

كما أن الجديد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، يكمن في الدفاع عن الحريات، واعتماد التنميةالمؤزرة والسريعة في ربوع العالم المتوسطي النامي، كعنصرين رئيسيين في خطة الشراكة.

إلا أنه، من المفروض أن تكون رموز الشراكة الأربعة متكاملة، بمعنى أنه لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية، وأساس هذا التكامل هو المساهمة الأوروبية الفعّالة في تنمية ورفاهية شعوب العالم المتوسطي النامي، دون أن ننسى الدور المطلوب من الدول المتوسطية الشريكة، المتمثل في اتخاذ زمام المبادرة، من خلال طرح القضايا بكل جرأة وشفافية، والعمل على إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: التحديات والفرص أمام الشراكة الأورومتوسطية.

إن الواقع الإقليمي والدولي الذي تمخض عن التغيرات التي حدثت في غضون السنوات الأخيرة أدى إلى وجود فرص وتحدّيات فعلية تواجه الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: التحديات.

إنه من السهل على المراقب للشأن الأورومتوسطي، الإقرار أن هناك تحديات تواجه الشراكة، هذه التحديات تمثل في الحقيقة اختبارا صعبا لجدية التوجه الجديد لدول الاتحاد الأوروبي نحو الدول المتوسطية الشريكة، ومن أهم هذه التحديات نذكر:

- إن الشراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي، التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحصل الآن هو تكامل بين أقطار الشمال (العالم المتقدم) وأقطار الجنوب (العالم النامي)، بينما كان النمط السابق هو التكامل المتجانس، أي أقطار الشمال مع بعضها وأقطار الجنوب مع بعضها، علاوة على اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية بالغة، يجب على الدول المتوسطية محاولة فهمه وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معه.
- لابد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه في الشراكة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما، وهي فكرة نشك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها[1].

[1]– عرفان تقي الحسيني: "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، العدد 11، 1998، ص45.

ونرى أن أسباب هذه الشراكة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي، وهي محاولة احتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية النامية مثل: العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها.

- إن هدف إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة المتوسطية، سيشمل الصناعات التحويلية فقط، وليس منتوجات الصناعة الاستخراجية، أو السلع الزراعية، التي تتمتع فيها البلدان المتوسطية الجنوبية بالأفضلية النسبية. وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية، التي تكون بحاجة إلى حماية من المنافسة الأوروبية، وما يترتب على هذه المنافسة، من ارتفاع في معدلات البطالة في هذه القطاعات، وتكثيف برامج الخوصصة بها، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدول المتوسطية النامية.
- لقد أُبعد من الشراكة الاقتصادية عنصر حركة الأشخاص، أي أن الشراكة لا تشجع الهجرة من أقطار الجنوب، في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، وهذا ما يشجع الهجرة السرية من الدول المتوسطية الجنوبية إلى أوربا، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ما زال يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المتوسط الجنوبية، وهذا كذلك يمثل تحديا مهما أمام الشراكة.
- إن حرص الاتحاد الأوروبي على التعامل الانفرادي مع الأقطار المتوسطية بصورة انتقائية، سيقوّض من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المتوسطية الجنوبية، الذي هو مطلوب من أجل مواجهة التكتل الأوروبي.

ثانيا: الفرص:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية، ستوفر بعض الفرص والمكاسب لكافة الشركاء على المدى البعيد ومن أهمها:

- من المتوقع أن يحسّن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة والكفاءة الإنتاجيتين[1].
- من المنتظر أن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي، الذي تسلكه البلدان المعنية.
- من المتوقع كذلك أن تفيد اتفاقيات الشراكة في تشجيع المنافسة والاستثمار، والتجارة بصفة عامة.

كما أن هناك مجموعة من المعطيات بمثابة فرص، والتي ستساعد على إنجاح التعاون الأورومتوسطي، والتي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، نذكر منها:

- إن التقارب الجغرافي يرشح أوربا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لتكون شريك طبيعي أكثر من غيرها للتعاون مع دول المتوسط جنوبه وشرقه، ويعتقد الأوروبيون أن أوربا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط، على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضهما من جهة أخرى.
- وجود مجموعة من المشكلات، التي تواجه الدول المتوسطية، وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على الطرفين، من بين هذه المشكلات نجد: مشكل الهجرة السرية، الإرهاب، التلوث البيئي، الطاقة...إلخ. هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية والاتحاد باعتبارها خطرا مشتركا.
- إن صيغة الشراكة الأورومتوسطية، هي أكثر قبولا في المتوسط من صيغة "الشرق الأوسط الكبير"، التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث

[1]– زايري بلقاسم ودربال عبد القادر: "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، ***مجلة بحوث اقتصادية***، العدد 27، 2002، ص 44.

الهياكل والمشروعات المختلفة لكلا الصيغتين، نجد أن الصيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانيات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية.

المطلب الثاني: تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

الظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتماسكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ضرورية وحيوية، ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي. وبالرغم من إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضرورة تسريع عملية التكامل، إلا أنه وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل قد تم إنجازه مقاسا بأهداف الشراكة، وأنه أمام العلاقات الأورومتوسطية مشوارا طويلا لتقطعه حتى تصل إلى ما تضمنه إعلان برشلونة من أهداف.

أولا: في الجانب الاقتصادي والمالي:

1- التعاون الاقتصادي

فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحقيق الازدهار وإيجاد منطقة تبادل حر بحلول عام 2010، فقد تعثر، ويعتقد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الآثار السلبية المتوقعة والتي من أهمها:

- إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي، سيؤثر على النمو في المدى المتوسط، بسبب انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، وغير القادرة على المنافسة.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بنسبة هامة في إيرادات الدولة.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلعة الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط، بسبب زيادة الواردات من هذه السلع، كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة في دول المتوسط المشاركة، بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج[1].
- كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية، وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد، بدلا من السلع المحلية، بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة والأسعار.
- بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر فتح الأبواب للمنتجات الصناعية القادمة من دول شرق وجنوب المتوسط، دون أي قيود وفقا للاتفاقات الموقعة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كافيا من جانبه لحفز اتفاق التجارة الحرة، دون أن يحاول تقديم مزايا أخرى.

كما أن الدول المتوسطية الشريكة، ما زالت تعترض على ما يسمى "السياسة الزراعية المشتركة"، التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها تتلقى الزراعة الأوروبية دعما هائلا يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد[2]. الأمر الذي يجعل منافسة المنتجات الزراعية الأوروبية أمرا بالغ الصعوبة، بالإضافة إلى التزام أعضاء الاتحاد ضمن اتفاقية ماستريخت، بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

وهكذا يتضح أنه، برغم الآمال التي عقدتها دول جنوب وشرق المتوسط على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 10 سنوات من الآن، إلا أن التعاون الاقتصادي والانفتاح التجاري المعلن

---

[1]– زايري بلقاسم ودربال عبد القادر: "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، ***مرجع سبق ذكره***، ص 42.

[2]– محرك البحث Google: في 2016/06/02، ***الذكرى العاشرة لمؤتمر برشلونة***:
http://www.redasociativa.org/dosorillas/?q=node/view/1564.html

على منطقة المتوسط لم يحصل على أرض الواقع. وبالرغم من التراكمات السياسية والدبلوماسية وحتى الأمنية الأخرى، التي تعيق الشراكة، فإن الانغلاق التجاري الأوروبي على الدول المتوسطية وشح الاستثمارات داخلها، يمثل العائق الأول لتكريس شراكة فعلية. وتقول الأرقام الأوروبية، أنه تم تحسين وتيرة تبادل البضائع بين الطرفين بشكل ملموس، ولكن العجز التجاري لصالح دول الشمال تصاعد بشكل خطير، مما يحد عمليا من الطابع المتوازن للشراكة نفسها.

2- التعاون المالي:

إن الشراكة الأورومتوسطية، بحاجة ماسة إلى موازنة ذات مصداقية، قادرة على ترجمة الأهداف المعلنة على أرض الواقع، وإذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصصة في "ميدا1" تم صرفها، وتعود الأسباب إلى المفوضية وتعقيدات آلياتها وشروطها المجحفة[1]، وإلى تغليب المصالح الفردية لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم سحب مشاريع لأنها لا تستجيب للمصالح الجيوسياسية والتجارية لدولة دون أخرى.

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5.3 مليار أورو، كميزانية لـ"ميدا2"، رغم أن المفوضية طلبت أن تكون الميزانية 6.7 مليار أورو. ويردّد المسؤولون الأوروبيون أنهم سيفون بكافة تعهداتهم تجاه المتوسط، ولكن لا توجد أي تعهدات فعلية للرفع من المخصصات المالية للدول المتوسطية الشريكة، في حين أن التطورات التجارية الدولية وتصاعد إشكالية الهجرة وارتفاع وتيرة الأزمة السياسية المترتبة عن الأنشطة الإرهابية وتأجج منافسة الدول الشرقية وتداعيات العولمة، تعتبر كلها عوامل تستوجب مزيدا من الأموال لصالح دول المتوسط.

ثانيا: الجانب السياسي والأمني

بالرغم من هيمنة الاقتصاد، فإنه ليس مخفيا على أحد أن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط، فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من

[1]–محرك البحث Google: في 2016/06/06، ***محصلة الشراكة الأورو–متوسطية***:
http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html

الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها وإصباغ الشرعية عليها، بما تعوّل عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، وكسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقييم الجانب السياسي والأمني في الشراكة الأورومتوسطية، نجد أنه وبعد مضي أكثر من 10 سنوات على إعلان برشلونة، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل القضية الفلسطينية، ونزاع الصحراء الغربية، والأزمة القبرصية، لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة[1]، وحالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي. كما ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من حرب على العراق، بظلالها على عملية برشلونة. وكان لانقسام الموقف الأوروبي تجاه الحرب دوره في إرباك العلاقة بين جنوب البحر المتوسط وشماله، إذ أصبحت قضايا مثل مواجهة الإرهاب والهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الأوروبيين خلال العامين الماضيين، وذلك على حساب تسوية النزاع العربي– الإسرائيلي وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة.

ويكمن العجز في تحقيق تقدم على المسار السياسي، في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، بالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي واقتصادي، على أن يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تهم المنطقة، وعلى أن يفرض واقعا يخالف التوجهات الأمريكية، وسيجعل هذا العجز من الشراكة الأورومتوسطية مجرد طموح يصعب بلوغه.

[1]– محرك البحث Google: في 2016/06/08، ***تحديات وآفاق الشراكة الأورو–متوسطية***:
http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html

ثالثا: الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي ومن الدول المتوسطية لإنجاح الشراكة.

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوربا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة، تكوّن سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة[1]، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارة حرة بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول المتوسطية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

ونخلص من ذلك، إلى أن هناك واقعا جديدا يواجه الدول المتوسطية المشاركة، ينبغي عليها التعامل معه بفاعلية، ودورا أوروبيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي، لإنجاح الشراكة الأورومتوسطية.:

- **الدور المطلوب من الدول المتوسطية.**

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقي على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء، في سبيل إعداد اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة ودعم قدراتها التنافسية.

ويتطلب ذلك تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي أهمها:

- ضبط جوانب الطلب الكلي، بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي والمالي، ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.

[1]– سمير محمد عبد العزيز :***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة***، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001، ص 249.

- تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية.
- توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- الحد من الإعانات والدعم.
- تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني، من خلال آليات السوق، تحقيقا للاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة.
- خلق بيئة ومناخ مواتي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، لتحقيق طفرة في حجم الاستثمارات وإضافة طاقات إنتاجية جديدة.

ويتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطية، لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة، تتمثل في المحاور الآتية[1]:

1- تحسين مناخ الاستثمار:

ونشير هنا إلى أن الأمر لا يقتصر على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة، بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل، تتمثل أهم عناصره فيما يلي:

- الديمقراطية الحقيقة الكاملة المتكاملة.
- وضوح الرؤى المستقبلية، واستقرار التشريعات والبيئة الاستثمارية.
- العدالة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.
- المرونة وإزالة المعوقات الحقيقة أو المفتعلة.

[1]- سمير محمد عبد العزيز :***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة***، مرجع سبق ذكره، ص 251.

2- التحفيز المستمر للقطاع الخاص:

إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع، وفسح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:

- إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة، باستثناء ما تتطلبه دواعي الأمن الوطني والاجتماعي.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة، بالإضافة إلى دعم نشاطه في مجالات البنية الأساسية ونشاط الخدمات العام.
- تقديم الحوافز في مجال التصدير، لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه، تحقيقا لتوازن ميزان المدفوعات.
- استخدام الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص.
- تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص.
- تقديمحوافز مباشرة لمشروعات محددة، كمنح مالية وأرض مجانية أو إيجار رمزي...إلخ.

- **الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي**

هناك دور مطلوب من الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، من أجل تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

1- في المجال السياسي والاقتصادي:

إن المطلوب من الاتحاد الأوربي هو:

- زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، إلى بلدان جنوبي البحر المتوسط في مجالات الزراعة الصناعة، التجارة والسياحة، وفي مجالات أخرى.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- كما يمكن للدول المتوسطية الجنوبية، إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية.

2- في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر، إلا بتوفر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها من أجل استمرار التنمية.

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي واجتماعي لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في

القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة[1].

كما أن الاتحاد الأوربي، مطالب بأن يسعى ويساهم في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية تعليما وتدريبا وتقانة، إما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها، لدعم برامج التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.

3- في مجال طبيعة الملكية الاقتصادية:

نعني بذلك ما يسود العالم اليوم من تيار عارم يدعو إلى التخلي عن الملكية العامة للأنشطة الاقتصادية الوطنية، وتعويضها بالملكية الخاصة "الخوصصة". وتتبنى أوربا كغيرها في الغرب هذا المفهوم، وتحث وربما تضغط علنا أو ضمنا باتجاه سلوك هذا المسلك واعتماد هذا التوجه الاقتصادي في الدول المتوسطية، كشرط مسبق ومطلوب للشراكة والتعاون، وكأساس لرفع كفاءة الأداء والإنتاج.

إن دول جنوب وشرق المتوسط النامية أمام مفترق طرق، فاختيار شكل من أشكال الملكية له عواقب اقتصادية تتمثل في سرعة النمو الاقتصادي والقدرة على الدخول في سوق التجارة الدولية، وعواقب اجتماعية متعلقة بالرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل. وبالتالي فإنه من غير الحكمة الركون إلى جانب معين، دون الاستعانة بالاستشارة العلمية في تحديد طبيعة الملكية التي تعتمد على طبيعة النشاط، والمرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد وموقعه التنافسي أمام بقية الدول الأخرى، فإقرار النشاط الاقتصادي ذو الملكية الخاصة في قطاع معين، لا يعني

[1]– زكي حنكوش: "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، ***مجلة آفاق اقتصادية***،العدد 82 ، سنة 2000، ص75.

بالضرورة إقراره لكل دولة ولكل زمن، وهي مسألة تتحدد وفق المعايير الاقتصادية والمنظور الإنساني في عدالة التوزيع. فالملكية الخاصة مثلا قد تسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية من جهة، لكنها قد تسهم في نقص الرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، من خلال زيادة البطالة أو سوء توزيع الثروة.

وعليه يجب أن لا تكون التنمية مرهونة بنمط أو بقرار مسبق، ويجب أن يخضع التخصيص للبحث، لتحديد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وبالتالي على الاتحاد الأوروبي تجاوز هذا الشرط، واستبداله بالمساهمة في رفع مستوى كفاءة إدارة، ليس القطاع العام فقط، بل القطاع الخاص أيضا في الدول المتوسطية الشريكة.

4- في مجال المعلوماتية:

يتوجب على الشركاء الأورومتوسطيين وعلى الجانب الأوروبي تحديدا، القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسطية، وفي أضعف الحالات فإنه لابد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية متوسطية، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوربا، وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية.

[1]- زكي حنكوش: "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، ***مرجع سبق ذكره***، ص 77.

خلاصة الفصل:

يمكننا أن نستنتج من التحليل السابق مدى رغبة دول الاتحاد الأوروبي في إقامة شراكة أوروبية متوسطية، وقد بذلت دول الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة لإزالة الحاجز النفسي الذي يفصلها عن الدول العربية والتي كانت تحفظت من البداية من الدخول في علاقات اقتصادية وأمنية شاملة مع دول الاتحاد الأوروبي.

كانت الدول المتوسطية، خاصة دول الفئة الجنوبية المتوسطة تنظر إلى الشراكة على أنه يمكن أن تكون لها سندا أساسيا واقتصاديا، حيث أنها بحاجة إلى سند دولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وإن دول الاتحاد الأوروبي كانت تنظر إلى الشراكة على أنها تحقق لها مشروعها الذي ترمي إليه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهي إدارة الأمن المتوسطي بعيد عن المظلة الأمريكية، بمعنى آخر إن الدول الأوروبية الفاعلة كانت تريد أن تحافظ على مصالحها في المنطقة لأنها تعتبر المنطقة مجالها الحيوي الرئيسي ومن حقها هي وليس للولايات المتحدة الأمريكية إدارة أزمات المنطقة.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية سارعت في قطع الطريق على دول الاتحاد الأوروبي خوفا من أن تنجح في مشروعها فسارعت هي الأخرى إلى تبني سياسة جديدة في المنطقة المتوسطية من خلال تبينها لمشروع اقتصادي وعسكري مع دول المنطقة المتوسطية .

الفصل الثالث

الفصل الثالث : الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المتوسط

ألزمت التحولات الجذرية التي طرأت على صورة توزع القوة على مستوى النسق العالمي الولايات المتحدة الأمريكية بأن تعيد ترتيب الأوضاع الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة بالشكل الذي تقتضيه أهدافها الإستراتيجية و مصالحها الحيوية، و ذلك بهدف تكريس زعامتها و قيادتها للعالم، إذ لم يعد في مقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تستند إلى القوة العسكرية وحدها في فرض هيمنتها على العالم أو لضمان استمرارية قيادتها للدول الكبرى لاسيما بعد زوال الخطر السوفياتي، بكل ما كان يمثله ذلك من مسؤوليات دولية جسيمة لا طاقة لها.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن ثمة ضرورة ملحة و حيوية لتصور ملامح عالم ما بعد الحرب الباردة، لكي تضفي على هيمنتها الدولية بعداقيميا أو أخلاقيا يسوغ لها أن تأخذ بزمام بقية الدول الكبرى في أيديها، فضلا عما سوف يتيحه لها ذلك من أن تفضي مسحة من الشرعية على مواقفها و سياساتها إزاء دول العالم المختلفة، باعتبارها الحاملة للواء النظام الدولي الجديد، و المدافعة عن قيم العدالة و الحق و سيادة القانون في العالم، كما تدعي و لكي تنصب نفسها بذلك كحكومة عالمية شرعية.

تأكيدا على ما تقدم نورد بعض الفقرات التي جاءت في تقرير سري أعده وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "ديك شيني" في فيفري 1992 بشأن التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الإستراتيجي حتى عام 2000.

جاء في التقرير ما يلي : ان على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على واقعها كقوة عالمية لكي تحافظ على النظام الدولي الجديد، بينما تسمح للآخرين بمتابعة سعيهم نحو حماية مصالحهم و أهدافهم الشرعية على نحو ما تحدده الولايات المتحدة الأمريكية. على الولايات المتحدة الأمريكية أن توضح للدول الصناعية المتقدمة المصالح التي يستحقق لهذه

الدول و أنه يتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، و إنما ينبغي العمل على أن يظل الحلف الأطلسي هو الركيزة الأساسية للدفاع عن العالم الغربي و أمنه، فضلا عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة الأمريكية أن تؤثر و أن تشارك في الشؤون الأمنية الأوربية[1].

بما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية تستوجب منها الحفاظعليها وحمايتها، فقد تبنت إستراتيجية أمنية جديدة حددت نظرتها للأمن المتوسطي الجديد.

على هذا الأساس سوف يتناول هذا الفصل الدور الجديد الذي سطرته السياسة الأمريكية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال تحديدها لسياسة جديدة في هذه النطفة إلى جانب ذلك محاولتها الاقتراب من دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط عبر مسمى الشراكة الأطلسية – المتوسطية، و أخيرا طرحها لمشروع جديد لإخلال السلام في منطقة الشرق الأوسط أطلق عليه مشروع الشرق أوسطية الذي جاء ردا على مشروع الشراكة المتوسطية التي أطلقته الدول الأوروبية المتوسطية.

[1]- ممدوح مصطفى : مفهوم النظام الدولي بين العلمية و النمطية، أبوظبي : ***مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية***، 1998، ص 22

المبحث الأول : البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية

عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إعادة النظر في سياستها العسكرية لتكون منسجمة مع الوضع الدولي الجديد الذي زالت منه المحددات الكبرى التي حكمته و المتمثلة في الحرب الباردة، و انهيار الإتحاد السوفيتي، و زوال الأنظمة الدفاعية في شرق أوروبا[1]. و فقدت هذه المحددات أهميتها في علاقات دولية أصبحت مبنية على شبكة من الترابطات المصلحية يحكمها عاملين : التعاون المتبادل من جهة و الثورة التكنولوجية من جهة أخرى. و كان لهذين العاملين دور في التقليل من أهمية الأمن العسكري لينقلا الأهمية إلى الأمن الاقتصادي.

يعتبر الرئيس الأمريكي السابق G.Bush من أبرز الرؤساء الذين ساهموا في إدارة حرب الخليج الثانية التي أظهرت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مقدرتها على إدارة النزاعات الإقليمية في المناطق التي تعد حيوية بالنسبة إليها.

و أظهرت كذلك للدول الأوروبية، أن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها توجيه ضربة لأية دولة أو قوة تريد المساس بمصالحها الحيوية. و أثبتت أيضا للقوى الدولية الأخرى أنها تمتلك الوسائل التي تؤهلها لإدارة النزاعات الدولية، بل أن إمكاناتها تسمح لها بالمشاركة في العديد من الحروب في مناطق متفرقة من العالم و في وقت واحد و لفترة طويلة. و هذا ما لا تقدر عليه القوى الدولية الأخرى، على رأسها الدول الأوروبية، التي ترغب في أن تحصل على نوع من الاستقلالية للدفاع عن مصالحها بمفردها عندما انتهت حرب الخليج الثانية، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش بداية عهد جديد في الفكر الإستراتيجي الأمريكي في آخر خطاب له ألقاه أمام طلبة الأكاديمية العسكرية في

[1]-Assemblée de l'Atlantique Nord (commission scientifique), rapport : Armes nucléaires dans l'ex union soviétique et puissance nucléaire en Europe centrale et orientale. Bruxelles : OTAN, Octobre 1993, P2

Pennsylvania عام 1992 قال فيه : لقد حان الوقت لتقول أمريكا للعالم أن عهدا جديدا قد بدأ، عهد ستصنعه الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئها الليبيرالية التي تدافع عن الشعوب و عن القيم النبيلة التي دافع عنها أسلافنا. إنه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسؤوليات جسيمة و لكنها قادرة على تحملها لأننا شعب خلقنا لتحمل المسؤوليات الدولية[1].

يعني الرئيس الأمريكي بتصريحه أن الولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها بعد تفكك الإتحاد السوفياتي على رأس هرم الإدارة الدولية، و من حقها في هذه الحالة، أن تفرض على دول العالم سياستها و مبادئها. كما أن الإمكانات العسكرية و الاقتصادية و الدبلوماسية الهائلة التي تتوافر لديها تسمح لها بأن تتكيف مع التحولات الدولية الجديدة بسهولة عكس الإتحاد السوفياتي الذي إنهار لعدم مقدرته على مجاراة التحولات الدولية.

لذلك كان لا بد من تغيير في مبادئ العقيدة العسكرية و الامنية للولايات المتحدة لجعلها عقيدة تنسجم مع التحولات الأمنية الدولية، و أن تكون هذه العقيدة أكثر قدرة على الحركة كمواجهة التحديات الدولية الجديدة، و يطال التغير الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية في عالم التحديات الأمنية، توجهاتها العسكرية الخارجية بإسناد أدوار جديدة لأنظمتها الدفاعية التي تغطي كل مناطق العالم لتنفيذ السيناريوهات تضع ملامحها وزارة الدفاع الأمريكية.

أما سياستها الأمنية الجديدة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يشرف عليها الأسطول السادس الأمريكي و حلف شمال الأطلسي، و كل منها يؤدي أدوارا أمنية تكمل أدوار الطرف الآخر من أجل المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة.

[1]-Paul Marie DELAGORCE : « comment l'alliance atlantique tente d'adapter son système de sécurité », Monde diplomatiques, Paris, Décembre 1993, P4

المطلب الأول : المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي

يمثل الأسطول السادس الأمريكي الذرع العسكري الحامي للمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط. و قد وجد الأسطول السادس نفسه أمام وضع دولي جديد يحتم عليه أن ينتهج نهجا أمنيا جديدا يتماشى مع هذا الوضع.

فالمهام الأمنية الجديدة التي أسندت مؤخرا إلى الأسطول السادس، كما أوضحته وزارة الدفاع الأمريكية، أكبر بكثير من المهام التي أوكلت إليه في فترة الحرب الباردة، حيث كانت مهامه الأمنية و العسكرية السابقة تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي و حمايته من التوسع الشيوعي و مراقبة التحركات العسكرية السوفيتية و التجسس على الغواصات السوفيتية التي تعبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و البحر الأسود و رعاية المصالح الأمريكية الحيوية، و أولها استمرارية تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر و بأسعار معقولة[1].

إلا أن تغير شبكة العلاقات الدولية بامتداد أثارها إلى داخل حوض البحر الأبيض المتوسط سمحت للدول الأوروبية بالإعلان عن رغبتها في إقامة وحدة سياسية بعد الوحدة الاقتصادية التي تحققت بموجب معاهدة روما سنة 1958[2].

إلى جانب محاولات بعض القوى المتوسطية التي تقودها فرنسا و التي دعت إلى إعطائها هامشا من التحرك الأمني و العسكري داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، بعد

---

[1]- مراد إبراهيم الدسوقي: إعادة تقوية السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير، ***السياسة الدولية***، القاهرة، رقم 106، أكتوبر 1994، ص ص، 148 – 150

[2]-Paul Marie DE LORCE « Washington et la maitrise du monde », Monde diplomatique, Paris, Avril 1992, p14

أن ارتأت هذه القوى أنه لم يعد هناك ما يستدعي وجود حماية أمنية أمريكية ما دامت هناك قوى متوسطية قادرة على ضمان أمنها بنفسها.

بل أن الدول الأوروبية راحت تعلن عن مشروع، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه خطير تمثل في الدعوة إلى تشكيل قوات للتدخل السريع في كل من فرنسا و إيطاليا و إسبانيا. علاوة على ذلك راحت الدول الأوروبية بقيادة فرنسا و ألمانيا، تعلن عن تأسيس قوة دفاعية أوروبية مهمتها الإشراف على الأمن الأوروبي، و هذا ما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية إجراء يهدد مصالحها في المنطقة و قد تولت مجموعة من الخبراء وزارة الدفاع الأمريكية بالتنسيق مع مجلس الأمن القومي إعداد تقرير حدودا فيه البدائل العسكرية و السيناريوهات المحتملة التي يشرف عليها الأسطول السادس الأمريكي.

أحاط التقرير بمختلف الجوانب التي لها علاقة بأهمية الحوض من الجانبين الجيوستراتيجي و الجغرافي، كما بحث التقرير سبل التعامل مع التحديات الأمنية المفروضة من داخل الحوض و أعطى وسائل التعامل معها. كما قدم البدائل التي يتعين على الأسطول اتباعها عند تكيفه مع هذه التحديات التي تتصف بالسرعة و المفاجأة و التداخل، في حالة نشوب حرب نووية مفاجئة بين الأسطول النووي الروسي و الأسطول النووي الأكراني، اللذان لا يزالان يتصارعان على المواقع النووية في عرض البحر الأسود، أو في حالة ضربة نووية مفاجئة من الأسطول النووي الفرنسي للأسطول السادس أو على قواعدها العسكرية القريبة من المنطقة.

إشتمل التقرير على 46 صفحة تلخص فيها دور الأسطول السادس الأمريكي و من بين المهام الكبرى التي يتولاها هذا الأسطول بعد التحولات الدولية ما يأتي :

1-ضمان عبور الناقلات التجارية و الناقلات النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط :

ذلك أن الحساسية المفرطة التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية لعامل النفط الذي يعتبر مصدرا حيويا لاقتصادها، جعلتها تتخوف من إمكانية لجوء بعض الدول القريبة من المنطقة إلى المساس بهذه المادة أو حتى المساس بشركاتها النفطية الكبرى في المنطقة، بعد أن ارتفعت نسب استثماراتها في التنقيب و الإنتاج مباشرة، و ذلك بعد انتهاء حرب الخليج الثانية التي كانت فرصة مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لبسط سيطرتها المباشرة على أبار نفط الشرق الأوسط، بحجة بقاع خطر احتمال عودة العراق إلى تهديداته لدول الخليج العربي، أو أن يكون التهديد من إيران التي تسعى جاهدة في طلب إشراكها في النظام الأمني الجديد الذي أنشأته دول مجلس التعاون الخليجي و مصر و سوريا الذي سمي باتفاق دمشق سنة 1992[1].

فمهمة الأسطول السادس الأمريكي مهمة أمنية بالأساس، إذ إنه يبقى سندا رئيسيا للناقلات النفطية في قناة السويس أو مضيقي البوسفور و الدردنيل أو البحر الأسود، حيث يتواجد الأسطول الروسي و الأسطول الأوكراني. فالأسطول السادس يضمن وصول النفط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تضع في حساباتها الإستراتيجية احتمال أن تلجأ الدول العربية المصدرة للنفط إلى إيقافه في حالة ما إذا تدهور الوضع في منطقة الشرق الأوسط، و وجدت الدول العربية أن إيقاف النفط سيرغم الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية على أن توقف دعمها لإسرائيل.

[1]-AlyardVasconcelos, « Relations Europe – Maghreb : de connections inévitable « séminaire sur la sécurité et la stabilité en méditerranée. Portugal, 27 – 28 Mars 1992, P7

2-مراقبة تحركات القوى النووية : فرنسا، روسيا، أوكرانيا :

يواجه الأسطول السادس الأمريكي الكثير من التحديات الأمنية الجديدة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، و حتى من دول خارج الحوض، تسعى إلى أن يكون لها هي الأخرى نصيب من المشاركة في أمنه.

ففرنسا التي لا تزال ترفض الانضمام إلى حلق شمال الأطلسي، كعضو كامل الحقوق أعلنت أنها ستواصل إتباع سياسة (الكبرياء العالمي)، التي إلتزمتها منذ عهد الرئيس الفرنسي الأسبق DEGAULLE، لأنها من جهة تعتبر نفسها قوة دولية بإمكانها ضمان أمنها بمفردها دون طلب الحماية من القوى النووية الاخرى و من جهة أخرى تعتقد فرنسا أن مصالح ألمانيا التي وجهتها شرق أوروبا ستمتد لتشمل كل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، لأن وجود بنية اقتصادية كبيرة تتطلب من ألمانيا حماية أمنية، عندئذ ستؤسس ألمانيا قوة عسكرية متوسطية توازي القوة العسكرية الفرنسية أو القوة العسكرية الأمريكية. لذلك لاحظنا كيف سارعت فرنسا إلى إشراك ألمانيا في قوة الدفاع الأوروبي المزمع تأسيسها عام 2003، و ذلك خوفا من أن يكون لألمانيا هامش من التحرك الأمني الأوروبي و المتوسطي و هذا ما ترى فرنسا أنه يشكل تهديدا لأمنها و مصالحا.

هذا السلوك العسكري الذي جاء من الدولتين، رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنه يتنافى مع مصلحتها التي ارتبطت دوما بالمصلحة الأوروبية، و هي قادرة على مواصلة ضمان الأمن الإستراتيجي لأوروبا الذي لا يزال مهددا من جمهورية روسيا[1]، التي بالرغم من كل الضغوط الأمريكية و الأوروبية للكشف عن أنظمتها العسكرية إلا أنها لا تزال ترفض كشف كل مخزونها النووي كما تطالبها الولايات المتحدة الأمريكية.

عارضت الولايات المتحدة الأمريكية دعوات الدول الأوروبية المتوسطة لتأسيس نظام أمني متوسطي يتشكل من قوات للرد و التدخل السريع و أنظمة أمنية للتجسس على القوات

[1]-Daniel CIRERA. Des missiles pour quoi ? Paris, éditions sociales, 1995, p 53

العسكرية الأمريكية في الحوض، كما عارضت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة مشروع هيليوس.

من هذا المنطلق سارعت وزارة الدفاع الأمريكية خوفا على مصالحها العسكرية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إلى تطوير قدرات الأسطول السادس بإدخال أجهزة جد متطورة عليه و أجهزة للرصد العسكريض و التشويش على الردادات المثبتة على حاملات الطائرات للدول الأوروبية المتوسطية فرنسا و إيطاليا[1].

و أمام إصرار روسيا على عدم إفصاحها عن برنامجها النووي الذي يبق من الملفات الأمنية السرية جدا، أعطيت توجيهات للأسطول السادس الأمريكي ليبقى حذرا و يراقب تحركات الأسطول الروسي و الأسطول الأوكراني[2]، هو الآخر يشكل تهديدا لأمن دول حوض البحر الأبيض المتوسط ذلك، أن أوكرانيا تقع في موقع جغرافي إستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها ورثت ترسانة نووية و أسطولا عسكريا و نوويا من الإتحاد السوفيتي السابق، لذلك يسعى كل من الأسطول الروسي الأوكراني إلى فرض وجود في عرض البحر الأسود الذي يعد امتدادا جغرافيا للبحر الأبيض المتوسط.

إبتداءا من عام 2000 فاجأت فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال حاملة الطائرات "شارل ديغول" الجديدة النووية إلى الخدمة في عرض البحر الأبيض المتوسط التي انتجتها شركة "داسو" الفرنسية. و تعد حاملة الطائرات هذه فخر البحرية الفرنسية فهي أول حاملة أوروبية تعمل بالدفع النووي.

[1]-François Fernandez Ordonez, Quelle structure de sécurité pour la méditerranée ? Revue de l'OTAN, n°5, Octobre 1999.

[2]-Paul Marie DE LA GORCE « Washington et la maitrise du monde », Op-cit, P14

و يتواجد على متنها سرب من طائرات (رافال و سوبر أتندر) و هي مجهزة بعدد كبير من أجهزة الاستشعار، كما أن الحاملة مجهزة بصواريخ (ميكا) الحالية الدقة في إصابة الأهداف العسكرية و المدنية[1].

و رأت الولايات المتحد الأمريكية أن الحاملة الفرنسية الجديدة تعتبر رسالة سياسية توجهها باريس إلى واشنطن تقول أن فرنسا قادرة على إحماء دورها التقليدي الذي لعبته قبل الحرب العالمية الثانية و أنها ستضمن في تجسيد مشاريعها الأمنية المتوسطية مع كل من إيطاليا و إسبانيا و مشروعها بإنشاء قوة للدفاع عن أوروبا مع ألمانيا.

أكثر من ذلك، فقد أعلنت فرنسا أنها ستضاعف من المناورات البحرية في عرض البحر الأبيض المتوسط مع كل من إسبانيا و إيطاليا، و هكذا شاركت حاملة الطائرات شارل ديغول في مناورات بحرية مع حاملة الطائرات الإيطالية (غاريبالدي) و حاملة الطائرات الإسبانية (برينسيبي استورياس) في مناورات بحرية اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية رسالة موجهة إليها مباشرة.

ردا على ذلك راحت الولايات المتحدة الأمريكية ترد على الدول الأوروبية الثلاث بأن أرسلت هي الأخرى حاملة طائراتها النووية و بعض الغواصات الذرية إلى المنطقة الواقعة ما بين جزيرتي كورسيكا و سردينيا. و تعد هذه المنطقة مهمة من الناحية العسكرية و الإستراتيجية إذ أنها تسمح لحاملة الطائرات الأمريكية المزودة برادرات لتجسس البحري بجمع المعلومات التي تحتاجها عن التحرك الأوروبي.

لقد جهزت الولايات المتحدة الأمريكية الأسطول السادس بوسائل تكنولوجية أكثر تقنية و كفاءة السابقة لتأدية مهمته الأساسية أي مراقبة القوى المتوسطية المذكورة.

---

[1]- ملف أعدته مجلة القوات البحرية الصادرة عن القيادة العامة للقوات البحرية بدولة الإمارات العربية المتحدة، و نشرت بعنوان "شارل ديغول، خلية نحل نووية تجوب المحيطات" ، ***جريدة الإتحاد الإماراتية***، ملخص عنه بتاريخ 19 ماي 2001، ص 15

و في ندوة صحفية عقدت غداة حرب الخليج في 09 مارس 1992 قال المسؤول الأمريكي في منظمة حلف شمال الأطلسي : إن البحر الأبيض المتوسط أصبح ينطوي على مخاطر أزمة و نزاعات عسكرية. و يضيف (وليام أجنس) قائد الأسطول السادس الأمريكي في أثناء ندوة عقدها في نفس التاريخ : إن البحر الأبيض المتوسط أمام التحديات الأمنية يبقى مفترقا للطرق، إستراتيجيا بالنسبة الى السياسة و العمليات العسكرية[1]. و يقصد بذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل بواسطة أسطولها السادس على ضرب أية قوة نووية تريد الإقتراب و الإستراتيجية للحوض تابع للأهداف الحيوية التي يشملها الأمن و الفكر العسكري الجديد.

يتضح من هنا أن المنافسة العسكرية و إن كانت غير ظاهرة علنا، فإنها حقيقة قائمة بذاتها، و مع أن الدول الأوروبية المتوسطية و الولايات المتحدة الأمريكية تزعم أن وجودها العسكري الدائم في الحوض إنما هو من أجل تحقيق أمن المنطقة، فان هذه مسألة فيها التكثير من المغالطة، ذلك أن الأساطيل الحربية التي تجرب عرض البحر تحمل أسلحة نووية فتاكة فضلا عن الأسلحة التقليدية الموجودة، فكل من الأسطول الأمريكي و الأساطيل الفرنسية و الإسبانية و الإيطالية و الروسية تتسابق على إجراء مناورات بحرية دون مراعاة أن ذلك يشكل تهديدا للأمن المتوسطي.

3-دعم القواعد العسكرية في حوض البحر الأبيض المتوسط بأجهزة للمراقبة و التجسس

ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية، مباشرة بعد أن انتهت حرب الخليج، أن الضرورة الملحة تتلخص في أن عليها أن تدعم قواعدها العسكرية بأجهزة جديدة للمراقبة المستمرة و التناصب بأجهزة للإنذار المبكر. و السبب في ذلك هو أن هذه القواعد العسكرية، كقاعدة Zaragoza بإسبانيا، و قاعدة الاستعمالات (بالقنيطرة) بالمغربين قد فشلت في مراقبة الدول

[1]-AlyardVasconcelas, Relations Euro-Magreb : de connEctioninevitable ? op-cit, p7

المتوسطية التي كانت يشك أنها بصدد بناء مفاعلات نووية سرية، أو هي بصدد تحديث أنظمتها بإدخالها أنواع جديدة من الأسلحة دون علم جهاز الاستخبارات و وزارة الدفاع الأمريكيتين[1]. و هذا ما تخوفت منه الولايات المتحدة الأمريكية، و اعتبرت أنها إذا ما تغاضت عن مراقبة تلك الدول التي تشتري الأسلحة بطرق سرية فإن مصالحها في المنطقة سوف تكون عرضة للتهديد المباشر، و الدليل على ذلك أن بعض الدول المتوسطية كتركيا و اليونان مثلا اغتنمت فرصة انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحرب الخليج الثانية و اشترت عدة أنواع من الأسلحة من سوق الأسلحة العسكرية السرية. انكشف أمر هذه الدول عندما أعلن معهد أمريكي بريطاني متخصص في شؤون الدفاع عن بيع بعض الدول الغربية كميات هائلة من الأسلحة إلى اليونان و تركيا.

فضلا عن ذلك استوردت اليونان عام 1992 كميات من أنظمة تسلح كبيرة، تفرق ما استوردته أية دولة أخرى في المنطقة، و أنفقت لهذا الغرض 1,9 مليار دولار، تليها تركيا التي أنفقت 1,5 مليار دولار على صفقتها، سلمت من بعض دول حلف شمالي الأطلسي إلى اليونان و تركيا اللتين تسلمتا فرقاطة محمرة و 400 طائرة قتالية و 130 مروحة هجومية و 2500 دبابة و 1500 عربة مدرعة و حوالي ألف قطعة مدفعية ثقيلة[2].

فانشغال هاتين الدولتين المتوسطتين بأنظمة التسليح لديهما من شأنه أن يزيد التوتر المتأزم بينهما، و هذا ما لا تقبل به الولايات المتحدة الأمريكية لأن الاستقرار الأمني في المنطقة مهم لها من الناحية الإستراتيجية، ذلك أن ترتيبها للنظام الدولي الجديد الذي لم تكتمل ملامحه بعد يتطلب أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية نوعا من الاستقرار. كما يخلص في منطقة الشرق الأوسط مثلا، لذلك يتولى الأسطول الأمريكي السادس ضمان عدم انتشار مثل هذه الأنواع من الأسلحة لكي لا تستعمل في النزاعات الإقليمية داخل الحوض.

---

[1]-Paul Marie DELAGORCE, « Washington et la maitrise du monde, Op-cit, p 14 »

[2]- من برقية نقلها مكتب والة الأنباء الجزائرية بلدن تحت رقم 253/ 814، سبتمبر، 1993

4-مراقبة النزاعات الإقليمية و حصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادها إلى دول مجاورة

يعرف عن حوض البحر الأبيض المتوسط بعد حرب الخليج الثانية أنه ازدادت فيه حدة النزاعات الداخلية التي ترجع كل أسبابها إلى مشكلة تعدد القوميات التي تأثرت بموجة الانفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفيتية أيضا وجدت دول الإتحاد السوفيتي سابقا نفسها أمام وضع استثنائي صعب، إما أن تبقى في إتحاد سياسي، و إما أن تنفصل عن الإتحاد، و هذا ما وقع في يوغوسلافيا أيضا[1]، التي تحتوي على عدة قوميات و ديانات امتد داخلها النزاع العرقي الذي ساهم في عودة الصراع القديم، الذي كان بين القوميات الثلاث : الصربية، البوسنية و الكرواتية، حيث أرادت كل قومية تأسيس كيان سياسي خاص بها. لكن رفض الصرب لكل الصيغ السلمية التي جاءت من المجموعة الأوروبية و منظمة الأمم المتحدة اللتين سادتا فكرة إنشاء جمهورية إسلامية في البوسنة و الهرسك، صعب من مهمة هذه المساعي في إيقاف الحرب الملاحظ أنه لولا الضغط السياسي و الدبلوماسي الذي تمت ممارسته على صرب البوسنة لما كان الصرب أوقفوا عملياتهم العسكرية على مسلمي البوسنة و الهرسك، و لولا الضغط العسكري الأمريكي لما كان الصرب قبلوا (بخطة دايتون للسلام) في البوسنة و الهرسك، علما أن الأسطول السادس لعب دورا أمنيا كبيرا في هذه الحرب، إذ أنه كان يراقب عن كتب تطويرات النزاع العرقي و جهز خططا عسكرية و عملياته لذلك تأهبا للتدخل السريع في حالة ما إذا تطور الوضع الأمني الداخلي في البوسنة و الهرسك و إمتد إلى الجمهوريات اليوغيسلافية الأخرى، ذلك أن شبح الحربين العالميتين الأولى و الثانية لم تغب عن ذهن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرف أن منطقة البلقان

[1]-Assemblée de l'atlantique nord, la tragédie bosniaque, rapport de la commission de la défense et de la sécurité présidé par : Thijis van vanvlijmen. Bruxelles, OTAN, octobre 1995, P2

كانت السبب الرئيسي في إشغال الحرب العالمية الأولى حيث امتدت تفاعلاتها إلى الدول الأوروبية.

كما أن الأسطول السادس لعب دورا كبيرا بمساعدته قوات الحلف الأطلسي عندما وجه ضربات عسكرية على أهداف صربية، فقد كان التنسيق الأمني و الإستخباراتي قائما طيلة فترة العمليات العسكرية الأطلسية في إقليم كوسوفو. ففكرة اندلاع حرب بلقانية أخرى قد تشارك فيها الدول الأوروبية المعنية بالنزاع، جعلت الأسطول السادس يتولى المراقبة المستمرة لعمليات عسكرية بين القوميات الثلاث للحيلولة دون توسعها، فأعد لذلك خططا و سيناريوهات عسكرية للتعاطي مع الأزمة.

لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأسطول السادس، الذي يعمل بمعزل عن حلف شمالي الأطلسي، سينسق جهوده الأمنية مع الحلف بغية إخراج النزاع عن دائرته الصفرية و إدخاله في دائرية غير الصفرية.

كما امتدت مهام الأسطول السادس إلى مراقبة النزاع بين تركيا و اليونان و قبرص حتى لا يصل النزاع على المواجهة المسلحة، و ذلك باستعماله الردع و الضغط العسكري على طرفي النزاع لتسهيل الحلول الدبلوماسية.

المطلب الثاني : السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي

تختلف مهام حلف شمالي الأطلسي كنظام دفاعي عن مهام الأسطول السادس إلا أنهما يلتقيان في الكثير من أهدافها الإستراتيجية الكبرى التي أولها تحقيق الأمن و الاستقرار و المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يتضح ذلك من خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في الحوض المتوسطي و مراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطية.

و تمثلت المهام الأولى للحلف الشمالي الأطلسي منطقة المتوسط كالتالي :

1-منافسة النظام الدفاعي الاشتراكي (حلف وارسو): منذ انهيار الإتحاد السوفييتي زال معه حلف وارسو لأنه لم يبق هناك من أهداف يدافع عنها. عندئذ ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول 14 التي يضمها حلف شمال الأطلسي أن الوقت مناسب لتغير بعض أهداف الحلف حتى أن هناك من طالب بعدم جدوى بقائه، بعد أن زال الخطر الذي أسس من أجله.

ففي رأي هذه الدول، و في مقدمتها فرنسا و ألمانيا، أن الاتجاه العام الذي يسير عليه العالم يجعله من الضروري نقل وظيفة الأحلاف العسكرية إلى وظيفة اقتصادية مرنة لكن بالإبقاء على الدور العسكري كمحدد رئيسي في السياسة الدفاعية[1].

و باستثناء فرنسا و ألمانيا اللتان كانتا ترغبان في حل الحلف نهائيا، فإن بقية دول حلف شمال الأطلسي عبرت عن تمسكها ببقاء الحلف، و الإبقاء على مبدئه الإستراتيجي كنظام دفاعي بإمكانه مسايرة الأحداث الدولية التي تعرفها المنطقة المتوسطية[2]، بوصفها امتدادا جغرافي لمنطقة شمال الأطلسي. و تنبع رغبة هذه الدول في الإبقاء على الحلف من خوفها من إمكانية ظهور تهديدات جديدة يمكن أن تعجز الدول المتوسطية عن مواجهتها.

كما أن هذه الدول – كإسبانيا و إيطاليا – حتى إذا كانت طالبت بإعطائها نوعا من الاستقلالية الذاتية في الحوض المتوسطي إلا أنها ترى أن تنسيقها و وجودها في الحلف الأطلسي سيعزز من قدراتها العسكرية و القتالية، لأن الحلف مجهزا بإمكانات عسكرية تكنولوجية كبيرة.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الظرف الدولي، الذي تلا انهيار الإتحاد السوفيتي و الحرب الباردة و التوقيع على معاهدة ماستريخت لتطالب بعقد مؤتمر، استثنائي بروما في

---

[1]-Paul Marie DELAGORCE, l'OTAN et la prépondérance des états unis en Europe, Monde diplomatique, Mars 1993, P5

[2]-Jean Klein, Organisation de défense, mais aussi prévention des conflits, Monde diplomatique, décembre 1997, P5

4 و 6 نوفمبر من سنة 1991 حضرته الدول الأربع عشرة التي يضمنها الحلف، حيث أدرجت في جدول الأعمال نقطة واحدة هي مناقشة المفهوم الإستراتيجي الجديد لحف شمالي الأطلسي، استغلت الولايات المتحدة الوضع الأمني الخطير الذي شهدته منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة عند اندلاع الأزمة في كوسوفو و عجز الدول الأوروبية عن حل النزاع بالطرق السلمية و تزايد بوادر المطالبة بالانفصال عن المظلة الأمريكية من قبل الدول الأوروبية التي طرحت مشروع الوحدة النقدية (الأورو). و كانت أزمة كوسوفو في إقليم صربيا في يوغسلافيا سابقا و التي وظفت فيها الولايات المتحدة الأمريكية و دول الأعضاء في الحلف الأطلسي القوة العسكرية لإرغام قوات ميلوزوفيتش على وقف عمليات الإبادة ضد سكان كوسوفو. و تعد هذه المرة هي الأولى التي يتدخل فيها الحلف الأطلسي في نزاع خارج مسرح العمليات الأطلسية و أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية مقدرتها على إدارة النزاع الذي فشلت الدول الأوروبية على إيجاد حل له.

تقول وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق مادلين أولبرايت :"إن الأمن العسكري يبقى جوهرا إستراتيجيتنا الدولية، و من الطبيعي أن نفكر في توسيع اهتماماتنا الدولية حيث تتواجد مصالحنا و مصالح حلفائنا و إننا سنستعمل القوة العسكرية إن أمكن لتحقيق الاستقرار الدولي[1]. بمعنى آخر أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر نفسها المسؤلة عن الإدارة الدولية لن تتوانى عن استعمال القوة العسكرية التي يتولاها الحلف الأطلسي، و يعكس المفهوم رؤية الحلف لأهدافه و مهامه و دوره في العلاقات الدولية في ظل الخلل الذي تشهده موازين القوى في العالم و بموجب هذا المفهوم الجديد تحول الحلف من منظمة للدفاع الجماعي إلى جهاز عسكري له حق التدخل العسكري في النزاعات الإقليمية داخل و خارج حدوده، على أساس ذلك أصبح هدف الحلف الأساسي يتمثل في ما يلي[2] :

[1] -Le Monde, 14 avril 1995

[2]- شفيق المصري : الأطلسي و المعادلات الجديدة، ***مجلة شؤون الأوسط***، العدد 82، أفريل 1999، ص 17

1. حماية حرية و سلامة جميع الدول الأعضاء في الحلف بالسبل السياسية و العسكرية. و قد تعرض هذا الهدف أزمات و نزعات تهدد أمن المنطقة الأوروبية – الأطلسية و لذلك فإن دور الحلف لا يقتضي منه الدفاع عن أعضائه فحسب و إنما يقتضي منه أيضا الإسهام في إقرار السلام و الاستقرار في المنطقة.
2. العمل على توفير مناخ أوروبي – أطلسي مستقر
   - توفير إيطار أطلسي لدول الحلف لإجراء مشاورات حول أية مسألة تمس مصالحها الحيوية.
3. القيام بوظيفة رادعة و دفاعية أمام أي تهديد بعدوان يستهدف أية دولة من دول الحلف.
4. البقاء على أهبة الاستعداد للمساهمة في كل حالة على حدة و بصورة جماعية في الوقاية الفعالية من النزاعات، و المشاركة بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمن ذلك من عمليات لمواجهة الأزمات.
5. التشجيع على إقامة علاقات شراكة و تعاون واسعة مع دول المنطقة الأوروبية و الأطلسية و المتوسطية.

و قد أوضحت تصريحات الرئيس الأمريكي كلينتون و الأمين العام للحلف خافيرسولانا رفض التقيد بأية حدود جغرافية فيما يتصل بإمكانية تدخل الحلف لمواجهة ما يعتبره تهديدا لأمن عضو من أعضائه الأمر الذي يجعل العالم كله مجالا مفتوحا لتدخل الحلف العسكري[1].

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقلب الموازين الإستراتيجية الدولية من خلال إقرارها للسياسية الجديدة للحلف الأطلسي، إذ أنها أعطت لنفسها الحق في التدخل

[1]- خافيير سولانا، حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط : بناء الثقة عبر التعاون، ***جريدة الحياة***، لندن، العدد 13043، 18، 11، 1998، ص 15

العسكري خارج المجال الحيوي الذي كانت تعتبره مجالها التقليدي (أي المجال المتوسطي من فان كوفر إلى فلاديفستوك)، و أصبح المجال الدولي في الحياة الدولية الجديدة مجالها الجديدة للحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية بإقرارها للمفهوم الإستراتيجي الجديد الذي نعتبره مفهوما مكملا للمفهوم السابق الذي أقرته في مؤتمر روما عام 1991 كانت ترمي إلى توجيه رسائل مباشرة للقوى الدولية التقليدية و الجديدة التي تنافسها على الإدارة الدولية فأزمة كوسوفو أعطت التبرير لكي تقول الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا و دول الإتحاد الأوروبي أنها تواصل إدارتها الدولية للأزمات و التهديدات الدولية الجديدة التي أظهرت عجز الدول الأوروبية عن مواجهة أزماتها الداخلية.

حاولت الدول الأوروبية، خاصة فرنسا أن تعترض على سياسة الحلف الجديدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تقنع فرنسا أن التدخل العسكري للحلف الأطلسي لن يكون بقيادة أمريكية مستقلة بل ستكون هذا التدخل تحت إشراف كل دول الحلف[1]. و قد أرادت فرنسا أن يكون التدخل الأطلسي الجماعي بإشراف من مجلس الأمن الدولي و إرضاء لها وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الطلب الفرنسي نقرأ في المفهوم الإستراتيجي الجديد ما يلي : يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، و يقوم من هذا المنطلق، بدور حاسم، من خلال المساهمة في أمن و استقرار المنطقة الأوروبية – الأطلسية. و أضح أن النص لا يلزم الحلف بالحصول على موافقة مجلس الأمن كشرط للتدخل العسكري في الأزمات و هذا ما حدث بالفعل مع يوغسلافيا أثناء حرب البلقان[2] يتضح مما سبق، أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من احتواء كل الدول التي كانت تعتقد أنها أصبحت تشكل تهديدا مباشرة على مصالحها في

[1]- من حوار أجراه الباحث مع الأستاذ بول ماري دولا جورس، مارس 2000

[2] - بيان الحلف الأطلسي عن مفهوم الإستراتيجي الجديد، بروكسل، جانفي 1999

المنطقة الأوروبية، و أصبح بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحرك أمنيا و عسكريا في مناطق العالم دون أن يعترضها أحد.

بمعنى آخر، أن المفهوم الإستراتيجي للحلف أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية ليكون غطاء سياسيا لسياستها الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة. و إذا قلنا أن المفهوم الإستراتيجي الجديد يسمح لها بالتدخل العسكري في مناطق خارج المجال الأطلسي. فإن ذلك يعني أن المكان المتوسطي سيكون أول مجال يهم الحلف الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن المنطقة أصبحت تمثل، أولا جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي، و ثانيا أن المجال المتوسطي أصبح بمفهوم الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية المتوسطية، يشكل مصدر تهديد للمصالح الأوروبية و الأمريكية (مشكلات الإرهاب) و ثالثا ، أن أهمية المنطقة المتوسطية تزايدت في المرحلة الدولية الجديدة، حيث أصبح الأمن الاقتصادي يشكل جوهر السياسات الدولية.

1. مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الأمن في منطقة حوض المتوسط

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، عبر الحلف الأطلسي إلى مساعدة المنظمات الإقليمية المهتمة بأمن حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال حل النزاعات الدائرة فيه لكي لا تعطي الفرصة للدولة الأوروبية المتوسطية الفاعلة لتهتم بمفردها بالمسائل الأمنية للحوض. لوحظ أنه بعد أن فشلت المجموعة الأوروبية و الأممية في مساعيها لحل النزاع في كوسوفو، إتخذ الحلف الأطلسي للمرة الأولى، برنامجا عسكريا يسمح بإيقاف العمليات العسكرية الصربية على المواقع العسكرية و المدنية داخل منطقة البوسنة و الهرسك، بالإضافة إلى إحتواء النزاعات الإقليمية الداخلية. فاتفقت الدول الأعضاء في حلف الأطلسي أثناء لقائها في روما 1991، على إنشاء بنى عسكرية جديدة، أبرزها قوة الرد السريع الدائم في الحوض المتوسطي.

1) قوة الرد السريع : تتشكل من 10 آلاف رجل موزعين على خمس فرق عسكرية : فرقتان من بريطانيا و فرقة من القوات المحمولة جوا، مشكلة من قوات متعددة الجنسية (ألمانيا و هولندية و بلجيكية و بريطانيا)، و فرقة إيطاليا تدعمها قوات تركية و يونانية.

2) أما الفرقة الخامسة فتتكون أساسا من قوات أمريكية تشارك في بعض المناسبات لضمان المظلة الجوية لهذه القوات و لا تشارك فرنسا في هذه القوات لأنها ليست عضوا في القيادات العسكرية الموحدة للحلف الأطلسي التي أنسجت منها عام 1966.

و قد أعدت هذه القوات للتدخل في المناطق المتخمة للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي[1] : بمعنى أن هذه القوات تشكلت للقيام بعمليات خارج المنطقة الأطلسية، و يتوقع أن تكون قوات الرد السريع المحرك الأساسي للقوات الأطلسية مستقبلا على أساس أنها خير بديل للوجود العسكري الدائم لقوات ذات مستوى رفيع.

2. القوات المتعددة الجنسية و المهمات : أكد المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي ضرورة إعادة تنظيم قوات الحلف (المواجهة سابقا ضد عدو أو تهديد شامل و معروف) لإعادة توجيهها نحو مفهوم جديد مبني على بينات عسكرية مرنة و سريعة الحركة. و بحسب المفهوم الإستراتيجي الجديد، لم يعد ضروريا مع نهاية الحرب الباردة، الحفاظ على حجم كبير من القوات ذات المستوى الرفيع للتدخل ضد عدو معروف.

أما المخاطر الجديدة فهي مختلفة و متعددة المصادر، و يمكن مواجهتها في أغلب الأحيان بعمليات انتشار سريعة. و في هذا الإطار، تم الاتفاق أثناء القمة الأطلسية في بروكسيل عام 1994، على تشكيل قوات جديدة هي القوات

[1] -Le monde, 25 – 5 – 1991, The Guardian, London 30 – 5 - 1991

المشتركة المتعددة المهام و التي حددت مهمها في التدخل خارج النطاق الجغرافي الأطلسي[1].

3. الأسطول الحربي الدائم في الحوض البحر الأبيض المتوسط : إتفق سبع دول أعضاء في الحلف الأطلسي في أفريل 1992 في بروكسل على أن يتشكل هذا الأخير من وحدات حربية، منها مجموعة فرق و يكون مركز قيادتها في نابولي في إيطاليا و مهمة الأسطول تقوية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي.

الملاحظ من الهيكل العسكري الجديد الذي شكله الحلف الأطلسي أنه موجه أساسا نحو البحر الأبيض المتوسط، ذلك أن البحر المتوسط في المفهوم الأطلسي و الأوروبي سوف يكون مصدر الأزمات المستقبلية. أما اعتماد قوات مرنة و سريعة الانتشار فهذا يدخل في نطاق (النزاعات المحلية المحدودة) التي لا تستدعي حشدا كبيرا للقوات الأطلسية.

من التحليل السابق يظهر إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على فكرة الشراكة العسكرية و كذا التنسيق مع الأنظمة الدفاعية الإقليمية الأخرى. الهدف من ذلك هو الإلقاء على تفوقها العسكري في المنطقة و الإشراف الرئيسي على حل النزاعات الإقليمية، و عدم ترك حلها للقوى الأوروبية الكبرى و هي : فرنسا و ألمانيا و بريطانيا بل أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على أن تشارك فرنسا و ألمانيا في القوة العسكرية المتوسطية لإفشال مشاريعها العسكرية الرامية إلى إنشاء قوات للتدخل السريع و قوة أروبية دفاعية.

3) تطويق خطر (ما يمسى بالإرهاب المتوسطي) :

تنشغل الإستراتيجية المتوسطية للولايات المتحدة الأمريكية بمراقبة ما تسميه "بالإرهاب المتوسطي"، و قد صنفته الولايات المتحدة و دول الإتحاد الأوروبي من ضمن المخاطر الآتية من الجنوب التي يتعين مراقبته و احتواؤه قدر الإمكان.

[1]- Revue de l'OTAN, N°1 Janvier, 1994, pp 4, 8 – 9

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الظاهرة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أصبحت من التحديات الأمنية التي تهدد المصالح الأمريكية و الأوروبية على حد سواء في المنطقة بعد أن كان التهديد في السابق يأتي من الإتحاد السوفياتي، خاصة بعد التفجيرات التي شاهدتها مدينتي نيويورك و واشنطن و التي استهدفت مبنى التجارة العالمية و مبني وزارة الدفاع (البنتاغون) عندها رفعت الولايات المتحدة الأمريكية التحدي و وضعت الإرهاب ضمن أولويات سياستها الدولية الواجب التصدي لها، لأنها تعرف أن العديد من الجماعات المسلحة في العالم أصبحت تستهدف المصالح الأمريكية نتيجة لسياستها الدولية الجديدة التي تتسم بالهيمنة على العالم.

كما أن سياستها حيال الشرق الأوسط، و التي تقوم على مساندة و تأييد إسرائيل في حربها ضد الفلسطينيونأكسبت الولايات المتحدة الأمريكية عداءات كبيرة. كما يمكن أن نستعرض لأهم الأعمال التي استهدفت المصالح الأمريكية و حتى المصالح الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ الثمانينات[1].

- في بيروت سنة 1982 : تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لعملية استهدفت المقر العام للمنشأة الأمريكية، كما تعرض مركز القيادة "دراكار" التابع للوحدة العسكرية الفرنسية.
- في عام 1988 : حدثت عملية مطار "ليونارد دافينشي" في روما و عملية مقهى باريس خلفت عددا من القتلى.
- في عام 1990 : إتهمت الولايات المتحدة و الدول الأوروبية ليبيا بتفجيرها طائرة "بان أم رقم 103" في سماء لوكيربي باسكتلندا التي خلفت 189 قتيلا، إلى جانب طائرة (دي سي 10) الفرنسية.

[1]- Bernard Ravenard, « le contrôle militaire de la méditerranée », revue d'études palestiniennes, n°8, hiver 1986, p8

و يظهر أن اهتمام الحلف الأطلسي الأساسي في الحوض المتوسط بالإضافة إلى مراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطية يتمثل في مراقبة ما تسميه الدوائر الإعلامية الغربية (التهديد الآتي من الجنوب) و المقصود الجماعات الإسلامية و المتطرفة التي برزت في دول المغرب العربي بطروحات مناهضة للغرب و لمبادئه القائمة على الليبرالية و الديمقراطية حيث ترفض الجماعات الإسلامية في المغرب العربي الطروحات الغربية، و أعلنت أنها ستقاطع الدول الغربية إذا وصلت إلى السلطة كما حصل مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر و مع ان الحلف الأطلسي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية يحاول إقصاء التهديد الآتي من الجنوب و صبغة شاملة أي الجنوب ككل، إلا أن المنطقة العربية تبقى في المقدمة، إذ تشهد عملية انتقاء التدخل في الصراعات المسماة (الصراعات المحلية المحدودة). و الدول الغربية لا تتدخل إلا في الدول العربية تحت ما يسمى حق التدخل الإنساني الذي كانت فرنسا وراء الترويج له، و كذا ما يسمى بالمهمات الإنسانية للجيوش تبقى مركزه على المنطقة العربية المتوسطية، و كما يقول الأستاذ عبد الوهاب بخشي أن مناطق التدخل الإنساني لم تتغير عبر التاريخ[1]

المبحث الثاني : المبادرة الأمريكية تجاه دول حوض البحر المتوسط

عندما بدأت الولايات المتحدة تلاحظ اهتمام الدول الأوروبية المتوسطية سارعت إلى طرح مشروع يهدف إلى إقامة علاقات أمنية بالدول غير الأعضاء في الحلف، من المفهوم ما يلي : إن الحلفاء يتمنون إقامة علاقات سلمية مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط غير الأعضاء في الحلف الأطلسي، تقوم هذه العلاقات على

[1]-عبد النور بن عنتر : الأطلسية الجديدة في المتوسط و انعكاساتها على الأمن الغربي، ***مجلة شؤون الأوسط***، 1999، ص93

التعاون و التشاور الأمني، لأن هاتين المنطقتين مهمتان لاستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط، و بالتالي فهما منطقتان مهمتان لأمن حلف الأطلسي كذلك[1].

في المؤتمر الذي عقد في Bruxelles في جانفي 1994 تمنى رؤساء دول و حكومات حلف شمالي الأطلسي، التواصل إلى صياغة مبادرة لدعم الاستقرار في حوض المتوسط بناءا على المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الذي أصبح ينظر للأمن المتوسطي على أنه وثيق الصلة بالأمن الأطلسي.

و خلال اجتماع عقد في مجلس الحلف الأطلسي بإسطنبول في جوان 1994 طالب وزراء دفاع الحلف الأطلسي، مناقشة احتمال مساهمة الأعضاء و تدعيم استقرار المنطقة المتوسطية، و هذا الاقتراح كان تقدم به وزراء الدفاع في اجتماع المجلس الحلف الأطلسي في ديسمبر 1994، حيث طالبو خلاله أول مرة بفتح حوار بين الحلف الأطلسي و الدول المتوسطية غير الأعضاء بفتح المساهمة في تدعيم استقرار المنطقة. و في فيفري 1995 طالب وزير الدفاع الأمريكي Perry الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي بدعم جهود الحلف في هذا المجال ، و في ندوة Munich حول السياسة الأمنية للحلف الأطلسي في حوض البحر الأبيض المتوسط، قال وزير الدفاع الأمريكي : يجب أن تكون أعيننا موجهة إلى روسيا و الشرق، و لكن في الوقت الحالي، بدأت تظهر مشكلات هذه تنحصر في تصاعد عدم الاستقرار و تصاعد الحركات الأصولية بشمال إفريقيا و انتشار أسلحة التدمير الشامل، فعلينا جميعا مواجهة التهديدات التي تمس بمصالحنا، فخطورة عدم الاستقرار و تصاعد التطرف بشمال إفريقيا و مناطق أخرى، هي بالذات المشكل التي تهمنا أكثر مما تهم دول جنوب أوروبا[2].

1- Concept stratégique de l'OTAN, OTAN, Bruxelles, 1991

2- The Times, 9 Fevrier 1995, p3

يتضح من التصريح السابق أن اهتمامات الحلف الأطلسي (طبقا للمفهوم الإستراتيجي الجديد) لم تعد محصورة في المجال الأطلسي فحسب، بل أن اهتماماته أصبحت تشمل مسائل أمن منطقة حوض البحر المتوسط، و هذه سابقة جديدة في تاريخ الحلف الذي يظهر من مفهومه الجديد أنه كان يريد أن يوسع من اهتماماته الأمنية حتى قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن إستراتيجية الحلف الجديدة للقرن الواحد و العشرين التي تتركز على حق الحلف في التدخل العسكري خارج المجال الجغرافي الأطلسي.

كما أن مبادرة الحلف الأطلسي بإقامة حوار أمني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف الأطلسي تعتبر تجسيدا عمليا لسياسة الحلف الجديدة المتمثلة في التوسيع نحو الجنوب لاحتواء التهديدات و المخاطر الآتية من هذه المنطقة. و تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن دخول الحلف (الذي تشرف عليه إشرافا مباشرا) في حوارات أمنية معمقة مع دول الجناح الجنوبي من حوض المتوسط سيسمح لها أن تنسق أطروحاتها الأمنية مع اطروحات الدول المعنية بالجوار لمواجهة التهديدات التي قد تعجز هذه الدول عن التصدي لها لقلة إمكاناتها أو قلة خبرتها، فيمكن لهذه الدول أن تستفيد من الخبرات العسكرية و الأمنية مع طروحات الدول المعنية بالحوار لمواجهة التحديات الأمنية التي تعترضها و التوسع من المنظور الأمريكي الأمني سيتيح لها (من خلال الحلف الأطلسي) مراقبة المخاطر الأمنية من الجنوب عن كتب، خاصة أن التخوف من احتمال لجوء الجماعات الإرهابية المتواجدة في الحوض لأسلحة كيماوية أو نووية يمكن أن تكون قد اشترتها بطرق سرية لضرب المصالح الأمريكية و الغربية على حد سواء إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمت بدول حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال اقتراحها لحوار أطلسي مع دول الضفة الجنوبية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، إلا أن اهتمامها الأكبر كان مع دول المغرب العربي التي أرادت أن تقيم معها شراكة اقتصادية و عسكرية

تشبه إلى حد بعيد الشراكة التي طرحتها الدول الأوروبية المتوسطية على دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط في برشلونة عام 1995.

المطلب الأوّل : الشراكة الاقتصادية و الأمنية

1-الشراكة الاقتصادية :

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من تعثر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، فطرحت مشروعها الخاص للشراكة مع المغرب العربي في مبادرة رأي فيها البعض خيارا بديلا و منافسا للخيار المتوسطي.

و تزامنت مبادرة الحلف الأطلسي لإقامة علاقات أمنية مع دول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف الأطلسي مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية. انطلاقا من سياستها المتوسطية في أن يكون لها هي الآخر شراكة مع دول الضفة الجنوبية من الحوض على الرغم من أن للولايات المتحدة الأمريكية علاقات اقتصادية و تجارية و سياسية مع دول الضفة الجنوبية، إلا أنها أرادت أن تدعم علاقاتها بهذه الدول لكي ترقى إلى مستوى الشراكة الاقتصادية و الأمنية تشبه الشراكة التي طرحتها الدول الأوروبية المتوسطية على دول حوض البحر الأبيض المتوسط، فمنذ التسعينات بدأ الحديث يجري في الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرة للشراكة الاقتصادية و الأمنية مع دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط (دول المغرب العربي) ،و زار في هذا الإطار مساعد وزير الخارجية الأمريكية (ستيورت أيزن شتات) تونس و المغرب و الرباط في جوان 1998 لطرح مشروع جديد تمثل في إقامة شراكة اقتصادية مغاربية – أمريكية ترمي لإزالة الحواجز و حرية تدفق الاستثمارات و السلع بين الطرفين في إطار منطقة للتبادل الحرّ[1].

[1]- رشيد سلامة : المغرب العربي بين الخيار المتوسطي و مشروع الشراكة الأمريكية، ***مجلة شؤون المتوسط***، لند، العدد 82، أفريل 1999، ص 31

اكتسبت مبادرة (أيزن شتات) أهمية خاصة لأنها كانت أهم مشروع أمريكي اقتصادي منافس لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يطرح في المنطقة منذ استقلالها. و جاء المشروع في وقت هام بالنسبة لدول المغرب العربي، لأن هذه الدول أرادت الانفتاح على الاقتصاد الدولي محاولة منها إيجاد حلول لمشكلاتها الاقتصادية و الاجتماعية و محاولة منها أيضا التكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد الذي أصبحت تحكمه آليات اقتصاد السوق، فأرادت التنويع في علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع متعاملين جدد و وجدت أن الشريك الأمريكي يتمتع بمميزات اقتصادية يمكن أن تدخل معه في شراكة على غرار الشراكة مع أوروبا.

لقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك في إطار ما يسمى الجيواستراتيجية منطقة المغرب العربي واعدة اقتصاديا و واحدة من أكبر الأسواق الناشئة في العالم، و تزامن هذا التطور مع تغير القراءة الأمريكية لأزمة الجزائر، إذ بعدما بدت الولايات المتحدة الأمريكية مترددة بداية عبرت لاحقا عن دعمها للحكومة الجزائرية و للإصلاحات السياسية و الاقتصادية و لنبذ الإرهاب.

فالجزائر في المنظور الأمريكي دولة محورية نظرا لإمكاناتها الاقتصادية من جهة و كثقلها السياسي في المنطقة من جهة أخرى. و وفقا لهذا التصور تعتبر الجزائر أيضا القطب الاقتصادي الأهم و المحرك لأية ديناميكية في المغرب العربي، لذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر محور سياستها الأمنية في الجناح الجنوبي من حوض البحر الأبيض المتوسط.

و لتعزيز التوجه الأمريكي الجديد في منطقة المغرب العربي كثف المسؤولون في الإدارة الأمريكية زياراتهم للعواصم المغاربية (تونس و الجزائر و الرباط)، كالزيارة التي قام بها مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى مارتن انديك إلى تونس و الجزائر و المغرب في مارس 1998. و في مايو من نفس السنة وصل إلى (بيار سالتغر) لتقديم

تقرير عن فرص الاستثمار في الجزائر. كما زار تونس مساعد وزير الخارجية الأمريكية رونالد نيومان سفير سابق في الجزائر في أكتوبر 1988 الذي جدد الدعوة الأمريكية لإقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و تونس و الجزائر و المغرب و اقترح خلالها عقد مؤتمر في واشنطن حول الاستثمار الأمريكي في هذه الدول الثلاثة[1]. يتضح من زيارات المسئولين الأمريكيين الإصرار على تجسيد مشروع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المغرب العربي، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت احتواء المنطقة التي لا تزال منطقة بكر لم تستغل بالشكل الكافي، و من جهة أخرى فإن الإصرار الأمريكي على موضوع الشراكة مع دول المغرب العربي يمكن أن نقرأه في التوجه الأمريكي الجديد في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، و هو التوجه الذي عبرت عنه سياستها المتوسطية التي ترجمت في المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي و الذي ربط الأمن الأطلسي بالأمن المتوسطي و الذي معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية يهمها أمن دول المغرب العربي أكثر مما يهم الدول الأوروبية المتوسطية.

و تعرف الولايات المتحدة الأمريكية أن المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من خلال البنك الأوروبي للإستثمار إنما الهدف منه هوبقاء دول المغرب العربي تحت الهيمنة الاقتصادية و التجارية للإتحاد الأوروبي، و هذا ما يفسر الزيارات المتتالية للمسؤولين الأمريكيين للمنطقة في السنوات الأخيرة، و الذي تمكنوا إلى حد بعيد من زيادة الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

في حوار مع رجال أعمال تونس في مقر الغرفة التجارية التونسية – الأمريكية، و كذلك في لقاء مع الإعلاميين في تونس ثم في مقابلة مع القناة الثانية للتلفيزيون المغربي قال إيزنشتات: إن المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي ترمي إلى إقامة حوار دوري

[1]- *جريدة الخبر، الجزائر*، 1998/10/3

يبني على قواعد ملموسة بين كبار المسؤوليين في الولايات المتحدة من جهة، و في كل من تونس و الجزائر و المغرب من جهة ثانية[1].

وبدأ الأمر يكيون مستعجلين لدى طرحهم لهذه المبادرة الجديدة مما حملهم على اقتراح رزنامة لتجسيد المشروع. و تجلى الاستعجال في تصريحات إيزنشتات في تونس، حيث قال : نريد لهذه الشراكة الأمريكية – المغاربية أن تبدأ في أقرب وقت ممكن ثم بدا ذلك أكثر وضوحا في رده على سؤال طرح عليه بشأن مدى تأثير الأحداث التي تعيشها الجزائر في انطلاق المشروع ،إذ قال : لا أعتقد أن علينا أن ننتظر حتى يجدوا آخر الحلول لأزمتهم السياسية[2].

معنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن تسبقها دول الإتحاد الأوروبي في الاستحواذ على الأسواق الجديدة في منطقة المغرب العربي بناء على مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية.

من هنا يتضح أن المبادرة الأمريكية تندرج في سياق اهتمام متزايد بالمنطقة المغربية و تركيز فائق على تحسين مكانة الولايات المتحدة فيها و مزاحمة الأوروبيين تجاريا و استثماريا.

2-الشراكة الأمنية :

بدأ الحلف الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة، يؤكد في كل اجتماعاته على ضرورة إرساء قواعد حوار مع دول الضفة الجنوبية، ففي فيفري 1995 قرر الحلف الشروع في حوار مع الدول المتوسطية، و أجرى مشاورات أولية مع مصر و المغرب و تونس و إسرائيل، ثم مع الأردن لاحقا. بينما غابت الجزائر عن الحوار[3]. و مرد هذا الغياب ثلاثة أسباب

[1] - رشيد سلامة : المغرب العربي بين الخيار المتوسطي و مشروع الشراكة الأمريكية، مرجع سابق، ص 35

[2] - من خطاب ألقاه السدي إيزنشتان في غرفة التجارة التونسية – الأمريكية (بالإنجليزية) في 1998/6/17

[3]- عبد النور بن عنتر : الدفاع الأوروبي و المن العربي، ***شؤون الوسط***، العدد 69، سبتمبر 1994،ص 40

رئيسية، أولها الأزمة الداخلية في الجزائر و عدم رغبة هذه الأخيرة في إجراء مشاورات مع الحلف الأطلسي قد تفسر داخليا من قبل أحزاب المعارضة الجزائرية بأنها تدخل في شؤون الجزائر، و ثانيا أن الحلف الأطلسي لم يكن يرغب في إجراء اتصالات علنية مع الجزائر ما دامت الأمور السياسية داخل هذا البلد لم تتضح بعد، و ثالثها أن الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي اختلفت في تحليلاتها للأزمة الجزائرية مما حال دون انتهاج سياسة موحدة تجاه هذه الأزمة.

و تؤكد مجموعة من المؤشرات على أن التقارب بين الجزائر و الحلف الأطلسي في صيف 1998 يرجع أساسا إلى الدور الأمريكي في إدخال الجزائر في علاقات أمنية مع الحلف الأطلسي لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف أن للجزائر مكانة إستراتيجية في لعبة التوازنات الدولية في منطقة المغرب العربي، و هي دولة تتمتع برصيد تاريخي و دبلوماسي، يكفي أنها كانت رائدة في حل العديد من المشكلات الدولية التي عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن حلها كقضية الرهبان الأمريكان الذين احتجزوا في السفارة الأمريكية في طهران عشية صعود آية الله الخميني إلى الحكم في إيران عام 1979.

و تعرف الولايات المتحدة الأمريكية أنها إذا استطاعت أن تضم الجزائر إلى صفها فإنها ستقطع الطريق على فرنسا التي تحاول جاهدة الإبقاء على نفوذها في المنطقة للاستحواذ على الأسواق و على الصفقات العسكرية. و ترى الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من الفوز بصفقات التنقيد عن النفط في الجزائر أن تقر بها العسكري و الأمني من الجزائر سيسمح لها من الفوز أيضا بصفقات الأسلحة، خاصة أنها علمت أن الجزائر تبحث عن شركاء جدد لمساعدتها على تحديث نظامها العسكري سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة للفوز بالنصيب الأكبر من العقود العسكرية مع الجزائر، و فقت إلى حد بعيد، إذ تمكنت من إقصاء فرنسا عن صفقة عسكرية مع الجزائر عام 1998، إذ فازت شركة "نورث

روب فرمن" الأمريكية بعقد لتحديث النظام الإلكتروني للدفاع الجوي للقوات المسلحة الجزائرية، على حساب شركة "طومسون الفرنسية"[1].

أما لماذا وافقت الجزائر إبرام الصفقة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية و لم توقع هذه الصفقة مع فرنسا التي تربطها علاقات تجارية كبيرة، فمرد ذلك إلى الخلاف الجزائري – الفرنسي حول الأزمة في الجزائر، إذ اتهمت الجزائر فرنسا بتدخلها في شؤونها الداخلية حيث راحت السلطات الفرنسية تتهم النظام الجزائر خصوصا المؤسسة العسكرية في الجزائر بالضلوع في المجازر التي شاهدتها الجزائر منذ عام 1991.

لقد أرادت الجزائر أن تلعب لعبة المصلحة المتبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أنه ليس لدبها بدائل عسكرية آخر لتحديث منظومتها العسكرية و المشاركة في الترتيبات الأمنية التي تحدث ضمن المجال المتوسطي، حيث تجري المناورات الأوروبية و الأطلسية قبالة السواحل المغاربية، فرأت الجزائر أن مصالحها الإستراتيجية تحتم عليها المشاركة في الترتيبات الأمنية ما دامت تونس و المغرب و موريتانا تشارك في مثل هذه الحوارات العسكرية و الأمنية.

و ذهبت الجزائر أكثر في سياستها الأمنية الجديدة مع الحلف الأطلسي و الأسطول السادس، إذ أنها نظمت للمرة الأولى في تاريخها مناورات بحرية مشتركة مع وحدات من الأسطول السادس الأمريكي في 4 أكتوبر 1994 على بعد 25 ميلا بحريا شمال سيدي فرج. و كانت هذه المناورات البحرية عبارة عن تدريبات في مجال الإنقاذ و البحث في البحار.

يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الأمريكية في المجال الأمني و العسكري شهدت نقلة نوعية بينما لا تزال العلاقات بين الجزائر و الحلف الأطلسي في بداياتها الأولى، ذلك أن

[1]- عبد النور بن عنتر : الحوار الأمني الأطلسي – المتوسطي : الشراكة الأمريكية الجزائري، مجلة شؤون الأوسط، لندن، ***مركز الدراسات الإستراتجية و البحوث و التوثيق***، العدد 83، ماي 1999، ص 51

التقارب الجزائري الأطلسي ما زال يشبه من الحذر من الطرفين بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة تربط بالوضع في الجزائر أساسا.

لقد حاولنا التركيز على علاقة الجزائر الأمنية و العسكرية بالحلف الأطلسي و الأسطول السادس، ذلك أن الجزائر البلد المتوسطي الوحيد الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية و الحلف الأطلسي ترغبان في إختراق سياسته الأمنية و العسكرية و إدخاله في ما سمي بالشراكة الأمنية مع الحلف الأطلسي، و هذا خلافا لبعض الدول العربية المتوسطية كمصر و الأردن التي قبلت بالحوار الأمني مع الحلف الأطلسي دون أية مشاكل لأنهاأنفقت على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل و هذا ما سهل عليها مهمة انضمامها إلى الحوار الأمني مع الحلف الأطلسي.

لكن التساؤل المطروح هو : ماذا كان موقف الدول الأوربية المتوسطية ،بالأساس فرنسا، من الحوار الأمني بين الحلف الأطلسي و دول المغرب العربي.

للحقيقة إن فرنسا فسرت التوجه الأمريكي الجديد تجاه دول المغرب العربي (خاصة الجزائر) على أنه يستهدف فرنسا مصالحها في منطقة المغرب العربي[1]. لذا أثار إعلان واشنطن مبادرة الشراكة مع البلدان المغاربية ردود فعل في فرنسا التي رأت فيها رسالة تحد أمريكية في منطقة نفوذ خاصة بها تقليديا. و شرعت بعض الصحف الفرنسية في تصنيف المسؤولين الجزائريين في فئة "رجال أمريكا" لاسيما بعدما عجزت الشركات النفطية الفرنسية عن منافسة نظيراتها الأمريكية في الجزائر، الأمر الذي إعتبرته فرنسا إرادة سياسية جزائرية لتهميش الشركات الفرنسية لأجل ذلك تتخوف فرنسا التي تستحوذ على ربع المبادلات

[1]- توفيق المدني : الجزائر / الحركة الإسلامية و السلطة، الكويت ، ***دار قرطاس للنشر***، 1998، ص ص 143 – 145 – 153 – 156

التجارية الجزائرية من تقهقر مكانتها، خصوصا أن الولايات المتحدة هي ثاني شريك اقتصادي للجزائر بعد باريس[1].

لقد أصبحت منطقة المغرب العربي محور المنافسة الأمنية بين دول الإتحاد الأوروبي (خاصة دول الضفة الشمالية من حوض المتوسط) و الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن المنافسة الأمنية و العسكرية أصبحت تهدد أمن دول المنطقة المتوسطية، خاصة دول الضفة الجنوبية من الحوض المتوسطي، الذي تحول إلى مجال لعرض القوة بين القوتين يقول بول ماري دولاجورس : إن مصالح الدول الأوروبية أصبحت مهددة أكثر من أي وقت مضى في الضفة الجنوبية من الحوض، فماذا يتبقى لفرنسا إذا فقدت مكانتها في هذه المنطقة التي حاربنا من أجلها مئات السنين ... إن الولايات المتحدة الأمريكية إذا استطاعت أن تضع أيديها على هذه المنطقة، فإنه لن يتبقى لأوروبا، و فرنسا بالتحديد أي مكانة على الخارطة الدولية الجديدة، فالولايات المتحدة الأمريكية تعرف جيدا أن مركز القوة الدولية يتمركز في حوض البحر الأبيض المتوسط و أن السيطرة على المجال الجنوبي معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحكمت في مفاتيح الاقتصاد الدولي، علما أن أسواق شمال إفريقيا تمثل مدخل و بوابة لأسواق إفريقيا.

يتضح مما تقدم أن السياسة الأمريكية المتوسطية استطاعت إلى حد بعيد احتواء سياسة الدول الأوروبية المتوسطية، و هي سياسة يمكن القول أنها جاءت ردا على مبادرة الدول الأوروبية و المتوسطية إلى إقامة شراكة أوروبية – متوسطية و خصوصا مع الدول العربية منها.

[1]- طلعت شاهين : التعاون الأوروبي المتوسطي في ذمة التاريخ، ضغوط أمريكية عطلت قيام التكتل الجديد بين دول أوروبا الجنوبية و دول شمال إفريقيا، ***جريدة الحياة***، لندن 1998/1/15

المطلب الثاني : المشروع الشرق أوسطي في مواجهة مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية.

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة ترتيبات أمنية و سياسية و اقتصادية تحت غطاء الاستقرار و التعاون الإقليمي ليس جديدا، فقد ظل هذا الموضوع يشكل هاجسا لأكثر الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ الخمسينات، و مع ذلك أنه في كل مرحلة من المراحل كانت تطغى أولوية معينة لدى الإدارة الأمريكية على ما عداها من أولويات[1]. فكانت الأولوية في عهد إدارة إيزنهاور مثلا لملئ الفراغ للحيلولة دون ازدياد النفوذ السوفياتي في المنطقة، و كانت الأولوية في عهد جنسن و نيكسون للحفاظ على المصالح الأمريكية بضمان الإمدادات من النفط، و الحفاظ على أمن إسرائيل، و في عهد إدارة كارتر كانت الأولوية لأمن الخليج. و هكذا نجد اختلافا في الأولويات و السياسية و الأمنية و الاقتصادية، بحسب تطور الظروف الدولية و الإقليمية.

لكن ملامح مشروع النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بدأت تزهر منذ أواخر السبعينات مع قيام معاهدة السلام بين إسرائيل و مصر، غير أن هذا المشروع لم يتبلور بشكله الحالي إلا في مطلع التسعينات، بعد أن هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أو حد – على النظام الدولي – إثر انهيار الإتحاد السوفياتي و حرب الخليج الثانية، ذلك أن هذه المتغيرات الكبيرة أطلقت يد الولايات المتحدة في المنطقة و عززت من وضع إسرائيل و استقرارها، و خلفت مناخا من القبول العربي بها.

كما أن طرح الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع الاقتصادي في الشرق الأوسط جاء بعد أن ظهر لها أن مصالحها الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أصبحت مهددة و السبب في ذلك أن مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يهدف إلى ربط الدول المتوسطية مجتمعة في شبكة من العلاقات الاقتصادية و التجارية توصل في مرحلة

[1] - مروان بحيري : السياسة الأمريكية في الشرق الوسط، بيروت ***: مؤسسة الدراسات الفلسطينية***، 1984، ص 23

قادمة إلى تأسيس منطقة للتبادل التجاري الحر كما جاء ذلك في بيان مؤتمر برشلونة الختام.

و معنى ذلك في التصور الأمريكي أن منطقة الشرق الأوسط التي تعد امتدادا طبيعيا للمجال الجغرافي للمتوسط سوف تصبح تحت رحمة الدول الأوروبية المتوسطية خاصة فرنسا التي تسعى، برأي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدارة المنطقة التجارية الحرة مع إنشاؤها عام 2010.

من هذا المنظور طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق أوسطية الجديدة الذي هو مشروع للشراكة في الأساس يستهدف إدخال دول منطقة الشرق الأوسط في شبكة من المترابطات التجارية و اقتصادية تكون إسرائيل محور هذه الشبكة التجارية و الاقتصادية ذلك أن إسرائيل تعتبر عاملا رئيسا في السياسة الأمريكية الجديدة ، إذ من خلالها تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ على مصالحها الاقتصادية و النفطية في المنطقة.

بمعنى آخر أن مشروع الشرق أوسطية جاء كرد فعل أمريكي على مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية مثلما جاءت مبادرة الحلف الأطلسي بالتوسع جنوبا و بإقامة حوارات أمنية مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف الأطلسي ردا على المشاريع الأمنية التي اقترحتها الدول الأوروبية المتوسطية كتأسيسها لقوات للتدخل السريع و إنشائها لقوات أوروبية للدفاع الأوروبي بالإضافة إلى مشاريع الإستخبارية كمشروع هيليوس.

من هنا نفهم لماذا سارع البيت الأبيض مباشرة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي و إنتهاء حرب الخليج الثانية إلى تشكيل لجنة إستراتيجية في البيت الأبيض برئاسة "روبرت جيتس" لدراسة الأفكار الأمريكية عن التزام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، و لصياغة مشروع بوش للتسوية في الشرق الأوسط.

كما نشر معهد السياسة الخارجية في واشنطن تقريرا حول النظام الجديد في الشرق الأوسط، و توصل واضعو التقرير مع الإدارة الأمريكية إلى ضرورة عدم تفويت الانتصار

الأمريكي في حرب الخليج الثانية، لأن هذا الانتصار يمكن ألا يتكرر في المستقبل و التأكيد على ضرورة الاستقرار في المنطقة و حل النزاع العربي – الإسرائيلي و العمل على قيام أمن إقليمي، و رقابة على السلاح، و تعاون اقتصادي و إدخال التحولات الديمقراطية في أنظمة المنطقة[1].

و هكذا فإن الإدارات الأمريكية بعد أن وجدت الأوضاع في المنطقة ملائمة لها، بدأت بوضع التصورات الخاصة لإقامة النظام "الشرق أوسطي، اعتمادا على المفاوضات متعددة الأطراف، و على مؤتمرات القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و اللجان و المؤسسات الفرعية المنبثقة عنها. و كان التركيز في كل اللقاء التي كانت تشرف عليها الولايات المتحدة بوصفها راعية للسلام في الشرق الأوسط على ضرورة بحث القضايا الاقتصادية و التجارية قبل البحث في القضايا المنعقدة التي كانت من أسباب الصراع في المنطقة كقضية القدس و اللاجئين و الأراضي المعتلة عام 1967.

كما لوحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تلح في بداية جولات المفاوضات متحددة الأطراف التي ابتدأت من مدريد على أطراف النزاع ضرورة مناقشة القضايا الاقتصادية و المالية و التعاون التجاري و التفكير في فتح بنوك و مؤسسات مالية مشتركة قبل البدء في مناقشة القضايا الجوهرية للنزاع كالأرض و اللاجئين و المياه لأن مناقشتها برأيها سوف تأخذ وقتا طويلا و يمكن أن تنسق المفاوضات و تعقد النزاع أكثر علاوة على ذلك، حرص الولايات المتحدة على إبعاد الطرف الأوروبي و تهميشه في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط مثلما تعمدت تهميشها في مفاوضات السلام حول البوسنة الهرسك و كوسوفو و السبب في ذلك أن الولايات المتحدة تريد أن تقول لأوروبا التي تسعى إلى الوحدة العسكرية و الاقتصادية مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط أنه عليها أن تلزم حدودها

[1]- أعد هذا التقرير عدد من الخبراء منهم : هارولد براون، بيجنو بجنسكي، دانيال بن سيمون، ***جريدة السفير***، لبنان، 26 جوان 1991

إذا تعلق الأمر بالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و المغرب العربي باعتبارهما منطقتين حساستين للولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها تريد أن تقول للدول الأوروبية و خاصة فرنسا أن مشاريعها للشراكة الاقتصادية و الأمنية ستفشل جميعها أمام المشاريع الأمريكية في المنطقة، فها هي الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على العقود التجارية و العسكرية مع دول المغرب العربي و تبدأ في حوارات أمكينة و اقتصادية معها و ها هي كذلك تبدأ في التحضير كمشروع الشرق أوسطية بين دول الشرق الأوسط و تركيا و اليونان ليكون تكتلا تجاريا و اقتصاديا كبيرا تترأسه إسرائيل التي ترعى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقرب بين مصر و إسرائيل من خلال توقيعهما على اتفاقية كامب ديفيد و اتفاقية السلام. و كللت الاتفاقية بإقامة البلدين للعديد من المشاريع الاقتصادية و التجارية المشتركة و أصبحت لهما مصالح متبادلة و مشتركة، و على هذه القاعدة فإنهما لن يفكرا بالعودة إلى حالة العداء السابق و ذلك خوفا من أن يضر ذلك بما بنوه طيلة السنوات الماضية[1]. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تحذو بقية الدول العربية الشرق أوسطية حذو مصر و نجحت في مسعاها بتوقيح الأردن على اتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1994، و بدأت الدولتين إقامة مشاريع اقتصادية و تجارية و سياحية كبيرة في خليج العقبة.

و مع ذلك فإنه لا يمكن القول بأن إسرائيل كانت تمتلك تصورا متكاملا لطبيعة علاقتها مع الأقطار العربية في مرحلة ما بعد السلام، و لذلك فمن غير الممكن أيضا وجود مسبق للنظام الإقليمي للمنطقة.

إن مجمل التصورات الإسرائيلية عن علاقات إسرائيل مع محيطها كانت تصورات ضبابية تقوم على أساس إيجاد شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية التي تسمح لإسرائيل

[1] - نيرمين السعدني : "مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي"، ***السياسة الدولية***، العدد 127، جانفي 1997

بالاستفادة من محيطها في مجالات التبادل التجاربي، و مشروعات البنية التحتية، و تخفيض نفقات التسلح، دون خلق أطر أو مؤسسات إقليمية على الشكل الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تخوفت إسرائيل من قبول المشروع في البداية لأنه يطالبها بتغيير وظيفتها الإقليمية من الوظيفة العسكرية و الأمنية إلى الوظيفة الاقتصادية و ذلك تماشيا مع تحولات العالم الجديد الذي تغيرت فيه المفاهيم السياسية التقليدية و أصبحت معظم هذه المفاهيم ترتبط بالاقتصاد و التكنولوجيا و التكتلات الاقتصادية و التجارية و الاعتماد المتبادل. و يمكن القول أن وزير الخارجية الإسرائيلي شمون بيريز، كان أول مسؤول إسرائيلي حاول إزالة حالة الخوف التي هيمنت على صناع القرار في إسرائيل و الذين تخوفوا من مشروع الأمريكي لأنه لا يعقل تتخلى إسرائيل عن وظيفتها العسكرية و الأمنية و تتحول إلى قطب اقتصادي في الشرق الأوسط حتى و إن حافظت على تفوقها العسكري على العرب، فصحيح إسرائيل ترغب في أن تقيم علاقات اقتصادية مع الدول العربية و لكن أن تشرف على إدارة نظام اقتصادي يضم مجموعة من الدول العربية بالإضافة إلى تركيا و اليونان فهذا يعتبر مغامرة بالنسبة إليها، و هكذا عمل شيمون بيريز على الترويج للمشروع الأمريكي و أصبح من أكبر المسؤولين الإسرائيليين المترجمين له بل تحمس له أكثر من المسؤولين الأمريكيين ذاتهم.

على الرغم من كل المزايا التي رأتها إسرائيل في المشروع الجديد، فقد ظلت تتوجس خشية من بعض التنازلات التي مكن أن تضطر إلى تقديمها، في مرحلة ليست مستعدة فيها بعد للتنازل و من المخاوف التي شعرت بها إسرائيل جراء محاولة الربط بين عملية السلام و النظام "الشرق أوسطي" ما يعنيه ذلك من تقديم استحقاقات من مجال الانسحاب من الأراضي الفلسطينية و العربية المحتلة، و حقوق الشعب الفلسطيني، و كذلك المخاوف التي تثيرها عملية اندماج إسرائيل في النظام الإقليمي ، و ما قد ينتج عند من تحول إسرائيل من

دولة هي امتداد للغرب إلى دولة من دول الشرق الأوسط. و من ضمن الهواجس التي تنتاب إسرائيل أيضا إمكانية تراجع مكانتها كقاعدة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، إي أصبح مجرد دولة من دول النظام الإقليمي.

اللافت للنظر أن المشروع الأمريكي لإقامة شبكة اقتصادية في الشرق الأوسط يؤكد على أهمية استمرار مطمع إسرائيل بالتفوق العسكري و امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مقابل تحديد القدرة العسكرية العربية تحت عنوان الأمن الجماعي و ترتيبات الأمن الإقليمية. بمعنى آخر إن ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية في إيطار ترتيباتها للنظام الشرق أوسطي الجديد هو المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري على دول المنطقة، لأنه لا يعقل أن تكون إسرائيل الثقل الاقتصادي الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط و لا تمتلك المقدرة العسكرية و وسائل الردع النووي التي تحافظ من خلالها على تفوقها.

من هذا المنطلق فإن المتحمسين للنظام الشرق أوسطي في إسرائيل وجدوا في هذا النظام فرصة لتخليص إسرائيل من أزماتها الاقتصادية، و من اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية، يقول شيمون بيريز : من السذاجة الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستغطي إلى الأبد حاجات إسرائيل و العجز في ميزانياتها، بما في ذلك العجز الذي نشأ عن السياسة التي ترفضها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

و كما هو معروف، تعاني إسرائيل من عجز في ميزانها التجاري، و في موازنتها، حيث الاستهلاك أكثر من الإنتاج، و الإنفاق أكثر من الموارد، و هي تغطي كل ذلك من الدعم الذي تتلقاه من الخارج خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و من تبرعات يهود العالم. و يواجه الاقتصادالإسرائيلي أيضا عددا من التحديات الأساسية التي لا تجد لها حلا بمعزل عن محيطه العربي ،فهناك النقص في الموارد الطبيعية و معضلة المياه المصرية و الضرورات الأمنية، و أخيرا التبعات للهجرة اليهودية.

[1] - شيمون بيريز : المستقبل مبكر في القدوم، دافار، 8 أكتوبر 1991، عن السفير، 2 نوفمبر 1991

يحلل بيرز الوضع في الشرق الأوسط على الشكل التالي : يعاني الشرق الأوسط من نقص في المياه، و من نقص في الدخل و يمكن التغلب على نقص المياه بواسطة تخطيط إقليمي لأن الأنهار غير خاضعة لحدود، و الغيوم لا تخدم الضرائب و الرياح لا تأخذ في الحسان الخرائط السياسية، و يضيف : بإمكان إنتاج دخل فوري بواسطة السياحة، فهناك الكثير من الأماكن التي تستحق المشاهدة في الشرق الأوسط... و يتابع : في عام 1948 أنشأت دولة في منطقة معادية لنتمكن من العيش... و في عام 1992 علينا أن نبني منطقة تتيح لكل دولة بما فيها نحن أن نعيش بسلام[1].

معنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تقدم خدمة اقتصادية و مالية لإسرائيل عبر المشروع الاقتصادي في الشرق الأوسط لأن المشروع يحل لها مشكلاتها المالية و من جهة أخرى فإنه يخفف العبئ المالي الذي تتحمله الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل.

يمكن أن نجمل الأهداف التي تتوخاها الولايات المتحدة الأمريكية من المشروع الشرق أوسطية في ما يلي :

1-يفتح المجال أمام إسرائيل لتطبيع علاقتها مع الدول العربية إلى درجة قيام علاقات تعاون إقليمي، كما أنه سيمكن إسرائيل من تجاوز العناصر الحادة في القضية الفلسطينية مثل : قضية القدس و اللاجئين و الحدود والسيادة، إذ ستذوب هذه العناصر في نطاق مشروعات التعاون الإقليمي المقترحة.

2-إن مساهمة إسرائيل في هذا المشروع ستمكنها من تعزير موقعها مجددا في إطار الإستراتيجية الأمريكية، و هي بذلك تقدم خدمة كبيرة للولايات المتحدة التي تستعجل قيام النظام الإقليمي الحديث لضمان هيمنتها على النظام الدولي.

[1] - شيمون بيريز : المستقبل مبكر في القدوم، دافار، 8 أكتوبر 1991، عن السفير، 2 نوفمبر 1991

3-سيؤدي قيام نظام شرق أوسطي إلى إضعاف الوضع العربي، و تقويض فكرة القومية العربية و يخدم اندماج إسرائيل في نظام إقليمية متعددة القوميات.

4-إن قيام منظومة أمن إقليمي في إطار المشروع المطروح من شأنه أن يخفف من الهواجس الأمنية الإسرائيلية، كما من شانه أن يضمن للولايات المتحدة أمن إسرائيل و تفوقها النوعي في المجال العسكري.

5-يفسح هذا المشروع المجال لإسرائيل كي تكون شريكة في ثورات المنطقة، بعد أن كانت شريكة في جغرافيتها، حيث ستستفيد من مزايا انخراطها في النظام الإقليمي الجديد في مجالات المياه و النفط و الثروة المالية و الأيدي العاملة و السوق والاستثمار.

6-سيؤدي هذا المشروع في حالة قيامه إلى فساح المجال أمام الاقتصاد الإسرائيلي للتطور، بعد أن كاد يتعرض للاختناق بسبب حالة السوق إسرائيلية و حجاتها للأيدي العامية، و بسبب مجالات الاستثمار و التمويل المحدودة و الإنفاق على التسلح، كما ستستفيد من مشروعات البنية التحتية التي ستبنى على أساس إقليمي.

7-يساهم انخراط إسرائيل في النظام الشرق أوسطي في تقليل اعتمادها على المساعدات الغربية و الأمريكية خاصة، و ستتحول إلى كيان يمول نفسه بنفسه، و إلى وحدة قابلة للحياة بحد ذاتها. و هذا تحول مهم بالنسبة إلى إسرائيل، فضلا عن أنها تستفيد من صندوق تنمية الشرق الأوسط.

8-تستفيد في مختلف المجالات مما يجعلها في موقع اقتصادي متميز إقليميا بحكم علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية و بالغرب عموما، و بحكم تفوقها العسكرية التقني و الاقتصادي، و في مجال الخدمات موقعها الوسطي من الناحية الجغرافية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

و من خلال الأهداف المذكورة يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتوفى المحافظة على مصالحها و تأمين مصالح إسرائيل الاقتصادية على حساب اقتصاديات شعوب المنطقة فإقامة نظام اقتصادي في الشرق الأوسط يكون محوره إسرائيل سيمكن الولايات المتحدة و إسرائيل من ضمان مصالحها الاقتصادية، كما يمكن الولايات المتحدة من إبعاد دول الإتحاد الأوروبي التي تحاول إدخال إسرائيل و الدول العربية في شراكتها الاقتصادية التي اقترحتها في لقاء برشلونة.

مما تقدم يمكن القول أن المشروع الاقتصادي الأمريكي في الشرق الأوسط جاء كرد فعل أمريكي على المشروع الأوروبي، و هذا يدخله كله في إطار المنافسة بين القوتين على مناطق النفوذ الإستراتيجية في العالم.

و مهما يكن من أمر فإن مشروع السلام في الشرق الأوسط لا يزال يراوح مكانه و تبقى هذه المنطقة الشرقية من حوض البحر الأبيض المتوسط من أكبر المناطق المتوسطية التي تعاني من عدم الاستقرار، و مع أن السلطة الفلسطينية و الدول العربية المعنية بالسلام خاصة مصر و سوريا طالبت بدور أوروبي في علمية السلام لتحريك مسار السلام في الشرق الأوسط إلا أن مطالبهم لم تتحقق لإصرار الولايات المتحدة على إدارة النزاع بمفردها لأنها لا تريد لأوروبا أي دور للسلام في منطقة تعتبرها منطقة نفوذ لها.

خلاصة الفصل

يتضح مما تقدم أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتوسطية أنها تستهدف المزج بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي من خلال محاولتها تأسيس شراكة أمنية عسكرية واقتصادية مع دول المنطقة المتوسطية.

ويلاحظ أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لا تزال تستند على عامل الردع العسكري كإجراء توظفه الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها ترى أنها الوحيدة القادرة على إدارة المنطقة وبناء أمن متوسطي تراهن عليه المحافظة على مصالحها في المنطقة.

فبواسطة الأدوار الجديدة الأسطول السادس وحلف الشمال الأطلسي وبسياستها حيال ما أسسته ظاهرة الإرهاب الدولي تكون الولايات المتحدة الأمريكية أمام نحد صعب جديد يضطر بها أن تتعامل معه بحكمة ولكن رؤيتها الأمنية للمنطقة تتعارض مع الرؤية الأوربية .

كما يتضح من التحليل السابق أن ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من مشاريع اقتصادية وأمنية مع دول المنطقة لم يكن الهدف منه مساعدة شعوب المنطقة على التكيف مع التحولات الدولية الجديدة وإيجاد حلول لمشكلاتها الاقتصادية وإنما كان الهدف من ذلك محاولة سيطرتها على المنطقة اقتصاديا وأمنيا وذلك للخوف من أن تنجح دول الاتحاد الأوروبي بالمساس بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

الفصل الرابع

الفصل الرابع :مشاهد مستقبلية للتنافس الأوروبي الأمريكي في البحر المتوسط

تتسم العلاقات الأمريكية الأوروبية بمزيج من التعاون و التحالف، و من التنافس في آن واحد، بمنطقة البحر الأبيض المتوسط و المغرب العربي. هذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، إذ تعتبر أوروبا أن منطقة المغرب العربي هي مجالها الحيوي، بمحكم القرب الجغرافي و الروابط التاريخية الاستعمارية، و بالتالي تعمل على احتواء المنطقة عبر الشراكة الأورومتوسطية، بينما تشكل منطقة المتوسط في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا إستراتيجيا لا بد من ملئه، و ذلك في إطار المصالح الأمريكية و في إطار عملية الهيمنة و الزعامة المطلقة على العالم

المبحثالأول : استمرار التنافس الأمريكي – الأوروبي

حاولت دول الإتحاد الأوروبي منذ حرب الخليج الثانية، أن يكون لها نوع من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، و خاصة بعدما اقتنعت أن هذه الأخيرة تعمل على ألا يكون لأوروبا الموحدة أي تأثير فاعل في الحياة الدولية و ظهر ذلك جليا إبان أزمة كوسوفو التي سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى المشاركة في حل النزاع من خلال مساعي أوروبية، و لكن تدخل الولايات المتحدة في النزاع على الحلف الأطلسي أبعد أي دور أوروبي في حل الأزمة، عندما بدأت ترتفع أصوات تطالب المجموعة الأوروبية بأن يكون لها كيانها المستقل عن المنظمة الأمريكية.

فبعد أن عززت دول الإتحاد الأوروبي بعد إصدارها للعملة الأوروبية الموحدة من موقعها كقوة إقليمية، كتبت جريدة Washington Post قائلة : إن دول الإتحاد الأوروبي بإصدارها لعملة واحدة سوف تدخل في متاهات كبرى لأن القارة الأوروبية لا تزال تعيش في

إرث تاريخي حيث أن العديد من الدول الأوروبية لا تزال تحاول الاستحواذ على الكيان الأوروبي.

و كانت الجريدة تقصد أن التنافس بين الدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا و بريطانيا) سوف يفشل المشروع الأوروبي مستقبلا، و مع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن قرب المشاريع الأوروبية الوحدوية لأنها تعتقد أن أي خطوة تقدم عليها أوروبا تضر بمصالحها في المنطقة. و لذلك فإنه من غير المستبعد أن يتزايد التنافس بين القوتين في المستقبل لأن دول الإتحاد الأوروبي الفاعلة سوف تعمل جاهدة على تثبيت وجودها في المنطقة لأنها تعتبرها منطقة نفوذ تابعة لها[1]،و مع التحولات الدولية التي أعقبت حرب أفغانستان و التي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها أنها سوف تشن حربا على ما سمته بالإرهاب الدولي، فإن الدول الأوروبية تعتقد أنه عليها هي أيضا أن تشارك في الحملة الدولية ضد الإرهاب.

و مع أن الولايات المتحدة الأمريكية، أرغمتها على اتخاذ إجراءات رادعة ضد العناصر التي تنتمي إلى تنظيمات إرهابية، و ذلك بإلقاء القبض عليها، و بالإضافة إلى تجميد أرصدة التنظيمات المتهمة بضلوعها في أعمال إرهابية، إلا أن دول الإتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا و إيطاليا) سوف لن تستجيب للقرارات الأمريكية كلها لأنها تعتقد أن استجابتها الكاملة للإدارة الأمريكية في حربها الجديدة معناه بالنسبة إليها أنها تظل تابعة للقرار الأمريكي، و هذا سوف يؤثر باعتقادها على كيانها الأوروبي و على مصالحها في المنطقة.

و مع أن التنافس بين القوتين سوف يكون على مناطق النفوذ الإستراتيجية في العالم، خاصة في إطار الترتيبات الدولية الجارية لإقامة نظام دولي جديد، فإن دول الإتحاد

[1] - جيفري جيدمن : أوروبا و أمريكا على مفترق الرق ***(ترجمة : سليمان عرض)***، واشنطن، المعهد الأمريكي للسياسة العامة، 1999، ص 20

الأوروبي تريد أن يكون لها منطقة تتبع نفوذها، و هي تعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل على أن تسيطر على مناطق النفوذ في العالم و منها المنطقة المتوسطية التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم شراكة أمنية و اقتصادية مع دولها و خاصة الدول العربية منها مستقبلا[1]، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي يحاولان بسط نفوذها على المنطقة و سوف يساهم ذلك في تزايد تنافسهما مستقبلا لأن كل قوة ترى أنها إذا بسطت نفوذها على المنطقة عندئذ يكون لها دور بارز في الحياة الدولية و هذا تجسيد لمقولة مورتن كابلن الذي قال أن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تعد قلب العالم و ذلك لما تتمتع به من أهمية إستراتيجية.

المطلب الأول : التنافس على تحديد مسار السلام في منطقة الشرق الأوسط

مع أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشريك الإستراتيجي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط و تعمل جاهدة على أن تظل إسرائيل متفوقة عسكريا على دول المنطقة، إلا أن التحولات الدولية التي أعقبت التفجيرات التي شاهدتها مدينتي نيويورك و واشنطن في 11 سبتمبر 2001 غيرت العديد من معطيات الصراع في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة الأمريكية التي أدعت أنها الشريك الرئيسي في عملية السلام في الشرق الأوسط التي ابتدأت من مدريد عام 1991 أصبحت تميل علنا للطرف الإسرائيلي بحيث أنها اعتبرت ما تقوم به التنظيمات الفلسطينية بتفكيك التنظيمات الفلسطينية كشرط رئيسي لاستئناف المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي. و هكذا تغيرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة تحاول جاهدة إيجاد مخرج للصراع إلى سياسة تحاول تضيق الخناق على الطرف الفلسطيني لكي

[1]- حسن حمدان الحكيم : العرب و أمريكا و النظام الدولي الجديد، ***المجلة العربية للدراسات الدولية***، خريف 1993، ص12

يستجيب هذا الأخير للطلبات الأمريكية و الإسرائيلية بضرورة إيقاف العمليات الإستشهادية ضد الأهداف الإسرائيلية.

أما الطرف الأوروبي ممثلا في دول الإتحاد الأوروبي و خاصة الدول الأوروبية الفاعلة فإنها عبرت عن استنكارها للسياسة الجديدة التي يتبعها الرئيس الأمريكي جورج بوش و الذي حاول برأيه الربط بين ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر و بين الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث إعتبر الرئيس الأمريكي المقاومة الفلسطينية بأنها مقاومة إرهابية يتعين على المجتمع الدولي الذي قالت أنه ساندها و وقف إلى صفها في محاربة ما أسمته بالإرهاب الدولي، أن يساعدها على تفكيك الجماعات الإرهابية الفلسطينية لأن هذه التنظيمات تهدد الأمن الدولي و معنى ذلك في التصور الأمريكي أنها تعدد الأمن الإسرائيلي.

لقد عارضت دول الإتحاد الأوروبي التوجه الأمريكي الجديد و رأت أنه لا يخدم مسار السلام في المنطقة، و هذا ما جعل الطرف الفلسطيني و العربي يطالب خلال القمة العربية التي عقدت في لبنان في 27 و 28 مارس عام 2002 بدور فاعل للشريك الأوروبي في عملية السلام[1]، لأنه يعتبر أكثر نزاهه من الطرف الأمريكي الذي أعلنت الإدارة الجديدة برئاسة جورج بوش دعمها المباشر و العلني لسياسة رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون.

من هذا التحليل يمكن أن نستشف أن طبيعة التنافس الأوروبي الأمريكي سوف يتزايد خلال السنوات القادمة، و هذا التنافس لا يمكن أن نفصله عن تنافسهما على الترتيبات الدولية. فدول الإتحاد الأوروبي تعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت من حوادث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية الذريعة لبسط نفوذها على العالم عبر ما تدعيه بمحاربة

[1]- من البيان الختامي للقمة العربية التي انعقدت ببيروت في 27 – 28 مارس 2002، ***ملف أعده قسم الدراسات و البحوث بجريدة البيان***، دبي، 2002/4/5

الإرهاب، مثلما حاولت إقناع الدول الأوربية بمحاربة الشيوعية في أوروبا و العالم بعد الحرب العالمية الثانية، و استطاعت أن تبسط نفوذها على العالم لقرابة الخمسين سنة إلى حين تفكك الإتحاد السوفياتي و انهارت المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية. و لذلك سوف تحاول الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة للإحتفاظ بمصالحها في منطقة الشرق الأوسط عبر إسرائيل و لكن بإضعاف الطرف الفلسطيني و العربي من خلال تضيق الخناق عليه سياسيا و عسكريا إلى حين تُفكك التنظيمات الفلسطينية التي تتبنى المقاومة لمواجهة الاحتلال الفلسطيني.

الملاحظ أن الدول العربية، خاصة المتواجدة في المنطقة، سوف تشعر بإحباط شديد من الانحياز الأمريكي لإسرائيل و سوف تضطر إلى الانحياز إلى الطرف الأوروبي لأنها سوف تعتبره السند الدولي لها في صراعها مع إسرائيل بعد أن كان السند الدولي في السابق للإتحاد السوفياتي، و يعني ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تجد نفسها في منافسة علنية مع دول الإتحاد الأوروبي و التي سوف تعمل جاهدة في السنوات القادمة لإثبات أنها جديرة بالإدارة الإقليمية لمثل هذا الصراع المعقد[1]، و سوف تستند دول الإتحاد الأوروبي إلى النجاحات التي حققتها على صعيد و حدتها كالوحدة النقدية التي جعلتها أكثر إلتحاما من ذي قبل. يكفي أن بريطانيا مثلا، التي كانت من ذي قبل أكثر الدول الأوروبية انحيازا للولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تأخذ خطوات تتعارض و التوجه الأمريكي الجديد في الحياة الدولية،فقد زار مثلا، توني بلير منطقة الشرق الأوسط و إلتقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في وقت رفض فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش استقبال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لأنه على حد زعمه شخصية تدعم الإرهاب في المنطقة.

[1] - خالد بين يحي : المواقف الأوروبية جديرة بالاحترام من عملية السلام في الشرق الأوسط، الإتحاد، الإمارات العربية المتحدة، 2002/7/26، ص 25

و تعد فرنسا من أكثر الدول الأوروبية مستفيدة من تغير الموقف الأمريكي من السلطة الفلسطينية لأنها الدولة الأوروبية التي طالبت أكثر من مرة بضرورة ترجمة مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى حقيقة و كانت تقصد من ذلك أن الشراكة إذا ما تحققت فإنه سوف تعزز من الموقف الأوروبي المساند للقضية الفلسطينية.

ففرنسا تريد أن يكون لأوروبا كيان مستقل و لذلك فإن خلافتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النزاع في الشرق الأوسط سوف تتضاعف في المستقبل لأنها سوف تحاول الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية. إذا نجحت دول الإتحاد الأوروبي في تجسيد مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية على قبول مشاريعها السلمية لإقامة السلم في المنطقة. فدول الإتحاد الأوروبي و خاصة الدول الأوروبية المتوسطية، لا تزال تعتقد أنها معنية أكثر من ذي قبل بالنزاع في الشرق الأوسط، و خاصة بعد أن وقعت معظم الدول المتوسطية على اتفاقية برشلونة التي رأت فيها الدول الأوروبية أنها تمثل ورقة هامة عليها أن تلعبها في صراعها على إدارة المنطقة في المستقبل. فإسرائيل و فلسطين تعد دولا متوسطية و من حق الدول الأوروبية الشريكة في اتفاقية برشلونة أن تشارك في الترتيبات لإقامة سلم دائم في منطقة الشرق الأوسط.

من هنا يمكن القول أن دائرة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي سوف تتسع على المدى الطويل لأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تنظر للنزاع في الشرق الأوسط على أنه نزاعا لا يمكن فصله عن الحرب التي أعلنتها ضد ما سمته (بالحرب على الإرهاب)، و هي تعتقد أنه لا يمكن التقدم في إيجاد حل للنزاع طالما لم تتخل التنظيمات الفلسطينية على خيار المقاومة، و هذا ما ترفضه معظم دول الإتحاد الأوروبي التي أعطت الحق للتنظيمات الفلسطينية للرد على الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني.

كما أن التنظيمات الفلسطينية لا يمكنها أن تتخلى عن خيار المقاومة و الانتفاضة لأنها تعتبرها الورقة الرابحة التي يمكن من خلالها أن تضغط على إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ اتفاقات التي وقعت إسرائيل عليها مع السلطة الفلسطينية.

و مع الإقرار أن السلطة الفلسطينية في وضع صعب للغاية نتيجة للتفوق الإسرائيلي العسكري و الدعم الذي تلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة بعد حوادث 11 سبتمبر، فإنه يمكن القول أن خيار المقاومة سوف يستمر في المستقبل لأن السلطة الفلسطينية لا تخسر شيئا بعدما أدركت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن حيادها الذي قالت أنها تلتزم به عندما رعت مفاوضات السلام منذ مؤتمر مدريد عام 1991.

المطلب الثاني : استمرار التنافس الأمني – الاقتصادي على منطقة المغرب العربي

اعتقدت دول الإتحاد الأوروبي أن الولايات المتحدة تهتم بمنطقة الشرق الأوسط أكثر ما تهتم بمنطقة مع دول المغرب العربي، و لذلك عولت كثيرا على الشراكة التي أقامتها مع دول المغرب العربي. فمنذ التسعينات تضاعف اهتمام فرنسا و إيطاليا بهذه المنطقة في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة بما يجري في الشرق الأوسط، حيث كانت تهيئ لعقد مؤتمر دوليللسلام في الشرق الاوسط و لكن ما ظهر بعد انتهاء أعمال المؤتمر، أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت تذمرا من التحركات الأوروبية تجاه منطقة المغرب العربي، و التي رأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أنها تستهدف مصالحها في المنطقة المتوسطية، ذلك أن منطقة المغرب العربي و بما تتمتع به من مقومات إستراتيجية سوف تجعل أي قوة تسيطر عليها سوف تسيطر على المنطقة المتوسطية كلها.

لقد أصبحت منطقة المغرب العربي أمام مشروعين يرمي كلا منهما إلى الاستحواذ على المنطقة، ففرنسا تحاول جاهدة أن يكون لها دور في المنطقة لأنها تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها و الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المنطقة مهمة إليها لبسط نفوذها على العالم.

الواقع أن فرنسا التي تقود التوجه الأوروبي الجديد نحو الانفصال عن المظلة الأمريكية لن تسلم بالأمر الواقع و سوف تعمل جاهدة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة فإذا كانت فرنسا فشلت في التقرب من المغرب على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بالمغرب علاقات مميزة، فإنها سوف تعمل جاهدة على التقرب إلى الجزائر أكثر لأنها، إذا خسرت الجزائر فإنها لن يتبقى لها أي نفوذ في المنطقة، و بالتالي يصبح مفهوم الشراكة مفهوما هشا لأن الولايات المتحدة الأمريكية أفرغته من محتواه الاقتصادي و الأمني.

على مرة على ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل جاهدة لاحتواء الدول الأوروبية الفاعلة لكي لا تستحوذ على منطقة المغرب العربي، لأن ذلك يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مصالحها النفطية.

كما أن التنافس الأوروبي سوف سيستمر مستقبلا لأن كل قوة من القوتين ستعمل جاهدة للتقرب من دول المنطقة و لذلك نعتقد أن استمرارية التنافس تكون على جبهتين : الجبهة الأمنية العسكرية و الجبهة الاقتصادية:

1-الجبهة الأمنية العسكرية :

جاء في التحليل السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من التقرب من دول المنطقة عسكريا و أمنيا و استطاعت أن تؤثر لا على مكانة فرنسا العسكرية. فقد أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية صفقات لبيع السلاح للجزائر و المغرب و هذا ما سوف يؤثر على تجارة المركبات العسكرية الفرنسية التي كانت تلقى رواجا في السوق المغاربية. علاوة على ذلك فإن الاهتمام الأمني الأمريكي بمنطقة المغرب العربي سوف يتضاعف في المستقبل لاعتبارات لها علاقة بالحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على ما أسمته بالإرهاب الدولي.

يقول دونلد رامسفيلد وزير الدفاع العسكري : إن الإرهاب له امتدادات مغاربية[1]، و كان يقصد من تصريحه أن التنظيمات الإرهابية الجزائرية التي أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الجماعات الإرهابية الدولية يتعين محاربتها.

و معروف أن التنظيمات الإرهابية الجزائرية لها امتدادات دولية من خلال الأعمال الإرهابية الجزائرية لها امتدادات دولية من خلال الأعمال الإرهابية التي قامت بها في أوروبا و تحديدا في العاصمة الفرنسية باريس عام 1993 و 1994. كما أن العديد من العناصر الإرهابية الجزائرية كان القبض عليها في أوروبا، لذلك فإن التقرب الأمني الأمريكي – الجزائري سوف يمتد مستقبلا إلى ما يمكن تسميته بالشراكة في مواجهة الإرهاب الدولي.

فالجزائر تتمتع بتجربة كبيرة في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب، و كان الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته الولايات المتحدة الأمريكية قال : إن الجزائر مستعدة لتقديم المساعدة للولايات المتحدة للقضاء على الإرهاب. فالتقارب الأمني الجزائري الأمريكي تعتبره فرنسا أنه يهدد مصالحها و لذلك فهي تعتقد أن الأولوية لها في علاقاتها مع الجزائر بحكم العلاقات التاريخية التي تجمعها مع الجزائر.

لذلك فإن فرنسا لن تتراجع في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على دولة تعتبر ثقل منطقة المغرب العربي. فرنسا تعرف أنه إذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أقامة علاقات شراكة أمنية و عسكرية مع الجزائر، معنى ذلك أن مصالحها الأمنية و العسكرية الفرنسية مع الجزائر تصبح مهددة و هذا سوف يؤثر على مصالحها الاقتصادية أيضا لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد شراكة أمنية و عسكرية مع الجزائر فقط، بل شراكة

[1] - خير الدين العايب : مواقف الأطراف الدولية من العمليات الإرهابية في الجزائر، البيان 23/04/2001

اقتصادية[1]. مع ذلك فإن الجزائر لم ترد أن تخسر فرنسا و دول الإتحاد الأوروبي و لكنها أرادت أن تتبع سياسة تنويع العلاقات مع القوى الدولية الفاعلة.

فإذا كانت الجزائر تستفيد من علاقاتها الاقتصادية بفرنسا فإنها في المقابل تستفيد من علاقاتها الأمنية و العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

و مع أن الجزائر تعد من بين الدول العربية المتوسطية التي تضررت من ظاهرة الإرهاب، فإن الجهود الأمريكية في مكافحة هذه الظاهرة سوف تستفيد الجزائر منها خاصة مساعدتها في الضغط على الدول الأوروبية خاصة ألمانيا و بريطانيا كي يسلمها العناصر الإرهابية التي لها ضلع في الأعمال الإرهابية بالجزائر، و في المقابل سوف تقدم الجزائر معلومات للولايات المتحدة الأمريكية عن بعض الشبكات الإرهابية السرية التي تنشط في العواصم الأوروبية و التي تحمل عداء للولايات المتحدة الأمريكية.

الملاحظ أن التطور الحاصل في العلاقات الأمنية و الإستخباراتية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية سوف يفيد المنظومة الأمنية و العسكرية للجزائر على المدى المتوسط و الطويل، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقدم تسهيلات عسكرية و أمنية للجزائر و بذلك تتمكن الجزائر من الخروج من عزلتها الدولية و الحصار المضروب عليها من قبل دول الإتحاد الأوروبي التي ترفض بيعها كميات من الأسلحة، خاصة التكنولوجية منها، و ذلك لتخوفها من أن النظام سوف يستخدمها في حربه على الجماعات الإرهابية المسلحة.

2-الجبهة الاقتصادية :

يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تنافسها الدائم و المستمر مع دول الإتحاد الأوروبي خافت على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، إذ فسرت نجاح أوروبا في

[1]- Ian LESSER : Security in north Africa, Internal and external challenges, Rand Santa Monica, 1993, P 52

تجسيد مشروع المنطقة الحرة بأنه يحل مشكلات القارة الأوروبية الاقتصادية، و هذا ما سوف يزيد من قوة الإتحاد الأوروبي و تماسكه و بالتالي يزيد من مطالبة دول الإتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من القارة الأوروبية و المتوسطية، و إن تحقق للإتحاد الأوروبي ذلك فهذا معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفشل في تجسيد مشروعها لإقامة نظام دولي جديد من دون أن ينافسها عليه أية قوة دولية.

لقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التقرب الأمني العسكري من المنطقة المتوسطية، و خصوصا المنطقة المغاربية، ينبغي أن يتماشى معه تقاربها الاقتصادي في المنطقة و لذلك طرحت مشروع إيزنشتايت كرد على مشروع الشراكة و مشروع المنطقة الاقتصادية، و تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التقرب من دول المغرب العربي و بدأت تقيم علاقاتها اقتصادية أزعجت دول الإتحاد الأوروبي التي رأت أن الولايات المتحدة الأمريكية تنافسها على منطقة نفوذها التقليدية، و على هذا الأساس دخلت القوتين الأوروبية و الأمريكية في تنافس اقتصادي مفتوح سوف يكون له تداعيات خطيرة على دول منطقة المغرب العربي مستقبلا[1]، لأن دول المنطقة سوف تجد نفسها أمام مشاريع اقتصادية تخدم مصالحها هذه القوى قبل أن تخدم مصالح دول المنطقة.

الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية توظف مشروعها بمحاربة ما أسمته بالإرهاب الدولي بالتقرب من دول المنطقة. أما دول الإتحاد الأوروبي فإنها تجد نفسها عاجزة عن التصدي و مواجهة المشاريع الاقتصادية الأمريكية و هذا ما يؤثر على اقتصادياتها في المستقبل، لأن الولايات المتحدة الأمريكية في حالة ما إذا تمكنت من إنجاح مشروع إيزنشتات فإنها سوف تستحوذ على أهم الصفقات الاقتصادية و النفطية في المنطقة علاوة على ذلك، فإن دول المغرب العربي التي تقربت من الولايات المتحدة الأمريكية أمنيا و

[1]- د.غسان الحزي : هل لفكرة المتوسطية آفاق؟، ***جريدة الخليج***، الإمارات العربية المتحدة، عدد 6622، 1997/7/16

عسكريا، وجدت أن دول الإتحاد الأوروبي، التي وقعت معها اتفاقات للشراكة، لم تلتزم بما وعدت به دول منطقة المغرب العربي و باقي الدول المتوسطية، لأنها سوف تساهم في إنعاش إقتصاديات هذه الدول، بل إن المساعدات المالية التي قدمتها دول الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية من خلال البنك الأوروبي للاستثمار، كانت مساعدات ضئيلة بالمقارنة بالوعود التي قدمتها دول الإتحاد الأوروبي و لذلك فإن الاعتقاد هو أن دول المغرب العربي سوف تقترب إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ما تقترب من دول الإتحاد الأوروبي في المستقبل، و خاصة على الأمد المتوسطي. في مقابل ذلك فإن دول الإتحاد الأوروبي سوف تعيد النظر في تعاملاتها و سياستها الاقتصادية تجاه الدول المتوسطية و أساسا دول المغرب العربي لأنها سوف تكتشف أن السياسات المتبعة منذ التوقيع على اتفاقية برشلونة فشلت في تجسيد مشروع الشراكة.

المبحث الثاني : التنسيق و التعاون الأمريكي – الأوروبي في مواجهة التحديات التي تواجه منطقة المتوسط

تميزت العلاقات الأمريكية الأوروبية بالتعاون و التحالف منذ القرن 19 إلى غاية نهاية الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي و الأوروبي، حيث كان هناك توافق أمريكي أوروبي على تقاسم مناطق النفوذ في العالم إذ انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بشؤون القارة الأمريكية و ما جاورها، بينما سيطرت أوروبا على إفريقيا و مناطق أخرى، و قد تم احترام هذا التقسيم من كلا الطرفين إلى حدما، و قد كانت مصالح الطرفين محفوظة في إطار سياسة احتواء الشيوعية في العالم و في إفريقيا على الخصوص.

كما نجد أن أوروبا، كانت تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إيمانها بأنها عاجزة عن تأمين أمنها و استقلالها من المد الشيوعي و من هنا كانت المسائل الامنية و الدفاعية تتخذ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة القادرة على حماية

المنطقة من أي تدخل خارجي مما سمح بتواجدها بالمنطقة عبر الأسطول السادس و القيادات البحرية الأمريكية المختلفة.

هذه المظلة الأمنية الأمريكية لأوروبا تتبع من بعد تاريخي قديم، إذ نجدأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أنقذت أوروبا خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية، كما أنقذتها من المد الشيوعي الذي وصل إلى قلب القارة الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية. هناك توافق في المقاصد و اختلاف في الطرق المتبعة من قبل الطرفين الأوروبي و الأمريكي حول تقاسم مناطق النفوذ في منطقة المتوسط، و لعل الموضوعات الرئيسية التي تحالفا عليها القطبين هو الانتماء إلى المنظومة الرأسمالية و محاولة إرسائها في جميع مناطق العالم و منها منطقة المتوسط، ضف إلى ذلك محاربة الإرهاب بشتى الطرق و الوسائل باعتباره الخطر الجديد الذي يهدد أمن و استقرار العالم بالإضافة غلى العمل على إرساء أسس الديمقراطية و حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي.

المطلب الأول : التنسيق و التعاون في المجال الأمني

إن الوضع الدولي الجديد الذي أعقب حوادث نيويورك و واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقترب و تعمل مع حلفائها من أجل إدارة النظام الدولي الجديد الذي يجري الترتيب له من أجل إدارة النظام الدولي الجديد. و مع أن الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوربي مصالح مشتركة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد شارك في العديد من الحروب و الأزمات، فإن التحديات الأمنية الجديدة استوجبت من الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظر إلى المسائل الأمنية على أن لهم هدف مشترك يتعين على المجموعة الدولية أن تواجهها جماعيا. و مع الإقرار بأن دول الإتحاد الأوروبي كانت تتبع سياسة معتدلة في تعاطيها مع ملف الشرق الأوسط، حيث أنها طالبت أكثر من مرة من أن يكون لها دورا فاعلا في عملية السلام في

الشرق الأوسط، إلا أنه مع ذلك بدأت تميل إلى الطرح الأمريكي و الإسرائيلي القائل بأن التنظيمات الفلسطينية تمارس بشكل و بأخر الإرهاب[1]، و يتعين على السلطة الفلسطينية أن تفكك التنظيمات التي تمارس الأعمال الفدائية لكي يتسنى للطرفين الإسرائيلي و الفلسطيني الجلوس إلى طاولة المفاوضات. و من هنا تجد دول الإتحاد الأوروبي نفسها و ذلك للحصول على مكانة لها في الترتيبات الجارية لإقامة نظام دولي جديد، مضطرة لإتباع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تميل إلى الطرف الإسرائيلي أكثر من الطرف الفلسطيني، فيصبح الموقف الأوروبي و الأمريكي متناسقا و موحدا بمطالبة السلطة الفلسطينية و الدول العربية المتوسطية الفاعلة (مصر و سوريا)، بضرورة تفكيك التنظيمات الفلسطينية، و إيقاف العمليات الفدائية ضد إسرائيل.

في مقابل ذلك سوف تعترف دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة دول فلسطينية مجاورة لدولة إسرائيل. هذا التصور المستقبلي بدأت تتبلور ملامحه من خلال مطالبة فرنسا و بريطانيا السلطة الفلسطينية بالتعاون على مواجهة ما يسمون بالإرهاب و هذا ما جعل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات يتهم التنظيمات الفلسطينية حركة حماس و الجهاد الإسلامي بممارسة الإرهاب.

لقد أرادت دول الإتحاد الأوروبي أن لا تضيع الفرصة السائحة أمامها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد ما تسميه بالإرهاب الدولي، و لذلك أدرجت الصراع في الشرق الأوسط، ضمن حملتها الجديدة في مواجهة الإرهاب الدولي. و تعرف دول الإتحاد الأوروبي أنها إذا ما عارضت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الجديدة فإنها يمكن لها أن تخسر مواقع جديدة في النظام الدولي. أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها سوف تكافئ دول الإتحاد الأوروبي على تعاونها معها في مواجهة التهديدات الأمنية

[1]- عاطف الغمري : التأكيد الأوروبي لسياسة بوش الشرق أوسطية، الخليج، عدد 8473، 2002/7/31

الآتية من الجنوب و في إقامة مشروعها الشرق أوسطي. و لذلك فإن التعاون سوف يكون في المستقبل حول إدارة الحرب الجديدة ضد ما يسمى بالإرهاب الدولي و تحديدا في منطقة الشرق الأوسط.

من هنا يمكن القول أن دول الإتحاد الأوروبي سوف تقدم خدمة للولايات المتحدة الأمريكية لأنها بحاجة لمكانة خاصة لها في الترتيبات الجارية لإقامة النظام الدولي الجديد و هي تركز بالأساس على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

هذا و إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشارك مع دول الإتحاد الأوروبي في حل النزاع في الشرق الأوسط فإن الاهتمام الأمني بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للقوتين سوف يتضاعف مستقبلا نتيجة تضاعف أهمية المنطقة بالنسبة للقوى الدولية، و يفرض ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي اتخاذ تدابير مشتركة لإدارة الأزمات الأمنية في المنطقة.

و تتفق دول الإتحاد الأوروبي التي تشترك في قوات الحلف الأطلسي، مع التوجه الأمريكي الداعي إلى إحلال الأمن في العالم، و لذلك فإن القوتين سوف تنسقان معا في إطار الحلف الأطلسي الذي أعطى لنفسه حق التدخل لمواجهة التهديدات الأمنية و الأزمات الخارجية عن الدائرة الأطلسية و خاصة في الناحية الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط (التهديد من الجنوب النزاع في الصحراء الغربية تدهور الوضع الأمني في الجزائر) فجميع هذه التهديدات التي تمس بالأمن الأوروبي و الأمريكي تجعل القوات الأطلسية تراقب توسع الأزمات و التهديدات، و لن تتول في المستقبل التدخل في حالة ما إذا لاحظت أي تطور يمس بمصالحها علاوة على ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، لا يزالان يعتقدان أن روسيا لا تزال تشكل تهديدا للأمن الأوروبي و الأمريكي، و لذلك فإن القوتين سوف يواصلان عملهما بمراقبة التحركات الروسية العسكرية و الأمنية، خاصة بالقرب من البحر الأسود.

فروسيا سوف تحاول جاهدة بأن يكون لها منفذا حيويا في البحر الأسود، و لكن دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية لن يسمحها لها بأن يكون لها أي دور فاعل في المنطقة المتوسطية مستقبلا، بل سوف يضيقان الخناق عليها عبر إدخالها في الحلف الأطلسي لكي لا يكون لها أي هامش من التحرك الذاتي بمغزل عن قوات الحلف الأطلسي[1].

بمعنى آخر أن قوات الحلف الأطلسي التي أصبحت تهتم المتوسطية أكثر من إهتمامها بالمنطقة الأطلسية، سوف تكون الأداة التي تعول عليها دول الإتحاد و الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة أمن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في إطار الإدارة المشتركة للأزمات الدولية بصفة عامة و المسائل الأمنية في المتوسط بصفة خاصة.

المطلب الثاني : التنسيق و التعاون في المجال الإقتصادي

إن الحربين العالميتين قد أدتا بنتائجهما العديدة إلى وعي الولايات المتحدة الأمريكية بدورها كلاعب عالمي، فبشكل متردد بعد الحرب العالمية الأولى، ثم بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، تخلت الولايات المتحدة عن النزعة الانعزالية التي كانت سمة سياستها الخارجية من بدايتها. و قد توجه الالتزام من أجل السلام و التوازن من قبل أكبر قوة عالمية برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو بناء آلية عالمية لحفظ السلام و هي الأمم المتحدة. إضافة إلى تحالف وثيق مع دول أوروبا التي شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في إيمانها بقيم الديمقراطية الأمريكية، فالأمر يتعلق بقيم مشتركة و إن كانت ملامحها تختلف بين الضفتين، و هي أيضا ثمرة لاندماجاقتصادي بين الجانبين لا يوجد له مثيل في العلاقات بين الدول في مناطق آخر من العالم. و قد كانت هذه العلاقة من القوى

[1] - Peter Van Ham, l'Ukraine, la Russie et la sécurité européenne : incidences sur la politique occidentale. Paris : Institut d'études de sécurité, Février 1997, P21

الدافعة في اتجاهالاندماج الأوروبي ، الذي حرصت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بقوة من البداية رغبة منها في إيجاد شركاء في أوروبا قادرين على أن يتركوا انقسامات الماضي خلفهم ليسعوا معا إلى تحقيق الانسجام خاصة في المجال الاقتصادي.

و من هذا المنظور تعد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا واقعا صلبا بغض النظر عن كل القرارات السياسية و المؤسساتية التي أعطتها الحالي. و لكن إذا أردنا تحديد العمل السياسي الذي أعطى للعلاقة الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية سمتها الرئيسية، فلا شك أننا سنجده في خطة مارشال، أي العملية الكبرى التي رمت دعم إحياء أوروبا اقتصاديا بعد أن خربتها الحرب العالمية الثانية. و قد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية خطة مارشال في عام 1947، لتتطور هذه لاحقا إلى تأسيس منظمة اقتصادية مشتركة تجمع بين القطبين هي منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، التي أسست لتنسيق التعاون المتبادل من أجل التنمية.

و مما يعزز في التنسيق و التعاون في المجال الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي هي اتفاقية الشراكة و التجارة عبر الأطلسي و بدأت المفاوضات حول هذه الأخيرة في سنة 2013، و ستحمل هذه الاتفاقية طموحات شاملة و ذات معايير عالية و تقدم فوائد جمة في ما يتعلق بتعزيز القدرة التنافسية الدولية المتحدة و الوظائف و النمو.

و تهدف اتفاقية الشراكة التجارية و الاستثمارية عبر الأطلسي بنوع خاص إلى التالي :

- فتح أسواق الإتحاد الأوروبي بدرجة أكبر، و زيادة صادرات إلى الإتحاد الأوروبي من السلع و الخدمات التي بلغت قيمتها 458 بلون دولار في العام 2012، و هي أكبر أسواق التصدير لأمريكا.
- تدعيم الاستثمار المستند إلى القواعد من أجل تطوير و تنمية أكبر علاقة استثمارية في العالم. لدى الولايات المتحدة و الإتحاد الأوربي حاليا مبلغ يصل مجموعة إلى

حوالي 3,7 تريليون دولار من الأموال المستثمرة في إقتصادات بعضها البعض (اعتبارا من العام 2011).

- إلغاء جميع الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة
- دعم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة و دول الإتحاد الأوروبي و إضافة وظائف أخرى إلى الوظائف التي دعمتها سابقا المبادلات التجارية و العمليات الاستثمارية عبر الأطلسي و التي قد تجاوز عددها بالفعل 13 مليون وظيفة في الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي.
- الحصول على إمكانية وصول أحسن إلى أسواق التجارة بالخدمات
- الحد بدرجة كبيرة من كلفة الاختلافات في الأنظمة و المعاير من خلال تشجيع المزيد من التوافق بينهما و الشفافية و التعاون مع المحافظة في الوقت نفسه على مستوياتها العالية في مجالات الصحة و السلامة و حماية البيئة.
- وضع قوانين و مبادئ و طرق جديدة للتعاون بشأن القضايا التي تلقى اهتماما، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية و فروع المعرفة المستندة إلى السوق التي تعالج مسألة المؤسسات التي تملكها الدولة و الحواجز التميزية المحلية بوجه التجارة.
- تعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركات الصغيرة و المتوسطية الحجم.

المبحث الثالث : احتمال نجاح أحد المشروعين مقابل فشل المشروع الآخر

المطلب الأول : نجاح المشروع الأمريكي على المشروع الأوروبي المتوسطي

بالرجوع إلى معطيات الواقع الدولي الجديد الذي أعقب تفكك الإتحاد السوفياتي، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من إعادة ترتيب الحياة الدولية وفق مصالحها الإستراتيجية من دون أن تنافسها أية قوة دولية.

أما الإتحاد الأوروبي، فإنه يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضاعف من إهتمامها بالمنطقة في المستقبل، و سوف يؤدي ذلك إلى إفشال المشروع الأوروبي – المتوسطي لاعتبارات أساسية تتمثل في مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الأزمات و حل المشكلات، و في توافرها على وسائل الردع القادرة على التأثير على دول الإتحاد الأوروبي.

و بالرجوع إلى واقع العلاقات الأوروبية– المتوسطية، و خاصة مع الدول العربية المتوسطية، فإن الملاحظ أن هذه الدول أصبحت لا تعول كثيرا على دول الإتحاد الأوروبي في المجال الإقتصادي حيث تحافظ دول الإتحاد الأوروبي على علاقاتها التجارية التقليدية، و لكن العلاقات السياسية و العسكرية، فإنها تميل إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ما تميل إلى دول الإتحاد الأوروبي.

و يمكن القول إنه بعد التفجيرات التي شاهدتها الولايات المتحدة الأمريكية أن المشروع الأوروبي – المتوسطي سوف يتراجع لحساب المشروع الأمريكي – المتوسطي لاعتبارات كثيرة ذكرها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، نذكر منها[1] :

1–تضاعف الاهتمام الأمني و العسكري الأمريكي بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بحيث أعطيت تعليمات عسكرية للأسطول السادس للتأهب و الاستعداد

[1] - دونالد رامسفليد : أمريكا في مواجهة التهديدات الجديدة، ***(مقال مترجم)***، جريدة الشرق الأوسط، 18 مارس 2002

الكامل لمواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة من الجماعات و التنظيمات الفلسطينية و اللبنانية التي يمكن أن تضرب المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

2-تعزيز الأساطيل الحربية للحلف الأطلسي بأجهزة للتجسس عالية الدقة لمراقبة أي تحرك بحري يمكن أن يستهدف المصالح الأمريكية و الأوروبية أو الناقلات الحاملة للنفط التي تجوب أعالي البحار في البحر المتوسط و المحيط الأطلسي.

3-تعزيز المناورات البحرية مع الدول العربية و خاصة دول المنطقة الجنوبية من حوض البحر المتوسط لمواجهة التهديدات الأمنية المستقبلية.

فإن الاعتبارات الأمنية المذكورة، تعطيناانطباعا، أن دول الإتحاد الأوروبي المتذمرة من السياسة الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر، سوف لن يكون لديها أي وسائل لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ،خاصة في منطقة الحوض المتوسطي، و ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من حوادث 11 سبتمبر ذريعة لبسط نفوذها على مناطق العالم و تحديدا في المنطقة المتوسطية و الأوروبية، و بالتالي فإنها استطاعت أن تحتوي الدول الأوروبية التي كانت تتخوف من أنه يمكن أن يكون لها نفوذ مستقبلي في المنطقة الأوروبية و المتوسطية، و هاهي تجد الفرصة مواتية لها لتعيد ترتيب أدوارها الأمنية و العسكرية و الاقتصادية في منطقة المتوسطية بحجة مواجهة التهديدات الإرهابية العالمية حيث تشكل المنطقة المتوسطية (خاصة منطقة الشرق الأوسط) أهم تحدي أمني يواجه الولايات المتحدة الأمريكية علاوة على ذلك، فإن التغير في النظرة الأمريكية للصراع في الشرق الأوسط من نظرة تدعو أطراف النزاع إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات إلى نظرة تدعو السلطة الفلسطينية إلى التصدي إلى ما أسمته بالإرهاب كشرط لاستئناف المفاوضات، فمثل هذا التغير في الموقف الأمريكي المتعنت، جعل دول الإتحاد الأوروبي تعلن عن تعاطفها مع السلطة الفلسطينية و أعلن خافي سولانا : أن دول الإتحاد الأوروبي ترفض

ممارسات رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الذي وضع رئيس السلطة الفلسطينية تحت الإقامة الجبرية.

قال وزير الخارجية الأمريكي كولوين باول : إن أي حل للقضية الفلسطينية لا بد أن يستند إلى مبادرة تينيت و مبادرة ميتشل لأنهما الأوفر حظا لحل النزاع في الشرق الأوسط.

من هنا يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إفشال المبادرات الأوروبية و سوف تعمل على إفشال أي مبادرة مستقبلية، خاصة أن الظرف الدولي الراهن الذي أعقب تفجيرات 11 سبتمبر يعطيها الوقت لإعادة ترتيب الحياة الدولية وفق التصور الأمريكي الجديد القائم على الإدارة الأحادية للأزمات الدولية بدافع التصدي لما أسمته بالإرهاب الدولي.

الملاحظ كذلك أنه بعد التفجيرات التي شاهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، عاد مفهوم الأمن العسكري، كمحدد رئيسي في السياسة الأمريكية الجديدة و أصبحت تصريحات المسؤولين الأمريكيين على رأسهم الرئيس الأمريكي جورج بوش و وزير الدفاع دونالد رامسفيلد و وزير الخارجية كولين باول و مستشارة الأمن القومي كونداليزارايس تتحدث عن الحرب و الردع العسكري و الحرب السرية و قد زادت ميزانية الدفاع الأمريكية من 330 مليار دولار عام 2002 إلى 453 مليار دولار عام 2003 بدافع مواجهة التهديد الجديد المتمثل في ما يسمى (بالإرهاب الدولي).

فمثل هذه المؤشرات الجديدة في السياسة الأمريكية من شأنها أن تزيد في قدرة الولايات متحدة الأمريكية على بسط نفوذها على العالم. كما أن دول الإتحاد الأوروبي لن يكون بمقدورها منافسة الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا و أمنيا، و بالتالي فهذا سوف يؤثر على مشاريعها الأمنية و العسكرية و مشاريعها مع الدول المتوسطية و يقود ذلك إلى إفشال مشروعها الأوروبي المتوسطي لصالح المشروع الأمريكي الذي يتوافر على مقومات النجاح

علاوة على ذلك ، فإن الدول العربية المتوسطية بدأت تعمل على الإقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا و أمنيا، بل أصبحت تنسق معها في محاربة ما يسمى (بالإرهاب الدولي) كمصر و الجزائر اللذين ينسقان مع نظرائهم الأمريكيين في ملاحقة العناصر الإرهابية.

كما أن المشروع الأمريكي للشراكة مت الدول العربية المتوسطية سوف يتعزز في حل المشكلات التي تواجهها المنطقة كمشكلة الشرق الأوسط و الصحراء الغربية.

يمكن القول أن فشل المشروع الأوربي المتوسطي أمام المشروع الأمريكي الذي بدأت ملامح نجاحه تظهر عليه، يجعل الدول الأوروبية تبذل جهودا في التقرب من الدول المتوسطية ، و لكن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لها في المستقبل بالتقرب منالدول المتوسطية العربية، لأنها سوف تعتبر أي تقرب بمثابة تهديد مباشر لمصالحها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

فضلا عن ذلك، تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن التقرب الأوروبي من الدول العربية المتوسطية سوف يعيد الحوار العربي الأوروبي الذي كان إنطلق في فترة السبعينيات، و أفشلته الولايات المتحدة الأمريكية لأنها كانت تعرف مطامح الدول الأوروبية التي تريد الإبقاء على نفوذها في المنطقة التي استعمرتها.

المطلب الثاني : نجاح المشروع الأوروبي – المتوسطي في مقابل فشل المشروع الأمريكي المتوسطي

استطاعت دول الإتحاد الأوروبي من أن تعزز مكانتها الإقليمية من خلال إنجاح مشروعها الوحدوي الذي كلل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، و اعتبرت الخطوة انتصارا لأوروبا لأنه يعطيها القدرة على تعزيز مكانتها الدولية أمام تعاظم الهيمنة الأمريكية.

إن أوروبا تعول كثيرا على علاقاتها بالدول المتوسطية، و بالأخص الدول العربية المتوسطية، و نجاح مشروعها الوحدوي سوف يجعلها تضاعف من اهتماماتها الإقليمية و بالأخص الاهتمامات العربية، فما يهم دول الإتحاد الأوروبي هو إحياء الحوار العربي الأوروبي و نجاح الحوار معناه نجاح للمشروع الأوروبي المتوسط و لمبادئ إتفاق برشلونة التي وقعت عليها معظم الدول العربية المتوسطية.

فضلا عن ذلك، فإن الدول العربية الفاعلة بدأت تتذمر من السياسة الأمريكية الجديدة التي يتبعها الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش و التي لا تخف دعمها المباشر و العلني لإسرائيل.

و في رأي الدول العربية أن الولايات المتحدة الأمريكية ابتعدت عن الدور الذي كانت تلعبه كراعية للسلام في الشرق الأوسط بدليل أنها راحت تعلن أن التنظيمات الفلسطينية التي تقاوم إسرائيل تنظيمات إرهابية يتعين تفكيكها كشرط للعودة إلى المفاوضات التي أوقفها رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون.

كما أن دول الإتحاد الأوروبي عبرت عن رفضها للسياسة الأمريكية الإسرائيلية في الشرق الأوسط لأنها تزيد من تعقيد الموقف في المنطبقة. و ذهب وزير الخارجية الفرنسي روبير فيدرين إلى أبعد من ذلك عندما قال : إن الولايات المتحدة الأمريكية تكيل بمكيالين في تعاطيها مع ملف الشرق الأوسط، فهي من جهة تدعي العمل من أجل إحلال السلام، و من جهة أخرى تشجع إسرائيل على عدوانها علىالدولةالفلسطينيةالفاعلة تقترب إلى دول الإتحاد الأوروبي لأنها ترى فيه السند الدولي الجديد الذي يمكن أن يقف إلى صفها في مواجهة السياسة الأمريكية و الإسرائيلية في المنطقة.

و يتضح التقارب العربي الأوروبي أكثر بعد حوادث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترفض معظم دول الإتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا – الانسياق وراء السياسة الأمريكية في مواجهة ما أسمته بالإرهاب الدولي.

فأوروبا، و خاصة فرنسا، تعتقد أن الوقت حان لتعلن أوروبا عن حيادها عن الولايات المتحدة الأمريكية و تتخذ قرارات مستقلة عن المظلة الأمريكية، لأن ذلك يخدم وحدتها و يعزز مكانتها الدولية، كما أنها ترى أن من مصلحتها أن تدعم علاقاتها بالدول العربية المتوسطية لإفشال المشروع الأمريكي الذي يستهدف مصالحها.

فالإعتقاد أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط التي تثير سخط الدول العربية سوف تستغلها الدول الأوروبية لإنجاح مشروعها المتوسطي في شقيه الأمني و الاقتصادي، فالدول العربية لم تستفد من علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، بدليل أنها لم تضغط على إسرائيل و ترغمها على تنفيذ ما وقعته من اتفاقات في مدريد و أوسلو، كما أن الدول العربية لم تستفد من علاقاتها الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية، و إنما استفادت أكثر من علاقاتها المالية و الاقتصادية بالدول الإتحاد الأوروبي بدليل أن البنك الأوروبي للاستثمار قدم لها قروضا و تسهيلات مالية كبيرة، و وضع مشروعا استعجاليا للنهوض باقتصاديات الدول المتوسطية[1]، و هذا سوف ينعكس على اقتصاديات الدول العربية المتوسطية فأوروبا تريد إبعاد الولايات المتحدة من المشاركة في الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط مستقبلا،و لذلك فهي تعتقد أنها إذا نجحت في ربط علاقاتها الأمنية بالدول العربية فإنها سوف تتمكن من تأسيس شبكة أمنية موحدة تعزز من الأمن المتوسطي.

[1] - Commission of the Europeancommunities, theuro-Mediterranean partnership in the energysectif, Brussels, 3 – 4, 1999

خلاصة الفصل

يتضح مما تقدم أن المسار المستقبلي للتنافس الأوروبي الأمريكي سوف يكون له انعكاسات على المنظمة الأمنية للدول العربية المتوسطية حيث اتضح أن ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ليس حل مشاكل المنطقة المتوسطية وإيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخال المنطقة الجنوبية للمتوسط في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنظمة أمنيا وعسكريا واقتصاديا.

علاوة على ذلك، وجدنا أن دول المنطقة العربية لم يكن أمامها خيار آخر غير التقرب من إحدى الكتلتين المتنافستين، أي الولايات المتحدة الأمريكية أو دول الاتحاد الأوروبي ووجدنا أن المنطقة الجنوبية المتوسط تميل للطرف الأمريكي أكثر ما تميل للطرف الأوروبي لأن هذا الأخير لم يحقق لها مطالبها التي اقترحتها على دول الاتحاد الأوروبي في أثناء انعقاد لقاء برشلونة.

ومع ذلك فإن الدول العربية التي عولت على دول الاتحاد الأوروبي لكي يكون شريكها الرئيسي في عملية السلام في الشرق الأوسط تحاول أن تبقى علاقاتها معه خاصة في المجال الاقتصادي والسياسي مع أنها تعرف أن تقر بها من الاتحاد الأوروبي لن تستفيد منه أكثر لان الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت احتواء دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الحوادث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001.

ومن هنا وجدنا أن المسار المستقبلي للتنافس الأوروبي الأمريكي لا يقدم مصالح الدول المتوسطية بقدر ما ينبغي المنظمة رهينة للمصالح الأمريكية في المنطقة المتوسطية.

الخاتمة

الخاتمة:

مما تقدم من تحليل للمنافسة الأمريكية الأوربية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

إن تعاظم أهمية منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لاقتصاديات واستراتيجيات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي اثر بشكل كبير على أمن دول المنطقة واتضح ذلك في مضاعفة الولايات المتحدة الأمريكية من بوارجها العسكرية في المنطقة وذلك للشعور بأن التحرك الأوروبي العسكري يمكن له أن يطرد مصالحها في المنطقة.

تزايد أهمية الأمن الاقتصادي بالنسبة للقوى المتنافسة داخل الحوضين كانت من بين الأسباب المباشرة التي ضاعفت من اهتمام هذه القوى بالمنطقة المتوسطية، وذلك لما تحتويه المنظمة من مصادر أولية وثروات باطنية تريد هذه القوى ابقائها تحت تصرفها المباشر وكان ذلك من بين الدوافع التي جعلت القوى المنافسة تحاول إقامة شراكة اقتصادية معها ليس لغرض مساعدة الدول المتوسطية للنهوض باقتصادياتها وإنما لغرض الاستحواذ على ثرواتها.

إن الشراكة التي اقترحتها دول الاتحاد الأوروبي على الدول المتوسطة، خاصة دول المغرب الكبير، لم يكن الهدف منها التوصل إلى شركة حقيقية التي تطالب بها الدول المتوسطية من أجل حل المشكلات الأمنية التي اهنظتحي الحوض، وإنما كان هدف الدول الأوروبية من الشراكة التوصل إلى منظومة أمنية متوسطية تشرف عليها دول الاتحاد الأوروبي، لقطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول هي الأخرى المحافظة على وجودها العسكري والأمني والاقتصادي في المنطقة.

أصبحت دول الضفة الجنوبية للمتوسط على قناعة سندات الشراكة الاقتصادية والأمنية مع دول الاتحاد الأوروبي لن تخل مشكلاتها التي طالبت دول الاتحاد الأوروبي

بأن تساعدها على حلها خلال إتباعهم في برشلونة وإنما أصبحت مقنعة بأن تقر بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى وإن كان ذلك على حساب مصالحها، أفضل لها من التقرب إلى دول الاتحاد الأوروبي والسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وتنفرد بالإدارة الدولية فوجدت الدول المتوسطة أن مصالحها الاستراتيجية تفرض عليها أن تميل إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ما تمثيل إلى دول الاتحاد الاوروبي خاصة بعد أن اقتنعت أن دول الاتحاد الأوروبي لن يكون في مقدرتها أن تملأ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفييتي.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفشل المشاريع الأوروبية لإقامة شراكة مع الدول العربية المتوسطية بحيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع العديد من الدول المتوسطية خاصة دول الضفة الجنوبية (التونس و الجزائر)، الدخول في حوارات أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الحوارات أن تستقطب هذه الدول إليها للتمهيد في إدخالها في شراكة مستقبلية تجعلها تابعة إليها.

إن التوسع الأطلسي نحو جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط هو توسع استراتيجي الهدف منه منع الدول الأوروبية المتوسطية، فرنسا، اسبانيا، وإيطاليا، من أن يكون لها استقلالية أمنية وعسكرية عن الولايات المتحدة الأمريكية لأن الدول الأوروبية الثلاث أرادت أن تنشئ منطقة عسكرية وأمنية مع دول الضفة الجنوبية تكون مستقلة من التحركات الأمريكية العسكرية والأمنية في المنطقة.

إن المشروع الشرق الأوسطي الذي تنوي الإدارة الأمريكية إقامته هو مشروع اقتصادي مكمل للمشروع الأمني الأمريكي في المنطقة والذي يجعل من إسرائيل قوة عسكرية واقتصادية محورية في منطقة الشرق الأوسط، تشرف اشرافا مباشرا على تأمين المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة.

الخاتمة:

إن المشرع الشرق أوسطي في الجهة الشرقية من حوض البحر الأبيض المتوسط ومشروع الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي هي مشاريع أمريكية اقتصادية جاءت كرد على المشاريع الاقتصادية الأوروبية التي كانت قد اقترحتها الدول الأوروبية الفاعلة على الدول المتوسطية وأرادت من خلالها إنعاش اقتصاديات هذه الدول كخطوة لإدخالها في مشروع الشراكة الاقتصادية التي طرحت في مؤتمر برشلونة عام 1995.

على الرغم من أن هدف الشراكة الاقتصادية المتوسطية كان تأسيس فضاء اقتصادي موحد يجمع الدول المتوسطية كلها إلا أنه اتضح أن المشرع لازال صعب التحقيق خاصة بعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشاريعها الاقتصادية والعسكرية على دول المنطقة ومنذ لقاء برشلونة عام 1995 وما تبعها من لقاءات جمعت الدول الأوروبية و المتوسطية، إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى بلورة المعنى الفعلي لمفهوم الشراكة كالذي تطالب به الدول المتوسطية فلجأت الدول الأوروبية إلى عقد اتفاقيات ثنائية للشركة مع الدول المتوسطية من دون أن يكون هناك اتفاق جماعي توقع عليه الدول المتوسطية كما هو الحال مع دول الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

1) الكتب :

1-إبراهيم سعد الدين، المخططات الاستعمارية في الوطن العربي، لند : القبس الدولي، ع 1053، جوان 1989،ا لدفاع العربي، نوفمبر 2000

2-أحمد نازلي معوض، السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، مصر، 1983.

3-أليوبني روبرتو ، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، ترجمة (سلوى حبيب)، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، ع، 188، 1994.

4-بحيري مروان، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984

5-بلقاسم زايري و عبد قادر دريال، تأثير منطقة التبادل الحرّ الأورومتوسطية على أداء تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.

6-بن يحي خالد، المواقف الأوروبية جديرة بالاحترام لعملية السلام في الشرق الأوسط، إتحاد الإمارات العربية المتحدة، 2002/07/26.

7-تنيرة بكر مصباح، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، بيروت، مركز الوحدة العربية، ط 2، 1985

8-الجزار نجدي، المتوسط بحيرة سلام، معلومات دولية، دمشق، مركز المعلومات القومي، ع 52، 1997

9-جيد من جيفري، أوروبا و أمريكا على مفترق الطرف، ترجمة (سليمان عرض)، واشنطن، المعهد الأمريكي للسياسة العامة، 1999.

10-حمدان جدال : إستراتيجية الاستعمار و التحرر، القاهرة، دار الهلال، أفريل 1967.

11-خضر بشارة، أوروبا و الوطن العربي، القرابة و الجوار (ترجمة موزين عبد الله)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993

12-الدسوقي إبراهيم، القاضيات الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، و الإستراتيجية، ع 188، 1994.

13-الدسوقي مراد براهيم، إعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير، السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر 1994.

14-الزاوي أبوعلاء، السلم و الأمن في الوطن العربي، طرابلس، ب.د.ن، 1989

15-سعيد عبد المنعم، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل و الوحدة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986

16-سيمور سميث شارلوت، موسوعى علم الإنسان و المفاهيم و المسطلحات و الأنتروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الإجتماع من إشراف محمد الوهري، المجلس الأعلى للثقافة.

17-الصادق العلالي، العلاقات الثقافية الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006

18-عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة و مطبعة الإشاع الفنية، اسكندرية، 2001.

19-عبد الله إبراهيم سعد الدين و آخرون، الوطن العربي و مشروعات التكامل البدلية، أعمل المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية و البحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

20-العسلي العربي، العولمة و متطلبات إستراتيجية، الدفاع العربي، نوفمبر 2000.

21-عنتر محمد صادر، الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تحديد البحر الأبيض المتوسط : إضافة الأمن العربي، قضايا عربية، ع4، 1980.

22-الله ربيع حامد، البحر المتوسط، قضايا عربية، بغداد، ع 4 ، أفريل 1980.

23-محمود محمد مصطفى نادية، أوروبا و الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986

24-المدني توفيق، الجزائر الحركة الإسلامية و السلطة، الكويت، دار قرطاس للنشر، 1998

25-مرسي محمود، الدراسات الجغرافية السياسية، إسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.

26-مصطفى ممدوح، مفهوم النظام الدولي بين العلمية النمطية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوص الإستراتيجية، 1998.

2) الدوريات :

1-المصري شفيق، الأطلسي و المعدلات الجديدة، مجلة شؤون الأوسط، العدد 82، أفريل 1999.

2-السعدني نرمين، مؤتمرات التعاون الشرق أوسطية السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997

3-الحكيم حسن حمدان، العرب و أمريكا و النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، خريف، 1993

4-الإمام محمد محمود، اتفاقية المشاركة الأوروبية و موقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997

5-الحسيني عرفات تقي، الاتحاد الأوروبي و مستقبل التجارة الخارجية العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 11، 1998

6-بين عنتر النور، الأطلسي الجديدة في المتوسط و انعكاساتها على الأمن الغربي، مجلة شؤون الأوسط، 1999

7-بن عنتر عبد النور، الدفاع الأوروبي و الأمن العربي، شؤون الوسط، العدد 69، سبتمبر 1994

8-بن عنتر عبد النور، الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي : الشراكة الأمريكية الدزائرية، مجلة الشؤون الأوسط، لندن، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث التوثيق، العدد 83، ماس 1999

9-باسم وفاء : التعاون الأورو متوسطي، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، أكتوبر 1999

10-حنكوش زكي، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 82، 2000

11-رامازاني أركيه، الشراكة الأورو متوسطية، إطار برشلونة، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، (د3س3ن)

12-سلاكة رشيد، المغرب العربي بين الخيار المتوسطي و مشروع الشراكة الأمريكية، مجلة شؤون الوسط، لندن، العدد 180، أفريل، 1999

13- شهاب مفيد، نحو بلورت رؤية عربية مشتركة للشراكة الأورومتوسطية، مجلة الشؤون العربية، العدد 88، 1996
14- عليوة، الأمن القومي العربي و مضاعفات حرب الخليج، السياسة الدولية ،العدد 81، يوليو 1985
15- عمر محجوب، أمن الخليج و ارتباطه بالأمن القومي العربي الإسرائيلي، مستقبل العربي، العدد 70، 1981
16- محمد صالح غانم، أمن الخليج العربي بين إستراتيجية القوى الإقليمية، مجلة فصيلة تصدر عن المركز الإعلامي لدول الخليج العربي، بغداد.

17- المقالات :

1- الحزي غسان، هل للفكرة المتوسطية آفات ؟ جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 6622، 16 – 17 ، 1997
2- الغمري عاطف، التأكيد الأوروبي لسياسة بوش الشرق أوسطية ، الخليج، عدد 8473، 2002
3- رامسفيلد دونالد، أمريكا في مواجهة التهديدات الجديدة (مقال مترجم)، جريدة الشرق الأوسط 18 مارس 2002
4- سولانا خافير، حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط : بناء الثقة عبر التعاون، جريدة الحياة، لندن، العدد 130430، 18 نوفمبر 1998.
5- شهيد طلعت، التعاون الأوروبي المتوسطي في ذمة التاريخ، ضغوط أمريكية عطلت قيام تكتل جديد بين دول أوروبا الجنوبية و دول شمال إفريقيا، جريدة الحياة، لندن 1998/01/15

6-بيان الحلف الأطلسي عن مفهوم الاستراتيجية الجديدة، بروكسل، جانفي 1999

7-أعد هذا التقرير عدد من الخبراء منهم : هارولد براون، بيجو يجنسكي، دانيال بن سيمون، جريدة السفير، لبنان، 26 جوان 1991

8-من البيان الختامي للقمة العربية التي انعقدت ببيروت في 27 – 28 مارس 2002، ملف أعده قسم الدراسات و البحوث بجريدة البيان، دبي، 2002/04/05

4- الملتقيات :

1-محمد مراد جميل محمود ، آثر الصراع الايراني على الاستقرار في الجمهوريات الإسلامية، دراسة حالة في تفكك الإتحاد السوفياتي على النظام الإسلامي الدولي، ندوة مستقبل العلاقات العربية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، معهد الدراسات الدبلوماسية، 8 – 9 أفريل 1996

2-من حوار أجراه الأستاذ يول ماري دولاجور في مارس 2000

3-من خطاب ألقاه السيد إيزنشتان في غرفة التجارة التونسية الأمريكية (بالإنجليزية) في 1998/06/17

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

I- Livres :

1- Ben Salem Halem, les nouvelles données polico-stratégique en Méditerranée, Paris, Fondation des études de défende national, 1992)

2- Boukhbza Mohamed, guerre du golf, enjeux stratégique et conséquence à long terme, prospecteur et stratégie (Alger, institut national d'étude de stratégie global, n° 1, 1991)

3- Bourgui Albert interdépendance et solidarité, Euro-Maghrebine à l'horizon 2000 (paris, édition publiud, 1991)

4- Cirera Daniel, des missiles pour quoi ? Paris, édition social, 1995)

5- Délagorce Paul Marie, « Comment l'alliance Atlantique tante d'adapter son système de sécurité », monde diplomatique, Paris, Décembre 1993.

6- Délagorce Paul Marie, l'Otan et la prépondérance des Etats uni en Europe, monde diplomatique, Maris 1993

7- Délagorce Paul, Marie, « Washigton et la métrise du monde, monde diplomatique, Paris, Avril 1992

8- Hesser Jan, Sécurité in Noth Africa, Internal and external challanges, Rand senta monica, 1993

9- Kleim Jeans, Organisation de défende, mais aussi prévention des conflits, monde diplomatique, Décembre 1997

10- Reiffers John louis, « La Méditerranée aux portes de l'an 2000, Paris institut de la Méditerranée, économica, 1997

11- Van Ham Peter, l'Ukraine la Russie et la sécurité Européenne : Incidences sur la politique occidental, Paris, institut d'étude de sécurité, Janvier 1997

II- Articles :

1- Assemblée de l'Atlantic nord, la tragédie Bosniaque, rapport de la commission de la défense et de la sécurité présidé par : Thihis van van vligmen, Bruxeles, Otan, octobre 1995

2- Commission de communautés Européennes : la communauté Européennes Méditerranée et le moyen orient (Bruxelles, commission des communautés Européennes), 1989

3- Concept stratégique de l'Otan, Otan, Bruxelles, 1991

4- Fernandez Ordonez çraçois, Quel structure de sécurité pour la méditerranée ? Revue de l'Otan, n°5, Octobre 1991

5- Le Monde, 14 Avril 1995

6- Le Monde, 25/05/1991, The Guardian, London 30/05/1991

7- Revue de l'Otan, n°1 Janvier 1994

8- Ravenard Bernard, « Le Contrôle caulinaire de la méditerranée, Revue d'étude palestinienne, n°8, hiver 1986

9- Ténime Emile, « La migration Européenne en Algérie, XIX siècle, Migration organisée ou migration toléré ? » de l'occident musulman et de la méditerranée confluence méditerranée n°41, Paris (Janvier 1987)

III- Séminaires :

1- Assemblée de l'Atlantic nord (commission scientifique), Rapport de : Arme nucléaire dans l'ex union soviétique et puissance nucléaire en Europe centrale et oriental, Bruxelles, Otan , Octobre 1993

2- Vaxoncelos Aliard, « Relation Europe-Maghreb : de connexion inévitable « Séminaire, sur la sécurité et la stabilité en Méditerranée, Portugal », 27 – 28 Mars 1992

ثالثا : مواقع الأنترنت :

1-محرك Google : في 2016/05/19، بنك الاتحاد الأوروبي http://www.magazine-deutshland.de/articlarab.php?id=266&-Lang=arab.htmh

2-محرك البحث Google : في 2016/05/19، بنك الاتحاد الأوروبي : http://www.magazine-deutshland.de/articlarab.php?id=266&-Lang=arab.htmh

3-محرك البحث Google : في 2016/05/10، الشراكة الأوروبية – المتوسطية: http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html

4-محرك البحث Google : في 2016/06/08 ، تحديات و آفات الشراكة الأورو متوسطية : http://www.allforsyria.org/show.php?eid=1564.html

5-محرك البحث Google : في 2016/06/06، محصلة الشراكة الأورو- متوسطية : http://www.euromoedbarcelona.org/homearhtml

الفهرس

فـــهرس

مقدمة 1

الفصل الأول : الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط..... 9

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر المتوسط..... 11

المطلب الأول : مفاهيم عامة 11

المطلب الثاني : التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط..... 14

المطلب الثالث : التنافس التقليدي على منطقة المتوسط..... 16

المبحث الثاني : مظاهر التنافس على منطقة البحر الأبيض المتوسط..... 19

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط 19

المطلب الثاني: الأهمية الحاضرية لحوض البحر الأبيض المتوسط..... 21

الفصل الثاني : الاستراتيجية الاوروبية في منطقة البحر الابيض المتوسط..... 27

المبحث الاول : اطر و مسارات التعاون الاورومتوسطي 29

المطلب الاول: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989.... 30

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة 41

المبحث الثاني: آفاق وتطلعات الشراكة الأورومتوسطية..... 51

المطلب الأول: التحديات والفرص أمام الشراكة الأورومتوسطية.....52

المطلب الثاني: تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية..... 55

الفصل الثالث : الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المتوسط..... 66

المبحث الأول : البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية 68

المطلب الأول : المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي 70

المطلب الثاني : السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي 79

المبحث الثاني : المبادرة الأمريكية تجاه دول حوض البحر المتوسط 88

المطلب الأوّل : الشراكة الاقتصادية و الأمنية 90

المطلب الثاني : المشروع الشرق أوسطي في مواجهة مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية 98

الفصل الرابع :مشاهد مستقبلية للتنافس الأوروبي الأمريكي في البحر المتوسط. 109

المبحث الأول : استمرار التنافس الأمريكي – الأوروبي 110

المطلب الأول : التنافس على تحديد مسار السلام في منطقة الشرق الأوسط 112

المطلب الثاني : استمرار التنافس الأمني – الاقتصادي على منطقة المغرب العربي 115

المبحث الثاني : التنسيق و التعاون الأمريكي – الأوروبي في مواجهة التحديات التي تواجه منطقة المتوسط.....121

المطلب الأول : التنسيق و التعاون في المجال الأمني 122

المطلب الثاني : التنسيق و التعاون في المجال الإقتصادي 125

المبحث الثالث : احتمال نجاح أحد المشروعين مقابل فشل المشروع الآخر 127

المطلب الأول : نجاح المشروع الأمريكي على المشروع الأوروبي المتوسطي 127

المطلب الثاني : نجاح المشروع الأوروبي – المتوسطي في مقابل فشل المشروع الأمريكي المتوسطي.....131

الخاتمة 134

قا ئمة المراجع.....145

Résumé

L'espace méditerranéen a toujours constitué une zone stratégique pour les Etats-Unis. Cet intérêt ne se dément toujours pas en dépit des diverses analyses récurrentes tendant à établir que cette zone deviendrait très secondaire, et que le centre du monde se déplacerait vers l'Asie. Sans vouloir établir de hiérarchie, il convient cependant d'observer que cet espace continue de faire l'objet d'un intérêt soutenu de la part des Américains en même temps qu'il polarise régulièrement l'attention des médias et des opinions publiques dans le monde.

L'UE est un partenaire et un allié des Etats-Unis. Elle est évidemment perçue comme telle par l'administration américaine. Mais celle-ci a conscience, aussi, des tentations européennes visant à développer une autonomie décisionnelle sur le plan des relations internationales. Même si cette ambition d'émancipation a peu de chances de se réaliser à court ou moyen terme, compte tenu des difficultés inhérentes à une construction institutionnelle à 27 pays aussi différents et aussi peu disposés à abandonner leurs priorités nationales, elle préoccupe les dirigeants américains. Ces derniers voient l'UE comme un partenaire pas tout à fait majeur, mais capable d'apporter un soutien économique à la stratégie américaine, qu'il importe, de plus, de convaincre d'assumer sa part dans la défense d'intérêts jugés communs, et donc de ne pas affaiblir sa posture militaire, jugée déjà trop modeste. Il ne conviendrait pas que ce partenaire puisse faire entendre une voix concurrente, voire divergente, sur les grands dossiers internationaux. En Méditerranée, cette préoccupation américaine est très claire.

Depuis la fin du monde bipolaire, la maîtrise des rapports internationaux dans la région est un sujet de concurrence entre Etats-Unis et UE, ainsi que l'illustrent des événements récents : en 1995, revendication d'un siège à la conférence de Barcelone ; en 1996, débats sur le commandement Sud-Europe de l'OTAN demandé par la France, prééminence américaine au sein du processus de paix au Proche-Orient, initiative MENA imposée en dépit des réserves de l'UE, mission dans le

cadre des Nations-Unies pour le règlement du conflit au Sahara occidental depuis 1997.

Les Etats-Unis savent aussi, pour atteindre leurs objectifs, utiliser les divergences européennes à travers des relations bilatérales, comme l'ont montré les divisions survenues au sein de l'Europe au moment de la montée en puissance vers la guerre d'Irak. Jouant intelligemment des particularismes nationaux, ils s'emploient à freiner toute construction politique de l'UE et exploitent les égoïsmes européens au profit de leur propre stratégie.

Ainsi, les Américains ne souhaitent pas une « Méditerranée sans l'Europe », et il est même permis de penser qu'ils agiraient avec détermination si ce risque devait émerger. En revanche, il est certain qu'ils souhaitent cantonner l'Europe dans un rôle secondaire, « sur la touche », qui serve à leur demande, ou sous leur impulsion, leur politique étrangère.